

**صحيفة أم القرى مصدرأً للتاريخ السعودي  
(دراسة في العلاقات الخارجية في عهد الملك عبد العزيز )**

**دكتور**

**أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس**  
مدرس التاريخ الحديث و المعاصر  
بكلية التربية جامعة عين شمس



## مُقَدِّمةٌ

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين ، وبعد .

إن الحديث عن تاريخ الصحافة في أية أمة ، هو حديث عن تاريخ الأمة نفسها . نهي تعتبر وبحق تاريخاً لما أهمله التاريخ .

والأمم المتقدمة تحتفي بصحفها وتضعها في منزلة التقدير والإحترام ، حتى لقد لقبتها فرنسا بصاحبـةـ الـ جـلـالـةـ ، وقد وضعتها بعض الأمم في منزلة السلطة ، فهي تعد السلطة الرابعة بعد السلطة التنفيذية والتشريعية و القضائية ، إذن هي تحـلـ مـكـانـةـ مـرـمـوـقةـ فيـ تـارـيـخـ الـأـمـمـ وـ الشـعـوبـ .

و تعد الصحف من أهم مصادر المعلومات التي يرجع إليها الباحث طلباً للمعلومات المتعلقة بالفترة التي عايشتها الصحيفة باعتبارها شاهداً على الأحداث ومادتها تعد مادة خصبة للمؤرخ .

فليست قيمة الصحف في أنها تتبع للناس أن يتبعوا الأحداث والواقع الجاري ، يوماً بيوم ، ولكنها بمرور الوقت تعتبر مصدراً أصيلاً من مصادر المعلومات التي يرجع إليها الباحث والدارس طلباً للمعلومات .

وفي هذا الإطار دعت وزارة الإعلام السعودية بالتعاون مع دارة الملك عبد العزيز لعقد ندوة علمية عن صحيفة أم القرى بمناسبة مرور ثمانين عاماً على نشأة الصحيفة .

وقد شارك الباحث في هذه الندوة ببحث عنوانه :  
صحيفة أم القرى مصدر للتاريخ السعودي ( دراسة في العلاقات الخارجية في عهد الملك عبد العزيز ) .

وتتناول هذه الدراسة صحيفة أم القرى على أساس أنها مصدر للتاريخ السعودي ، وتناول الفترة من ١٩٢٤هـ / ١٣٤٣هـ أي منذ دخول الملك عبد العزيز الحجاز ونشأة صحيفة أم القرى ، وحتى وفاة الملك عبد العزيز ١٩٥٣هـ / ١٣٧٢هـ ، وهي فترة تمتد ثلاثة عقود ، انطلقت خلالها الصحافة السعودية نحو التطور .

و تعد صحيفة أم القرى إحدى المصادر المهمة لدراسة التاريخ السعودي المعاصر ، نظراً لكونها أول صحيفة رسمية صدرت في عهد الملك عبد العزيز ومواكبة لبداية الدولة السعودية المعاصرة ، وتمثل

أعدادها الأولى خير مرجع وأفضل سجل لتاريخ المملكة وتطور الإدارة والحكم فيها ، حيث قامت الصحفة بنشر الكثير من المعلومات والإيضاحات لعدد من الأحداث المهمة ، بالإضافة إلى نشر الأخبار والبلاغات الرسمية والمقالات التي تناولت جوانب عديدة أرخت للأحداث الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والإنسانية في عهد الملك عبد العزيز .

ويضاف إلى أهمية صحيفة أم القرى أنها الصحفة السعودية الوحيدة التي انفردت بالصدور منذ نشأتها حتى الآن دون انقطاع ، ولذا أعدت المصدر الوحيد في بعض الفترات ، وهذه من أهم المميزات التي ميزتها عن غيرها من الصحف السعودية الأخرى .

وقد انتقى الباحث موضوع العلاقات الخارجية في عهد الملك عبد العزيز على أساس أنها شهادة الميلاد الحقيقية للدولة السعودية الجديدة في المجتمع الدولي من خلال اعتراف الدول بها ، وقيامها بفتح قنوات اتصال بها عن طريق تبادل التمثيل السياسي .

وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة ، ومدخل تاريخي ، وأهمية صحيفة أم القرى ، والاعترافات الدولية ، والتمثيل السياسي ، والمعاهدات والاتفاقيات ، وخاتمة .

وقد تناولت المقدمة بيان أهمية الدراسة وأسباب اختيارها ، بينما تناول المدخل التاريخي دراسة موجزة لنشأة الصحفة السعودية في أطوارها الثلاثة ، لتوضيح مكانة صحيفة أم القرى بين الصحف السعودية الأخرى ، ولبيان أهمية صحيفة أم القرى قسم محظيات الصحيفة إلى كتابات رسمية وكتابات غير رسمية موزعها أشعية كل منها في الكتابات التاريخية .

أما بالنسبة للاعترافات الدولية ، فقد رصد الباحث اعترافات الدول بالدولة السعودية الجديدة سواء أكانت دولاً عربية أم إسلامية أم أجنبية ، أما عن التمثيل السياسي ، فقد تناول البحث نقطتين أساسيتين : أولاهما التمثيل السياسي الدولي في السعودية (عربي - إسلامي - أمريكي) وثانيتهما التمثيل السياسي السعودي في الخارج . وأخيراً تناول البحث المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها المملكة العربية السعودية مع غيرها من الدول ، مركزاً على معاهدات الصداقة وحسن الجوار التي بلغ عددها خمس عشرة معاهدة مع دول عربية وإسلامية وأجنبية ، وتتناولها بالرصد والتحليل .

وفي الختام أود أن أنوه إلى أن صحيفة أم القرى لم يكن توزيعها مقصورة على المملكة العربية السعودية فقط وإنما كانت ترسل كذلك إلى البلاد العربية ، والدليل على ذلك وجود أعداد هذه الصحيفة في مصر ، خاصة الأعداد التي نشرت في عهد الملك عبد العزيز ، وتوجد بالهيئة المصرية العامة للكتاب بقسم الدوريات والتي اطلع عليها الباحث وقام بنصویر العديد من أعدادها فيما يتعلق بالبحث ، كما اعتمد الباحث على بعض المصادر والمراجع التي تخدم الدراسة .

\* \* \*

## مدخل تاريخي

من المعروف أن بدايات الصحافة في المملكة العربية السعودية ترجع إلى أواخر العقد الأول من القرن العشرين الميلادي ، ففي عام ١٩٠٨م (١٣٢٦هـ) صدر الدستور العثماني حيث ظهرت ست صحف دفعة واحدة خلال ذلك العام والعام الذي تلاه، وهي صحف : حجاز ، شمس الحقيقة ، الإصلاح الحجازي ، صفا الحجاز ، الرقيب ، المدينة المنورة . وظهرت هذه الصحف في مدن الحجاز الرئيسة الثلاث : مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة ، بينما لم تشهد بقية مناطق المملكة بدايات صحافية حينذاك .

وأجرت العادة على تسمية الصحافة في الحجاز منذ عام ١٩٠٨م حتى عام ١٩١٥م بصحافة العهد التركي (العثماني) ، وأهم سمات هذه الصحف أنها ذات صبغة حكومية أو شبه حكومية ، وليس لها قيمة أدبية أساسية ، أو أي أثر يذكر في تكوين الوعي وتوجيه الفكر ، إنما كانت ذات أثر محدود ، ذلك لأنها لم تكن ميداناً يمد شباب هذه البلاد بالخبرة الصحفية ، ولم تكن مجالاً تبارى فيه الأقلام المحلية ، بل كانت تحرر بأسلوب أعمامي ينفر منه الذوق العربي ، وإنما صحف تلك الفترة تذكر على أنها بداية تاريخ الصحف في المملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup> .

وقد أعقب ذلك عهد سياسي آخر ، كان له صحفه وصحفاته ، التي يطلق عليها صحفة العهد الهاشمي ، وتمتد في الفترة من ١٣٣٤هـ / ١٩١٦م حتى عام ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م ، وفي هذا العهد لم يبق من الصحف ست التي صدرت في العهد العثماني السابق سوى صحيفة واحدة ، هي الصحفة الرسمية (الحجاز) التي عاشت لтри عام التحول السياسي في حكم الحجاز واستمرت في الصدور حتى أوقفتها الحكومة الهاشمية الجديدة .

وقد صدرت في فترة العهد الهاشمي ، أربع صحف هي : القبلة ، والجاز ، والفلاح ، وبريد الحجاز ، وتطورت الصحافة في هذا العهد في الشكل ، والمضمون ، واتسعت أساليب تحريرها بالوضوح ، ولكنها تشبه صحف - إلى حد ما - العهد العثماني في أن موضوع الدعاية السياسية استحوذ على أكبر قدر من صفحاتها .

(١) د. محمد فريد محمود عزت : وسائل الإعلام السعودية والعالمية: النشأة والتطور ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، جدة ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، ص ١٧٩ .

وقد كان للصحف التي ظهرت في العهد الهاشمي صبغة سياسية أيضاً، وقللت الظروف السياسية المضطربة من إسهامها في ميادين أخرى غير الميدان السياسي.

ويمكن القول أن الصحافة في هذا العهد قد ساعدت على سد الفراغ في مجال الصحافة بإقليم الحجاز ، وأنها مهنت الطريق لبداية عهد صحفى جديد ، بدأ بظهور العهد السعودى .

كان دخول الملك عبد العزيز آل سعود الحجاز عام ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م إيذاناً ببداية عهد جديد من الاستقرار ومناخ ضروري لازدهار كل مظاهر الحياة وتطورها ومنها الصحافة .

وبعد أيام من دخول الملك عبد العزيز مكة المكرمة في ٨ من جمادى الأولى ١٣٤٣هـ (٥ من ديسمبر ١٩٢٤م) ، صدرت صحيفة أم القرى في ١٥ من جمادى الأولى ١٣٤٣هـ (١٢ من ديسمبر ١٩٢٤م) فهي بذلك موافقة لبداية الحكم السعودي للحجاز<sup>(١)</sup> ، وهي أول صحيفة تصدر في العهد السعودي الجديد ، وإلى جانب هذه الصحيفة صدرت صحيفتان آخرتان هما صوت الحجاز ، والمدينة المنورة ، وثلاث مجلات هي الإصلاح ، والمنهل ، والنداء الإسلامي<sup>(٢)</sup> ، غير أن صحيفة أم القرى تميزت عن غيرها بأنها الصحيفة الرسمية للدولة ، وهي بمثابة الناطق الرسمي في ذلك الوقت باسم الملك عبد العزيز سواء في الشؤون الداخلية أم الخارجية<sup>(٣)</sup> .

ولذا فقد حظيت بنشر الكثير من المعلومات والإيضاحات لعدد من الأحداث التاريخية المهمة وما نتج عنها من تفاعلات ، فقد نشرت المعاهدات ، والمراسيم الملكية والأوامر ، والمنشورات الدورية الرسمية وقرارات مجلس الوزراء ، وقوانين الدولة ، وإعلانات المحاكم الشرعية ، واتفاقيات الامتياز ، وتصريحات الإدارة العامة للإذاعة والصحافة والنشر<sup>(٤)</sup> .

(١) د. عبد الرحمن الصالح الشيبيلي: الإعلام في المملكة العربية السعودية ، دراسة وثائقية وصفية تحليلية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ، ص ١٠٩ .

(٢) محمد عبد الرحمن الشامخ: نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ١٤٩ .

(٣) د. عبد الرحمن الصالح الشيبيلي: المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٤) محمد ناصر بن عباس: موجز تاريخ الصحافة في المملكة العربية السعودية ، الطبعة

لذا جاءت أعداد صحيفة أم القرى من بداية ظهورها حتى نهاية عهد الملك عبد العزيز غنية بالأخبار والأحداث التي تناولت جوانب عديدة وحيوية من تاريخ المملكة العربية السعودية في تلك الفترة.

وهي صحيفة أسبوعية ، تطبع كل يوم جمعة من المطبعة الحكومية بمكة المكرمة ، واسمها مشتق من اسم مكة المكرمة الذي ورد في القرآن الكريم <sup>(١)</sup> ، وقد اتخذت صحيفة أم القرى الآية الكريمة « وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً لتنذر أم القرى ومن حولها » <sup>(٢)</sup> شعاراً لها يتتصدر كل عدد من أعدادها .

وترجع أهمية صحيفة أم القرى - بالإضافة لما سبق - إلى أنها الصحيفة التي استمرت في الصدور منذ نشأتها ولم تتوقف حتى الآن - وتتصدر حالياً من وزارة الإعلام - لدرجة أنها انفردت عن غيرها من الصحف السعودية بالصدور منفردة في فترتين : أولاهما الفترة الممتدة من ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م إلى ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م وهو العام الذي صدرت فيه الصحيفة التي تلتها وهي صحيفة صوت الحجاز . ثانيةهما أثناء الحرب العالمية الثانية <sup>(٣)</sup> فقد انفردت بالصدور في الفترة من ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م حتى عام ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م خلال أزمة الورق التي اجتاحت المملكة في تلك الوقت ، وإنفرادها بهاتين الفترتين ، جعلها مصدر الأخبار الوحيد .

(١) محمد ناصر بن عباس: نفس المرجع والمكان

٧

(٢) القرآن الكريم ، سورة الشورى ، الآية

(٣) منصور إبراهيم الحازمي: معجم المصادر الصحفية لدراسة الأدب والفكر في المملكة العربية السعودية " صحيفة أم القرى " ١٣٤٣-١٣٦٥هـ / ١٩٢٤-١٩٤٥م ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م ، ص ٢٠

## أهمية صحيفة أم القرى

تعد صحيفة أم القرى إحدى المصادر المهمة لدراسة التاريخ السعودي، وتمثل أعدادها القديمة خير مرجع وأفضل سجل لتاريخ المملكة وتطور الحكم والإدارة فيها ، نظرًا لكونها أول صحيفة رسمية صدرت في عهد جلاله الملك عبد العزيز آل سعود بعد دخوله الحجاز عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م ولذا فهي مواكبة لبداية الدولة السعودية المعاصرة<sup>(١)</sup>

وكانت الصبغة الرسمية لها واضحة في سنواتها الأولى ، باقتصارها على نشر الأعمال الرسمية للدولة من بلاغات و مراسيم ومعاهدات وإعلانات وتعيينات ، مع اهتمامها جزئياً بنشر الأخبار المحلية والخارجية .

كما امتازت صحيفة أم القرى بأنها الصحيفة السعودية الوحيدة التي لم تتوقف منذ صدورها إلا شهرين فقط<sup>(٢)</sup> ونالت اهتماماً كبيراً من جلاله الملك عبد العزيز ، والدليل على ذلك أنه في إبان الحرب العالمية الثانية صدر بلاغ رسمي في ١٨ يوليو ١٩٤١م باتفاق جميع الصحف في المملكة استثنى من ذلك صحيفة أم القرى التي ظلت تصدر بنصف حجمها نظراً لنقص كمية الورق الموجود بالمملكة في تلك الفترة<sup>(٣)</sup> .

وبالتالي قدر لصحيفة أم القرى أن تصبح الصحيفة الوحيدة التي تصدر بالمملكة العربية السعودية طوال ما بقي من فترة الحرب ، ذلك لأن الصحف والمجلات الأخرى قد احتجبت عن الصدور منذ صدور البلاغ .

ومن الطبيعي أن تكون الأعداد التي أصدرتها هذه الصحيفة ذات وزن تاريخي معنبر من ناحية الكم ومن ناحية الكيف .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٨٦٥ في ٢٤ من جمادى الآخرة ١٣٦٠هـ الموافق ١٨ من يوليو ١٩٤١م، بلاغ رسمي رقم (٢٦).

(٢) ففي السنة (٢٠) وبعد صدور العدد ١٠١٠ ، في ١٣٦٣/٥/١٢ هـ الموافق ١٩٤٤/٥/٥ م توافت صحيفة أم القرى لمدة شهرين نظراً لفلاذ كمية الورق لذلك في المملكة ثم عادت مرة أخرى في ١٧/٧/١٣٦٣هـ الموافق ٧/٧/١٩٤٤م ، انظر : صحيفة أم القرى ، العدد ١٠١١ ، ١٧ من رجب ١٣٦٣هـ / ٧ من يوليو ١٩٤٤م ، ص ٢

(٣) د. عبد الرحمن الصالح الشيباني : المرجع السابق ، ص ١٠٩

أما من ناحية الكم ، فإن الأعداد التي تحفظ بها دور الأرشيف والحفظ بالمملكة العربية السعودية كثيرة جداً ، فعلى سبيل المثال للفترة التي حددها لها هذا البحث والتي تمتد ثلاثة عقود من عام ١٤٣٣هـ إلى عام ١٤٧٢هـ فقد أصدرت فيها هذه الصحفة (١٤٨٩) عدداً ، نشرت الكثير من الأخبار والمعلومات والأفكار التي تتعلق بالأحداث الجارية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية .

أما من ناحية الكيف فإن الأصل أن تعتبر مثل هذه الأعداد في نظر الباحثين و المؤرخين مصدرًاوثائقًا رسمياً وأصيلاً تبني عليه النتائج والحقائق لكثير من الأحداث التاريخية المتصلة بهامن الناحيتين الدولية والمحلية .

وقد يثار في هذا المجال تساؤل يبعث على التقليل من مدى أهمية الصحافة أو مصداقيتها في الكتابة التاريخية .

فقد يقال مثلاً إن الصحف قد تقع تحت تأثير وجهة نظر مصدرها ولا تلتزم بالحيادية ، وكذلك أفكار وتحليلات كاتبها وأنها تعتمد على الإثارة وتبرير مواقفها في تحليل الأحداث .

ولاشك أن هذه التهم ، فيما لو صحت ، فإن ذلك يعني من جانب آخر فقدان هذه الصحف لأهميتها في كتابة التاريخ ومعلوم أن الحيادية النسبية ، على الأقل ، مطلب ملح في المصدر التاريخي .

والأمر في نظري يحتاج إلى تفصيل في إيضاح هذه المسألة . فقد يكون بعض ماذكر صحيحاً ، ولكن ذلك أيضاً له حد معين من الصحة .

وإذا قصرنا حديثنا عن صحيفة أم القرى ، فيمكن تقسيم ما جاء في محتويات أعدادها إلى قسمين : كتبات رسمية وأخرى غير رسمية .

### أولاً : الكتابات الرسمية :

ومن أنواع الكتابات الرسمية الأنظمة ولوائح التي تصدرها الدولة للأجهزة الرسمية لأخذها في الاعتبار في تطبيق القوانون وتسويير شؤون الحياة ، والبلاغات الرسمية التي تأتي من قلم المطبوعات للتبلیغ عن أحداث رسمية ، والمراسيم والخطابات الملكية ، والإعلانات الحكومية ، والتعيينات وتنظيمات الإدارة المحلية ولوائح الشؤون الاجتماعية

والشؤون الإسلامية والاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد بين الدول سواء سياسة أم اقتصادية أم عسكرية أم أمنية أم نفطية ، أم صحية ، أم بريدية .  
ويغلب على هذه الكتابات الرسمية في مجملها ، من وجهة نظري ، طابع الدقة الواقعية ، ولاشك يرجع السبب إلى الأخذ بهذا الرأي ، أنه لا يوجد مجال هنا ولامصلحة للأجهزة الرسمية في إخفاء أو تغيير الحقائق أو المغالطة فيها أو النقل غير الصحيح لها ، لأن هذه النظم واللوائح معدة للاستخدام الرسمي بين المصالح والأجهزة الحكومية وليس لها هدف دعائي . وكذلك نشر نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، التي تعيدها المملكة مع الدول الأخرى ، فهي الأخرى معدة للاستخدام الرسمي بين الدول ، وليس هناك مجال لتغيير الحقائق ، بل إن الكثير من المعاهدات كانت تنشر في صحف البلدين المتعاهدين في الوقت نفسه ، ولهذا فهي تتسم بالدقة والواقعية .

وطالما أن هذه الكتابات الرسمية ، في الأصل ، قد كتبت للاستخدام الرسمي ، وتسير الأمور الحياتية ، فإن الأمر إذن يتطلب الدقة في النقل والطرح ، لاسيما وأن الأجهزة والإدارات الحكومية المختلفة بنت سياستها على هذه الأنظمة واللوائح والمعاهدات الرسمية .

وإنما يمكن أن نفرق بين وثائق رسمية بها (قرار) ، وأخرى رسمية ليس بها قرار ، وإنما بها (رأي) ، فال الأولى أكثر أهمية من الثانية ، فال الأولى بها قرار صدر ويطلق عليها البعض وثائق مقدسة ، بينما الثانية بها رأي تيريري يجب أن تؤخذ بحذر .

وعنى أي الأحوال يمكن القول إن هذه الكتابات الرسمية ، تعد مصدراً أساسياً مهماً من مصادر الدراسة التاريخية سواء في تطور نظم الحكم والإدارة المحلية ، أم العلاقات الدولية بين الدول ، والتي لا غنى عنها لأي باحث ، هذه الكتابات الرسمية بعيدة من أي اتهام قد يوجه إليها ثانياً : **الكتابات غير الرسمية :**

ومن أنواعها المقالات ، والتقارير ، والأخبار ، وهذه المقالات والتقارير ، تحمل أفكار كاتبيها ، وقد تخدم - مثلاً - أغراضًا دعائية أو تبرر سياسة معينة . وقد تنشر الصحفة أخباراً تخدم سياستها وسياسة الجهة الممولة لها . ولهذا يجب على الباحث أن يأخذ مثل هذه المقالات والتقارير والأخبار بحىطة وحذر ، وإخضاعها للتحليل والنقد التاريخي ،

كما أنه لابد من دعمها ببعض المصادر الأخرى التي قد تؤيد ما يطرح فيها من أراء أو تعارضها .

وتشبه الكتابات غير الرسمية الكتابات الرسمية ، من حيث كونها مصدرًا مهمًا وأصيلاً لكتابه التاريخية التوثيقية ، بل إن الكتابات غير الرسمية تميّز في بعض الأحيان ، بأنها الأداة التي عن طريقها تفسر كثير من مجريات الأحداث التي ترد في ثانياً الكتابات الرسمية .

وعلى العموم فإن الكتابات غير الرسمية تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد الكتابات الرسمية ، وخاصة أنها تقل كثيراً عنها من حيث الكم .

وعلى أي الأحوال فإن هذه الدراسة سوف تركز على النوع الأول من الكتابات الرسمية(الوثائق) التي جاءت في صحفة أم القرى وخاصة الاعترافات الدولية والبلاغات الرسمية والمعاهدات والاتفاقيات الرسمية التي كانت المملكة العربية السعودية طرفاً فيها .

\* \* \*

## الاعترافات الدولية

منذ دخول الملك عبد العزيز آل سعود إلى جدة في الثامن من جمادى الثاني ١٣٤٤هـ / الموافق ٤ ديسمبر ١٩٢٥م ، بدأت العلاقات الخارجية للدولة السعودية الجديدة ، حيث تم أول لقاء بينه وبين معمتمي الدول وقناصلها في مدينة جدة وقال لهم "... إن للدول الأجنبية علينا لها حقوقاً ... نحافظ عليها وعلى حقوق رعاياها المشروعة ، بشرط إلا تكون تلك الحقوق والمصالح ماسة باستقلال البلاد الدينى أو الدنبوى" (١) وقد أجابه قنصل إيطاليا في جدة - على أساس أنه أقدمهم في المملكة باسم معمتمي الدول الأوروبية وشكر الملك عبد العزيز بالنيابة عن القنصل والجالية الأوروبية متمنياً لجلالته التوفيق في خططه لحكم البلاد (٢).

ولاشك أن هذا اللقاء كان ضروريًا ، لأنه لابد أن يكون شخص الملك معلوماً لدى الدول ، حتى ينال الاعتراف الرسمي منها ، وقد جرى العرف الدولي أن تخطر الدول بالملك الجديد ، ويكون الرد من قبلها بمثابة الاعتراف .

وأهمية الاعتراف تكمن في أمرتين : الأولى إقرار من الحكومة المعترفة بحق الوجود للنظام الجديد ، وهذا يفيد الدولة الجديدة بأن شؤونها الداخلية حرمة مصونة من تدخل الدولة المعترفة ، وأما الأمر الثاني فيفيد احتجاظ الدولة المعترف بها بحقها في تكوين علاقات خارجية ، وتعزيز مركزها الدولي . ومتى تم اعتراف الدول ذات الشأن بالدولة الجديدة أصبحت بطبيعة الحال عضواً في المجتمع الدولي .

وبعد أسبوعين من هذا اللقاء ، توالت الاعترافات الدولية بالعهد الجديد ، وكانت حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية أول الحكومات الأجنبية التي أسرعت بالاعتراف بالوضع الجديد ، بالكتاب الذي أرسله قنصلها العام في مدينة جدة ( كريم حكيموف ) Kareem Hakemof إلى الملك عبد العزيز في ٣ من شعبان ١٣٤٤هـ / الموافق ٦ فبراير ١٩٢٦م بأمر من حكومته يخبره فيه باعترافها به ملكاً على الحجاز

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٥٧، ١٥ من رجب ١٣٤٤هـ / ٢٩ من يناير ١٩٢٦م ، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٥٧، ١٥ من رجب ١٣٤٤هـ / ٢٩ من يناير ١٩٢٦م ، ص ١

وسلطاناً على نجد وملحقاتها<sup>(١)</sup>

وقد تلا اعتراف حكومة السوفيت ، اعتراف الحكومة البريطانية ، ففي ١٥ من شعبان ١٣٤٤هـ / أول مارس ١٩٢٦م ، أخبر نائب معتمد وقنصل بريطانيا بجدة (جوردن) Jordon، الملك عبد العزيز - أثناء زيارته للبارجة البريطانية التي كانت تزور ميناء جدة.. باعتراف حكومته بسلطة الملك عبد العزيز على الحجاز ونجد وملحقاتها ، وأضاف القنصل البريطاني من جانبه أنه يجب على الحكومة البريطانية عدم التدخل بشأن أسلوب الحكم في الأماكن المقدسة الإسلامية وجميع المسائل الدينية المتعلقة بذلك ، على اعتبار أنها تختص بال المسلمين فقط وأضاف أيضاً أن حكومته لا ترغب في ذلك<sup>(٢)</sup> .

ولاشك أن الاعتراف البريطاني بالوضع الجديد في الحجاز ونجد وملحقاتها جاء بموجب العلاقات القديمة بينهما منذ عقد معااهدة القطيف عام ١٣٣٤هـ/١٩١٥م وحافظاً على مصالحها في مناطق نفوذها من أي خطر يهددها ، وأن الإضافة التي ذكرها القنصل ماهي إلا لطمأنة الملك عبد العزيز بعدم تدخل بريطانيا في شؤونه الداخلية .

والدليل على ذلك أن بريطانيا كانت أول دولة توقيع معااهدة صداقة وحسن تفاهم مع مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، ففي ٢٠ من مايو ١٩٢٧م وقعت هذه المعااهدة من أجل تثبيت وتنمية العلاقات الودية بين البلدين<sup>(٣)</sup>.

وقد أعقب اعتراف الحكومة البريطانية ، اعتراف الحكومة الفرنسية مباشرة ، ففي ١٧ من شعبان ١٣٤٤هـ / ٣ من مارس ١٩٢٦م ، أي بعد يومين فقط أخبر تنصل فرنسا في جدة جلالة شمئذ عبد العزيز أنه تلقى برقية من حكومته تأمره أن يبلغ الملك عبد العزيز بأن حكومة الجمهورية الفرنسية تعترف بجلالته ملكاً على الحجاز<sup>(٤)</sup> ، ثم توجت هذه العلاقات بتوقيع معااهدة صداقة وحسن تفاهم بين البلدين عرفت باسم

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٦٢ ، ٢٠ من شعبان ١٣٤٤هـ / ٥ من مارس ١٩٢٦م ، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٦٢ ، ٢٠ من شعبان ١٣٤٤هـ / ٥ من مارس ١٩٢٦م ، ص ٤ ، ١

(٣) انظر بنود المعااهدة في صحيفة أم القرى ، العدد ١٤٥ ، ٢٧ من ربيع الأول ١٣٤٦هـ / ٢٢ من سبتمبر ١٩٢٧م ، ص ٢ ، ١

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ٦٢ ، ٢٠ من شعبان ١٣٤٤هـ / ٥ من مارس ١٩٢٦م ، ص ١

معاهدة الجزيرة في ١٠ من نوفمبر ١٩٣١ م<sup>(١)</sup>. وبعد اعتراف الحكومة الفرنسية باثني عشر يوماً اعترفت الحكومة الهولندية بالوضع الجديد ، ففي غرة رمضان ١٣٤٤هـ / ١٥ من مارس ١٩٢٦م أبلغ قنصل هولندا في جدة الملك عبد العزيز باعتراف الحكومة الهولندية بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها<sup>(٢)</sup>.

ونلاحظ أن هذه الاعترافات الأوروبية - المشار إليها سابقاً - تمت في العام نفسه الذي أعلن فيه الملك عبد العزيز نفسه ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها ، كما نلاحظ أيضاً أن المدة بين اعترافات هذه الدول لم تتجاوز الشهر الواحد.

ثم تلا ذلك اعتراف الحكومة السويسرية في ١٥ من رجب ١٣٤٥هـ / الموافق ٨ من يناير ١٩٢٧م بالملك عبد العزيز آل سعود ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها وكان هذا الاعتراف مصحوباً أيضاً ببداية بدء التمثيل القنصلي السويسري في مدينة جدة<sup>(٣)</sup>. وهو أول اعتراف في العام الميلادي الجديد.

وقد ردت الحكومة السعودية على لسان مندوبيها في سويسرا بتقديم الشكر والتقدير للحكومة السويسرية على ذلك.

ثم أعقب ذلك ، اعتراف الحكومة التركية ، ففي شهر صفر ١٣٤٦هـ الموافق أغسطس ١٩٢٧م ، أبلغ معتمد الجمهورية التركية في جدة ، مديرية الشؤون الخارجية<sup>(٤)</sup> بأنه تلقى كتاباً من حكومته مفاده أن بلاده اعترفت بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها<sup>(٥)</sup> وتوج هذا الاعتراف بعقد معااهدة صداقة بين البلدين في

(١) انظر بنود المعاهدة في صحيفة أم القرى ، العدد ٤٠٠، ٩ من ربیع الثانی ١٣٥١هـ / ١٢ من أغسطس ١٩٣٢م ، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٦٤، ٥ من رمضان ١٣٤٤هـ / ١٩ من مارس ١٩٢٦م ، ص ٣

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ١١١، ٢٤ من ربیع الثانی ١٣٤٥هـ / ٢٢ من يناير ١٩٢٢م ، ص ٢

(\*) أصدر الملك عبد العزيز قراره بتأسيس مديرية الشؤون الخارجية في ربیع الأول ١٣٤٤هـ الموافق سبتمبر ١٩٢٦م. انظر : صحيفة أم القرى ، العدد ٤٠٦، ٢٢ من جمادی الأولى ١٣٥١هـ / ٢٢ من سبتمبر ١٩٣٢م ، ص ١

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ١٣٩، ١٤ من صفر ١٣٤٦هـ / ١٢ من أغسطس ١٩٢٧م ، ص ٢

من أغسطس ١٩٢٩ م<sup>(١)</sup> من أجل تقوية العلاقات بين البلدين . وفي ٢٣ من ذي القعدة ١٣٤٧ هـ الموافق ٣ من مايو ١٩٢٩ م نشرت صحيفة أم القرى ببلاغاً رسمياً أعلنت فيه أنه تم منذ أسبوع<sup>(٢)</sup> إبرام معاهدة صداقة وتجارة بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وبين الرأيخ الألماني<sup>(٣)</sup> وبالاطلاع على نصوص هذه المعاهدة وجد أنه تم الاتفاق بينهما على إنشاء العلاقات السياسية والقضائية بينهما وبذلك تم الاعتراف الرسمي من جانب حكومة الرأيخ الألماني بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها<sup>(٤)</sup>.

كما اعترفت بولونيا (إيطاليا) بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها ، ففي ٢٥ من ذي القعدة ١٣٤٩ هـ / الموافق ٢٧ من أبريل ١٩٣٠ م ، نشرت صحيفة أم القرى أنه وصل إلى جدة في هذا اليوم الكونت (إدوارد راشينكي) Edward Rashinksi والدكتور (يعقوب شنكويش) Jacob Shinkwish مفتي مسلمي بولونيا مندوبياً فوق العادة لبلادهم في المملكة الحجازية<sup>(٥)</sup>

ولاشك أن هذا الاعتراف تم على أساس وجود جالية مسلمة كبيرة في مدينة بولونيا الإيطالية ، وهذا الاعتراف مهم أيضاً على أساس أن هذه الجالية تعيش في دولة إيطاليا مركز البابوية والكنيسة المسيحية .

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد ترثت في إعلان اعترافها بالمملكة الحجازية ، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب منها أن الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى مازالت تعيش في جو العزلة التي رسمتها لنفسها ، وكذلك لانشغالها بالأزمة الاقتصادية التي ظهرت فيها عام ١٩٢٩ م ، ويضاف إلى ذلك أن المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية في شبه الجزيرة العربية ، كانت محدودة ، وغير واضحة المعالم ، ولكن بعد أن زالت هذه الأسباب قررت حكومة الولايات

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ١٣٤، ٢٢ من رجب ١٣٤٩ هـ / ١٢ من ديسمبر ١٩٣٠ م، ص ١

(\*) صحيفة أم القرى صحفة تصدر أسبوعياً وليس يومياً .

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٢٢٧، ٢٣ من ذي القعدة ١٣٤٧ هـ / ٣ من مايو ١٩٢٩ م ، ص ٢

(٣) انظر بنود المعاهدة في صحيفة أم القرى ، العدد ٣٠٩، ١٦ من جمادى الثانية ١٣٤٩ هـ / ٧ من نوفمبر ١٩٣٠ م ، ص ١

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ٢٨٢، ٤ من ذي الحجة ١٣٤٨ هـ / ٢ من مايو ١٩٣٠ م ، ص ٢

المتحدة الأمريكية الاعتراف بحكومة جلالة الملك عبد العزيز في أول مايو عام ١٩٣١م<sup>(١)</sup> ثم توجت ذلك الاعتراف بعقد اتفاقية مؤقتة بينهما للتمثيل السياسي والقضائي والصيانت القضائية والتجارة والملحة في من رجب ١٣٥٢هـ الموافق ٧ من نوفمبر ١٩٣٢م<sup>(٢)</sup>.

ثم جاء اعتراف المملكة الإيطالية بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها في ٣ من شوال ١٣٥٠هـ / الموافق ١٠ فبراير ١٩٣٢م<sup>(٣)</sup> وتوج ذلك الاعتراف بابرام معاهدين بين البلدين، إحداهما معاهدة صداقة والأخرى معاهدة تجارية<sup>(٤)</sup>.

وقد أعقّب اعتراف الحكومة الإيطالية ، اعتراف الحكومة التشيكوسلوفاكية بالمملكة العربية السعودية<sup>(٥)</sup>، ففي ٤ من المحرم ١٣٥٢هـ الموافق ٩ من مايو ١٩٣٣م نشرت صحيفة أم القرى أن السيد (جو زيف. م. كادليك) Joseph.M.Cadlake قدم أوراق اعتماده كقنصل لجمهورية تشيكوسلوفاكيا لدى حكومة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية<sup>(٦)</sup>.

ويلاحظ أنه مع بداية عقد الثلاثينيات من القرن العشرين الميلادي توالت الاعترافات بالمملكة العربية السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية ، وإيطاليا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ولاشك أن ذلك راجع للإجراءات الذي قام به الملك عبد العزيز وهو توحيد المناطق التي تكونت منها مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في بونقة سياسية واحدة ، أطلق عليها اسم المملكة العربية السعودية ، عملية تجميع للسلطة وتركيز أقوى للسيادة والوحدة الاجتماعية<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٣٣، في ٣ من ذي الحجة ١٣٤٩هـ / أول مايو ١٩٣١م ، ص ٣

(٢) انظر بنود المعاهدة في صحيفة أم القرى ، العدد ٤٦٨ ، في ٣ من شعبان ١٣٥٢هـ / أول سبتمبر ١٩٣٣م ، ص ١

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٧٤ ، في ٧ من شوال ١٣٥٠هـ / ١٤ من فبراير ١٩٣٢م ، ص ٢

(٤) انظر بنود المعاهدة في صحيفة أم القرى ، العدد ٣٨٥ ، في ٢٢ من ذي الحجة ١٣٥٠هـ / ٢٩ من أبريل ١٩٣٢م ، ص ١

(\*) في ١٩ من سبتمبر ١٩٣٢م أصدر الملك عبد العزيز أمراً ملكياً رقم (٢٧١٦) بتحويل اسم (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) إلى (المملكة العربية السعودية). تنظر : صحيفة أم القرى ، العدد ٤٠٩ ، ٢٢ من جمادي الأولى ١٣٥١هـ / ٢٣ من سبتمبر ١٩٣٢م ، ص ١

(٥) صحيفة أم القرى ، العدد ٤٤٠ ، ٢٤ من محرم ١٣٥٢هـ / ٩ من مايو ١٩٣٢م ، ص ٢

(٦) د. عبد الفتاح حسن ليو علية : دراسات في تاريخ شبه الجزيرة العربية الحديث والمعاصر ، دار المريخ ، الرياض ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، ص ٤١٧

وفي عام ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م نشرت صحيفة أم القرى خبراً عن وصول وفد من دولة الحبشة لتأسيس العلاقات السياسية بينها وبين المملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>. وفي العام نفسه تم إنشاء العلاقات السياسية بين البلدين وتم اعتراف دولة الحبشة بالمملكة العربية السعودية . ويعد هذا أول اعتراف رسمي من دولة إفريقية بالمملكة العربية السعودية ، منذ أن أعلن الملك عبد العزيز نفسه ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها .

وفي إطار الاعترافات الأجنبية بالمملكة العربية السعودية ، نجد أن الحكومة البلجيكية فتحت لها في عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٦م قنصلية في جدة وقد قبلت حكومة المملكة العربية السعودية البراءة الفضائية لحكومة بلجيكا لديها<sup>(٢)</sup> .

وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اعترفت الحكومة الأرجنتينية في عام ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م ، بالمملكة العربية السعودية ، وأرسلت السيد ( انطونيو جوفانتي ) Antonio Giovanti بصفته مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً للأرجنتين في المملكة العربية السعودية<sup>(٣)</sup> إلا أن هذه العلاقات لم تتطور في عهد الملك عبد العزيز لعقد معاهدات بين البلدين ، ولعل بُعد المسافات وعدم إيجاد مصالح مشتركة بينهما هو الذي لم يؤذ إلى إبرام مثل هذه المعاهدات ، إلا أن أهمية الاعتراف الأرجنتيني بالمملكة العربية السعودية تكمن في أنه يمثل أول اعتراف من دول أمريكا اللاتينية بالمملكة العربية السعودية .

وقد تلا الاعتراف الأرجنتيني مباشرةً اعتراف الحكومة الصينية ، في ٢٢ من ذي الحجة ١٣٦٥هـ الموافق ١٥ من نوفمبر ١٩٤٦م وقعت في جدة معاهدة صداقة بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الصين الوطنية<sup>(٤)</sup> وبمقتضها تم تأسيس العلاقات بين البلدين<sup>(٥)</sup> .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٤٩٩، ٢٤ من ربيع أول ١٣٥٣هـ / ٦ من يونيو ١٩٣٤م ، ص ٢

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٥٨٧ في ١ من ذي الحجة ١٣٥٤هـ / ٦ من مارس ١٩٣٦م ، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٢٣، ٢٦ من ذي الحجة ١٣٦٧هـ / ٢٩ من أكتوبر ١٩٤٨م ، ص ٦

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ١١٣٤، ٢٩ من ذي الحجة ١٣٦٥هـ / ٢٢ من نوفمبر ١٩٤٦م ، ص ٢

(٥) انظر بنود المعاهدة في صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٠٨، ٢١ من جمادي الثاني ١٣٦٧هـ / ٣٠ من أبريل ١٩٤٨م ، ص ١

وفي عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م تم اعتراف الحكومة الإسبانية بالملكة العربية السعودية وأرسلت (أرجيروا مايسترو ديليون) Arjero Mastro Delon ليكون مندوباً فوق العادة في المفوضية الإسبانية لدى المملكة<sup>(١)</sup>.

أما عن آخر الاعترافات التي نشرتها صحيفة أم القرى من دولة أجنبية بالملكة العربية السعودية ، فقد كانت من الحكومة المكسيكية . ففي ٢٣ من ذي الحجة ١٣٧١هـ الموافق ٢٠ من سبتمبر ١٩٥٢م نشرت البلاغ الرسمي رقم ١٥٧ مفاده أنه تقرر تبادل التمثيل السياسي بين المملكة العربية السعودية والحكومة المكسيكية<sup>(٢)</sup> . وهي تعد ثاني دولة من دول أمريكا اللاتينية تعترف بالملكة العربية السعودية ، إلا أن الصحيفة لم تنشر ما يفيد تطور العلاقات بين البلدين خلال فترة حكم الملك عبد العزيز .

هذا بالنسبة للدول الأجنبية ، أما البلدان العربية والإسلامية فقد جاء اعترافها بالملكة العربية السعودية (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) في مرحلة تالية ، ولعل السبب وراء ذلك أن معظمها كان تحت النفوذ الأجنبي المباشر وغير المباشر . ومن المعروف - كما في الاعترافات السابقة - أن هذه الدول الاستعمارية الكبرى اعترفت بالوضع الجديد ، وهذا يعني ضمناً أن البلدان العربية والإسلامية التي تقع تحت الاستعمار قد اعترفت بذلك . هذا بالإضافة إلى أنها لبت الدعوة وأرسلت ممثليها إليها أثناء انعقاد مؤتمر العالم الإسلامي في مكة المكرمة في ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م ولم تبد أي اعتراض على الوضع الجديد في المملكة .

وتعتبر العراق أول الدول العربية التي اعترفت بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها ، ففي ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ الموافق ٧ من أبريل ١٩٣١م أبرمت معااهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين وبموجبها تأسست علاقات التمثيل السياسي والقنصلية وتم الاعتراف العراقي بملكية الحجاز ونجد وملحقاتها<sup>(٣)</sup> .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ١٣٢٥، في ١١ ذي القعدة ١٣٦٩هـ / ٢٥ أغسطس ١٩٥٠م ، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ١٤٢٩، من ٢٣ ذي الحجة ١٣٧١هـ / ١٢ سبتمبر ١٩٥٢م ، ص ١

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٣٣، من صفر ١٣٤٩هـ / ١١ مارس ١٩٣١م ، ص ٢ .

ثم تلا اعتراف المملكة العراقية ، اعتراف المملكة اليمنية ففي ٥ من شعبان ١٣٥٠هـ / ١٥ من ديسمبر ١٩٣١م وقع مندوبو حكومتي الملك عبد العزيز وسيادة الإمام يحيى على معايدة صداقة وحسن جوار وتسليم المجرمين بين البلدين وبذلك تم الاعتراف<sup>(١)</sup> . وتوج ذلك الاعتراف بمعاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية أبرمت بين البلدين في ٦ من صفر ١٣٥٣هـ / الموافق ٩ من مايو ١٩٣٤م<sup>(٢)</sup> .

وتلا اعتراف المملكة اليمنية ، اعتراف إمارة شرق الأردن ، ففي ١ من ذي الحجة ١٣٥١هـ / ٦ من أبريل ١٩٣٢م نشرت صحيفة أم القرى في بلاغ رسمي أنه تم اعتراف متبادل بين الملك عبد العزيز وسمو الأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن<sup>(٣)</sup> وبعد أقل من ثلاثة أشهر أبرمت بين البلدين معايدة صداقة وحسن جوار<sup>(٤)</sup> .

أما اعتراف مصر بالملك عبد العزيز فقد جمه في مرحلة متاخرة رغم الروابط القوية بين البلدين في الدين واللغة والتاريخ والمصالح المشتركة ، وهذا بلا شك راجع إلى توثر العلاقات بينهما في تلك الفترة ، وذلك للأسباب الآتية :

١- رفض الملك عبد العزيز وساطة الوفد المصري الذي أرسله الملك فؤاد عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م للتوسط في النزاع الذي حدث بين الملك عبد العزيز والشريف حسين أثناء حرب الحجاز .

٢- حادث المحمل المصري عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م وما ترتب عليه من نتائج أزمة العلاقات بين البلدين ، وليس هذا مجال الحديث عن هذه الأزمة<sup>(٥)</sup> .

كل هذه الأسباب وغيرها أخرت اعتراف الحكومة المصرية بالملك عبد العزيز وخلقت جواً من التوتر خلال عشر سنوات

(١) صحيفة لم القرى ، العدد ٣٦٧، في ١٥ من شعبان ١٣٥٠هـ / ٢٥ ديسمبر ١٩٣١م، ص ٢

(٢) انظر بنود المعاهدة صحيفة لم القرى ، العدد ٤٩٧، في ١٠ من ربيع الأول ١٣٥٣هـ / ٢٢ من يونيو ١٩٣٤م ، ص ٤، ١

(٣) صحيفة لم القرى ، العدد ٤٣٤، في ١ من ذي الحجة ١٣٥١هـ / ٦ من أبريل ١٩٣٢م، ص ٢

(٤) انظر بنود المعاهدة في صحيفة لم القرى ، العدد ٤٧١، العدد ٥، من رمضان ١٣٥٢هـ / ٢٢ من ديسمبر ١٩٣٣م ، ص ٢، ١

(٥) لمزيد من التفاصيل عن حادث المحمل انظر : السيد عبد الحميد الخطيب ، الإمام العادل صاحب الجلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، ج ١، الرياض ، ٢٨٤، ٢٨١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م ، ص ٢٨٤، ٢٨١

(١٩٣٦-١٩٢٦) إلا أنها لم تستمر ، حيث زال التوتر بعد ذلك ، وتم اعتراف المملكة المصرية بالملكة العربية السعودية وقامت علاقات ودية بين البلدين ، ففي ٦ من صفر ١٣٥٥هـ الموافق ٧ من مايو ١٩٣٦ تم عقد معايدة صداقة بين المملكة العربية السعودية والحكومة المصرية ، اعترفت بمقتضاهما الحكومة المصرية بالملكة العربية السعودية دولة حرة ذات سيادة مستقلة استقلالاً تاماً<sup>(١)</sup>.

أما الاعتراف الكويتي بالملكة العربية السعودية ، فلم تنشر صحيفة أم القرى اعترافاً صريحاً ، إلا أنها نشرت في ٢٩ من محرم ١٣٥٩هـ الموافق ٨ من مارس ١٩٤٠م ، أنه جرى في الكويت توقيع كتابين متبادلين بين الوزير السعودي المفوض بلندن حافظ وهبة وبين المعتمد السياسي البريطاني في الكويت مسْتَر (أي س. جلوي) I.C.Glay نيابة عن إمارة الكويت على اعتبار إيفاد معايدة صداقية وحسن جوار ، واتفاقية تسلیم المجرمين واتفاقية تجارية<sup>(٢)</sup> ، وبالفعل وقعت هذه الاتفاقيات المذكورة بين البلدين في ٢٠ من أبريل ١٩٤٢م في مدينة جدة<sup>(٣)</sup> وقد تلا اعتراف الحكومة الكويتية ، اعتراف كل من سوريا ولبنان ، فقد نشرت صحيفة أم القرى في غرة صفر ١٣٦٥هـ / ٤ من يناير ١٩٤٥م ، أن السيد (جميل مردم) قدم أوراق اعتماده الملك عبد العزيز مذوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً للجمهورية السورية لدى المملكة<sup>(٤)</sup> ، وهذا يعد اعترافاً ضمنياً بالملكة برغم أن الصحيفة لم تنشر اعترافاً صريحاً ، إلا أنه في ٢٩ من يناير ١٩٥٠م أبرمت معاهدتا إخاء وتعاون واتفاق تجاري بين البلدين ، من أجل تعزيز وتوسيع علاقتها الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين<sup>(٥)</sup>.

وفي العام نفسه أيضاً قبل الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي أوراق اعتماد الشيخ (سامي الخوري) بصفته

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٥٩٧ ، ٥٧ من صفر ١٣٥٥هـ / ١٥ من مايو ١٩٣٦م ، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٧٩٤ ، ٧٩٤ من محرم ١٣٥٩هـ / ٨ من مارس ١٩٤٠م ، ص ٤

(٣) انظر بنود الاتفاقيات الثلاث في صحيفة أم القرى ، العدد ٩٥٨ ، ٩٥٨ من جمادى الأول ١٣٦٢هـ / ٧ من مايو ١٩٤٣م ، ص ٤، ١

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ١٠٨٧ ، غرة صفر ١٣٦٥هـ / ٤ من يناير ١٩٤٥م ، ص ٢

(٥) انظر بنود الاتفاق في صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٩٨ ، ١٢٩٨ من ربيع الثاني ١٣٦٩هـ / ٢٠ من فبراير ١٩٥٠م ، ص ١

وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق انعادة لحكومة الجمهورية اللبنانية لدى المملكة<sup>(١)</sup> ، وهذا أيضاً يعد اعترافاً ضمنياً بالمملكة، هذا بالنسبة للدول العربية .

أما البلاد الإسلامية فإن اعترافها بالمملكة لم يكن سرياً ، ولعل ذلك راجع إلى أن بعض الدول الإسلامية كانت ترثى في تحديد موقفها بسبب حساسية الوضع الإسلامي ، وأن بعض هذه الدول كانت تحت النفوذ الأجنبي المباشر .

وقد كانت المملكة الفارسية في مقدمة الدول الإسلامية التي اعترفت بالوضع الجديد في المملكة العربية السعودية(مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) ففي ربيع الأول ١٣٤٨هـ الموافق أغسطس ١٩٢٩م ، تم تبادل البرقيات بين الملك عبد العزيز وشاه إيران وبين رئيس الوزراء الإيرلندي ووكيل الخارجية السعودية لعمل علاقات بين الدولتين<sup>(٢)</sup> . حيث عقدت معااهدة صداقة بين الحكومتين السعودية والفارسية في ١٦ من ربيع الأول ١٣٤٨هـ / ٢٣ أغسطس ١٩٢٩م ووقع عليها من قبل الملك عبد العزيز في ١٠ جمادي الثانية ١٣٤٨م الموافق ٢ من نوفمبر ١٩٢٩م ، وبذلك تم الاعتراف الإيرلندي بالملك عبد العزيز ملكاً على الحجاز وسلطاناً على نجد وملحقاتها<sup>(٣)</sup> ، وهذا يعد بمثابة أول اعتراف رسمي من دولة إسلامية بالعهد الجديد في المملكة ، وإن كان هذا الاعتراف أتى متأخراً ، ولعل تفسير ذلك التأخير راجع لتراث الحكومة الإيرانية حتى يستقر الوضع في الحجاز ، بسبب حساسية الوضع في هذه المنطقة بالنسبة للعالم الإسلامي .

ثم تلا الاعتراف الإيرلندي ، اعتراف مملكة أفغانستان ففي ٢٩ من ذي الحجة ١٣٥٠هـ الموافق ٥ من مايو ١٩٣٢م ، تم تبادل الاعتراف بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأفغانية بمقتضى توقيع معااهدة الصداقة التي أبرمت بين البلدين<sup>(٤)</sup> .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ١٠٩٨ ، ١٢ ربيع الأول ١٣٦٥هـ / ١٥ مارس ١٩٤٦م ، ص ٢

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٢٤٣ ، ١١ من ربيع الأول ١٣٤٨هـ / ١٦ أغسطس ١٩٢٩م ، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٢٨٨ ، ١٧ من محرم ١٣٤٩هـ / ١٣ من يونيو ١٩٣٠م ، ص ١

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ٤٨٧ ، ٢٨ ذي الحجة ١٣٥٢هـ / ١٣ من أبريل ١٩٣٤م ، ص ١

أما عن الاعتراف الإندونيسي بالمملكة العربية السعودية ، فقد جاء متأخراً ، والسبب رراء ذلك أن دولة إندونيسيا كانت مستعمرة من هولندا حتى عام ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩م حيث حصلت على استقلالها<sup>(١)</sup> ، وبعد احتفال الجمهورية الإندونيسية باستقلالها ، قامت بإرسال مندوب فوق العادة ووزير مفوض لدى المملكة<sup>(٢)</sup> وهذا يعد اعترافاً ضمنياً من إندونيسيا بالمملكة العربية السعودية ، وهذا الاعتراف يعد ثالث اعتراف من دولة إسلامية بالمملكة العربية السعودية

أما عن اعتراف باكستان بالمملكة العربية السعودية ، فقد جاء أيضاً متأخراً ، بسبب عدم حصولها على استقلالها ، وفي عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧م حصلت باكستان على استقلالها وتم الاعتراف المتبادل بينها وبين المملكة العربية السعودية<sup>(٣)</sup> ، وفي عام ١٣٧١هـ / ١٩٥١م توجت العلاقات بين البلدين بإبرام معااهدة صداقة بينهما ، من أجل توطيد علاقات الصداقة الإسلامية بين البلدين<sup>(٤)</sup>.

يتبيّن مما سبق أنه خلال ثمانية وعشرين عاماً ، أي منذ دخول الملك عبد العزيز جدة عام ١٩٢٥م وحتى وفاته عام ١٩٥٣م ، نشرت صحيفة أم القرى اعترافات حوالي ثمان وعشرين دولة بالمملكة ، سواء اعترافات صريحة وعقد معااهدات دولية أم اعترافات ضمنية وإرسال مندوبيين وقناصل كممثلين لهذه الدول في المملكة .

ومما هو جدير بالذكر أن هناك دولاً أخرى اعترفت بالملك عبد العزيز ملكاً على المملكة العربية السعودية إلا أنه لم يرد لها ذكر في أعداد صحيفة أم القرى فعلى سبيل المثال دولتي شيلي والهند ؛ لم ينشر اعترافهما في صحيفة أم القرى وليس لدينا تفسير لذلك.

كما يتضح أيضاً مما سبق أن الدول التي اعترفت بالمملكة العربية السعودية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة فئات ، الأولى: الدول الأوروبيية الاستعمارية التي كان لها قناصل في جهة مثل إنجلترا وفرنسا وهولندا

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٩٢، ١٠ أربيع الأول ١٣٦٩هـ / ٣٠ من ديسمبر ١٩٤٩، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ١٣٠٩، ١١ من رجب ١٣٦٩هـ / ٢٨ من إبريل ١٩٥٠م، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ١١٨٦، ١٥ من محرم ١٣٦٧هـ / ٢٨ من نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ٤

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ١٤٦٠، ٣ من شعبان ١٣٧٢هـ / ١٧ من إبريل ١٩٥٣م ، ص ١

وروسيا ، وهي الدول التي بادرت بالاعتراف حفاظاً على مصالحها في المنطقة من أي خطر يهددها . أما الفئة الثانية والثالثة فهي الدول العربية والإسلامية وهي التي تأخرت في الاعتراف بسبب وضعها السياسي الواقع تحت الاستعمار الأوروبي إلا أنها بالرغم من ذلك اعترفت بالعهد الجديد في المملكة العربية السعودية .

\* \* \*

## التمثيل السياسي

بالاطلاع على صحفة أم القرى أمكن تناول التمثيل السياسي في المملكة منذ دخول الملك عبد العزيز الحجاز وحتى وفاته في نقطتين أساسيتين هما :

- ١- التمثيل السياسي الدولي في السعودية .
- ٢- التمثيل السياسي السعودي في الخارج .

### أولاً : التمثيل السياسي الدولي في السعودية :

لم تعرف المناطق التي تألفت منها الدولة السعودية المعاصرة ، التمثيل السياسي في مفهومه الحديث قبل توحيدها على يد الملك عبد العزيز ، ولم تكن القلة القليلة جداً من الأجانب المتفرقين في بعض مناطقها يحملون ألقاباً<sup>(١)</sup> ، غير أصحاب مصالح خاصة ولا تنطبق عليهم الصفة الرسمية كممثلي دول ، سوى الحجاز الذي كانت فيه القنصليات بهدف رعاية شؤون حجاج الدول التي أقامتها ، والتعامل التجاري المحدود ، وكان أعضاء كل قنصلية لا يتعدي أربعة أشخاص كحد أقصى<sup>(٢)</sup> ، وهي قليلة ، وأغلبها تابعة لدول أوروبية استعمارية ، لأن العالم العربي والإسلامي آنذاك كان معظمه خاضعاً لهذه الدول مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وروسيا ، وكان مقر هذه القنصليات مدينة جدة<sup>(٣)</sup> .

أما بعد دخول الملك عبد العزيز الحجاز عام ١٩٢٥م فقد دخلت العلاقات الخارجية طوراً جديداً من الاتساع والتنظيم ، فبدأ في تنظيم العلاقات الدولية بين بلاده وببلاد الأمم الأخرى ، تنظيمًا صحيحاً أقيم على قواعد المعاملة بالمثل ، والصداقنة المتبادلة ، وقد أقام في أول الأمر إدارة خاصة : مهنتها تنظيم العلاقات الخارجية نظراً لما تطلبه التوسع في عقد الاتفاقيات والمعاهدات والعلاقات الخارجية والمشاركة في المؤتمرات الدولية ، وقد سميت " مديرية الشؤون الخارجية " <sup>(٤)</sup> . ونص مرسوم تأسيس هذه المديرية على أن الملك بشخصه مسؤول عن

(١) خير الدين الزركلي : شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ، ج ١ ، دار العلم للملائين ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، ص ٣٨١

(٢) نفس المرجع ، ص ٣٨٢

(٣) نفسه ، ص ٣٨٣

(٤) راجع الحلانية (\*) ص ١٣

القضايا الإدارية والقضائية<sup>(١)</sup> وفي عام ١٤٤٩هـ / ١٩٣٠م تحولت مديرية الشؤون الخارجية إلى وزارة الشؤون الخارجية ومقرها مكة المكرمة وكان لها مكتب في جدة . وتعد وزارة الشؤون الخارجية من أولى الوزارات التي تأسست في المملكة العربية السعودية وعين الملك ابنه الأمير فيصل وزيرًا للخارجية<sup>(٢)</sup> ، وتبع ذلك إنشاء عدد من المفوضيات السعودية في الخارج وبالمثل قامت الدول الأخرى بإنشاء مفوضيات لها في المملكة .

أما عن أول الدول التي بادرت بإقامة علاقات سياسية مع الدولة السعودية الجديدة، فهي اتحاد الجمهوريات السوفيتية فقد بدأت هذه العلاقات في ٣ من شعبان ١٣٤٤هـ / ٦ من فبراير ١٩٢٦م وكانت درجة التمثيل السوفيتي (قنصلي) وبعد أربع سنوات ، أي في ٢٢ من شعبان ١٣٤٨هـ الموافق ٢١ من ديسمبر ١٩٢٩م رفع إلى درجة (مفوضية) ، وكان أول وزير مفوض يقدم أوراق اعتماده لبلاط ملك الحجاز ونجد وملحقاتها هو الوزير السوفيتي (نذير بك ثوركول) Nazer Bek Thorkool وذلك في ٢٨ من رمضان ١٣٤٨هـ / ٢٦ من فبراير ١٩٣٠م<sup>(٣)</sup> .

وعلى الرغم من أن اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، كانت أول دولة أعلنت اعترافها بملكية الحجاز ونجد وملحقاتها (المملكة العربية السعودية) ، وكانت في مقدمة الدول التي لها تمثيل قنصلي لدى المملكة ورفع إلى درجة مفوضية، وهذا بمثابة شهادة ميلاد للدولة الجديدة المعترف بها ، إلا إن ذلك لم يتطور إلى درجة السفارة ولم تعقد بين البلدين أي معاهدات من أي نوع في عهد الملك عبد العزيز ، ولعل ذلك راجع لاختلاف طبيعة النظام في كل من البلدين ، فالجمهورية السوفيتية

(١) انظر التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية في ، صحيفة أم القرى ، العدد ٩٠ ، ٢٥ من صفر ١٣٤٥هـ / ٧ من سبتمبر ١٩٢٦م ، ص ٤٣ .

(٢) فؤاد حمزة : البلاد العربية السعودية ، الرياض ، ١٣٨٨هـ ، ص ١٢٢-١٢٣ .

(\*) المفوضية تضم مجموعة من الموظفين السياسيين والإداريين، على رأسهم وزير مفوض ودرجه أدنى من السفير ، وأعلى من القنصل . انظر: عبد الله بن محمد الشهيل : فترة تأسيس الدولة السعودية المعاصرة ١٣٣٣ - ١٣٥١هـ / ١٩١٥-١٩٣٢م ، دراسة تاريخية تحليلية ، الطبعة الأولى ، دار الوطن ، الرياض ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ١٩٠ .

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٢٧٣ ، ٢٩ من رمضان ١٣٤٨هـ / ٢٨ من فبراير ١٩٣٠م ، ص ٢ .

جمهورية إسلامية تأخذ بالنهج الشيوعي ، بينما المملكة العربية السعودية دولة إسلامية تأخذ بالنهج الإسلامي ، ولعل ذلك أيضاً راجع لعدم وجود رعایا سوفیت في المملكة أو مصالح مشتركة بين البلدين . وقد تلا التمثيل السفارة الافتتاحية للسوفیت في مصر

وَمَا هُوَ جَدْرٌ بِالذِّكْرِ أَنْ كُلًا مِنْ اتْحَادِ الْجَمْهُورِيَّاتِ السُّوْفِيَّيَّةِ وَالْمُمْلَكَةِ الْبَرِطُونِيَّةِ كَانَتَا تَحْذُوَانِ حَذْوَانِ فَرْنَسَا فِي رَفِعِ وَكَالَّتَهَا السِّيَاسِيَّةِ وَقَصْلِيَّاتِهَا إِلَى درَجَةِ المُفَوْضَيَّةِ<sup>(۲)</sup>، فَقَدْ سَبَقْتُهُمَا فَرْنَسَا وَرَفَعْتُ درَجَةَ تمثيلِهَا السِّيَاسِيِّ لِدِيِّ الْمُمْلَكَةِ إِلَى درَجَةِ المُفَوْضَيَّةِ فِي أَوْاخِرِ عَامِ ۱۹۲۹م.

إلا أنه في المحرم ١٣٦٧هـ / نوفمبر ١٩٤٧م سبقت بريطانيا فرنسا في رفع درجة تمثيلها السياسي في المملكة إلى درجة السفارة .  
ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية نشرت صحيفة أم القرى بلاغاً رسمياً مفاده قبول الملك عبد العزيز أوراق اعتماد (آن تشارلز ثروت) سفيراً فوق العادة ومندوباً مفوضاً للملكة البريطانية لدى المملكة العربية السعودية (٢)

اما رفع درجة المفوضية الفرنسية لدى المملكة الى درجة سفارة فقد يقرون في عام ١٩٥٢ / ١٣٧١ ، ففي هذا العام نشرت صحيفة أم القرى ببلاغاً رسمياً تقرر بموجبه رفع درجة التمثيل السياسي بين المملكة وفرنسا إلى درجة سفارة (٤) وقبل الملك عبد العزيز أوراق

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٢٦٨ ، ٢٤ من شعبان ١٣٤٨ هـ / ٢٤ - ٣ - ١٤٣

(٢) صحيفة أم القرى، العدد ٢٦٣، ٢٠ من شعبان ١٤٤٨هـ / ٣ من نونبر ١٩٣٥م،

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ١١٨٦، ١٥ من المحرم ١٤٣٧ هـ / من يتلذّل ١٩٣٠ مـ ص ٢٤٧

(٤) صحيفه أم القرن ، العدد ١٤٢٩ ، من ذي الحجه ١٣٧١هـ / ١٢ من سبتمبر ١٩٥٢م ،

اعتماد السفير الفرنسي (جورج جيرو) Gearge Gero كأول سفير فرنسي فوق العادة لبلاده لدى المملكة في سبتمبر ١٩٥٢م<sup>(١)</sup>.  
أما هولندا فقد رفعت هي الأخرى درجة تمثيلها السياسي لدى المملكة من قنصلية إلى مفوضية ، ففي ٢٢ من شعبان ١٣٤٨هـ / ٢١ من ديسمبر ١٩٢٩م رفعت الحكومة الهولندية قنصليتها في جدة إلى درجة مفوضية<sup>(٢)</sup> وقدم القائم بأعمال المفوضية الهولندية أوراق اعتماده للملك عبد العزيز قبلها<sup>(٣)</sup>.

وكذلك حذت ترکيا حذو كل من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وهولندا في رفع درجة تمثيلها السياسي لدى المملكة من قنصلية إلى درجة المفوضية في ٢٢ من شعبان ١٣٤٨هـ / ٢١ من ديسمبر ١٩٢٩م<sup>(٤)</sup>. وبذلك تكون هذه الدول - المشار إليها سابقاً - صاحبة التمثيل القنصلي في جدة رفعت معاً في وقت واحد ١٩٢٩م درجة تمثيلها السياسي من قنصلية إلى درجة مفوضية ، ولعل ذلك راجع لازدياد أهمية المملكة في المجال الدولي ، وزيادة مصالح هذه الدول مع المملكة العربية السعودية على أساس أنه يمكن لهذه الدول استثمار أسواق تلك الدولة الجديدة والخروج من الأزمة الاقتصادية التي انتشرت في معظم دول العالم منذ أواخر أكتوبر عام ١٩٢٩م .

أما التمثيل السياسي السويسري لدى المملكة فلم تشر صحيفتا أم القرى إلى ذلك ، ولكنها نشرت اعتراف الحكومة السويسرية بملكية الملك عبد العزيز آل سعود على الحجاز وسلطانه على نجد وملحقاته في رجب ١٣٤٥هـ / يناير ١٩٢٧م<sup>(٥)</sup> ، وربما يكون بداية الاعتراف هو بداية تبادل التمثيل السياسي بين البلدين .

(١) صحيفات القرى ، العدد ١٤٣٠، ٢٩ من ذي الحجة ١٣٧١هـ / ٩ من سبتمبر ١٩٥٢م ، ص ٣.

(٢) صحيفات القرى ، العدد ٢٨٧، ١٠ من المحرم ١٣٤٩هـ / ٦ من جمادى الثانى ١٩٣٠م ، ص ٢.

(٣) صحيفات القرى ، العدد ٢٨٨، ١٧ من محرم ١٣٤٩هـ / ١٢ من جمادى الثانى ١٩٣٠م ص ٢.

(٤) د. أحمد حسين العقبي : أسرار لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ص ٢٥.

(٥) صحيفات القرى ، العدد ١١١، ٢٤ من رجب ١٣٤٥هـ / ٢٧ من يناير ١٩٢٧م ، ص ٢.

أما عن التمثيل السياسي الألماني لدى المملكة العربية السعودية ( مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ) فإنه جاء في أعقاب توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين ، التي أبرمت في ٢٦ من ذي القعدة ١٣٤٧هـ / ٢٩ من أبريل ١٩٢٩م<sup>(١)</sup> ، بمعنى أنه عقدت المعاهدة بين البلدين في القاهرة قبل أن يتم التبادل الدبلوماسي بينهما .

ولاشك أن هذا التأخير في تبادل التمثيل السياسي راجع إلى قلة المصالح الألمانية في منطقة الجزيرة العربية ، وبالإضافة إلى قلة عدد الرعايا الألمان الذين يعيشون في المملكة .

إلا أن التقارير التي كان يرسلها الممثل السياسي الألماني في القاهرة ( ل.س. فون شتورر ) L.S.Von Stohrer إلى حكومته عن الملك عبد العزيز ، كانت من العوامل التي شجعت الألمان على التفكير في التعامل مع الملك عبد العزيز ، خاصة أن الحجاز بالنسبة للألمان منطقة تجارية غنية لم تستثمر بعد ، ويمكن استثمارها كسوق لل الصادرات الألمانية<sup>(٢)</sup> .

ولهذا نجد أنه بعد أقل من عامين من توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين ، يرسل وزير الخارجية الألمانية رسالة إلى نظيره السعودي في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٠م مفادها تعيين قنصل ألماني لدى المملكة ، ففي ديسمبر من عام ١٩٣٠م قرر الرئيس الألماني تعيين تاجر ( هاينريش دي هاس ) Heinrich De Haas قنصلًا لحكومته في جده<sup>(٣)</sup> .

ويتبين من هذا القرار مدى حرص الجانب الألماني على الاهتمام بالنوادي الاقتصادية قبل السياسية من خلال تعيين تاجر ألماني وليس رجل سياسة .

أما عن التمثيل السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة ، فإنه جاء متأخرًا كذلك ، فالرغم من أن الاعتراف الأمريكي بالمملكة تم في مايو ١٩٣١م ، وكذلك عقدت معاهدة للتمثيل السياسي والتجاري والصيانة القضائية والتجارة والملاحة بين البلدين في نوفمبر ١٩٣٣م ، إلا أن الولايات المتحدة لم ترسل بعثة دبلوماسية إلى المملكة .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٢٢٢، ٢٢ من ذي القعدة ١٣٤٧هـ / ٣ من مايو ١٩٢٩م ، ص ٢.

(٢) د. فهد بن عبد الله السماري : الملك عبد العزيز وألمانيا : دراسة تاريخية للعلاقات السعودية - الألمانية ( ١٣٤٤-١٣٥٨هـ / ١٩٢٦-١٩٣٩م ) ، دار أمواج ، بيروت ٤٢٠هـ / جزء ٤٣.

(٣) نفس المرجع ، ص ٦٤

- إلا في فبراير عام ١٩٤٠م ولاشك أن ذلك يرجع لعدة اعتبارات:
- ١- تزايد أعداد الأميركيين العاملين في شركة (استاندر أويل أوف كاليفورنيا) التي حصلت على امتياز للتنقيب عن البترول في الأحساء.
  - ٢- تزايد المصالح الأمريكية بدخول شركة (تكساس) شريكاً لشركة كاليفورنيا.
  - ٣- إلحاح الشركاتتين على الحكومة الأمريكية لإقامة تمثيل ثابت في المملكة العربية السعودية.
  - ٤- إلحاح المسؤولين في الأسطول الأمريكي على ضرورة وجود تمثيل سياسي لدى المملكة.
  - ٥- تقارير الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة التي تشجع على إقامة تمثيل سياسي لدى المملكة <sup>(١)</sup>.

لكل هذه الاعتبارات كتب (كوريل هل) C. Hull وزير الخارجية الأمريكي خطاباً للرئيس الأمريكي روزفلت في ٣٠ من يونيو ١٩٣٩م، يوصي فيه بتأسيس علاقات دبلوماسية مع الملك عبد العزيز آل سعود، وبعد موافقة الرئيس الأمريكي على ذلك، قام الوزير الأمريكي المفوض في القاهرة (برت فيش) P.Fish بتقديم أوراق اعتماده للملك عبد العزيز في فبراير ١٩٤٠م <sup>(٢)</sup>.

وفي عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م قررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء مقر ثابت لبعثتها الدبلوماسية في جدة <sup>(٣)</sup>. وفي عام ١٣٦٢هـ ١٩٤٣م قامت الخارجية الأمريكية بتعيين وزير مفوض مقيم بالمملكة العربية السعودية، ففي ١١ من رجب ١٣٦٢هـ / ٢٣ من يوليو ١٩٤٣م قدم (جيمس أس موسى) James.S.Mousse أوراق اعتماده للملك عبد العزيز كوزير لحكومته في جدة <sup>(٤)</sup>.

وبعد أن اتسع نطاق المصالح وتطورت العلاقات بين البلدين رفع التمثيل дипломاسي بين البلدين إلى درجة سفارة.

(١) د. لحمد حسين العبي: المرجع السابق ، ص ٤٢

(٢) انظر البلاغ الرسمي رقم (٥٠) في: صحيفة لم القرى ، العدد ٧٩٠ ، غرة المحرم ١٣٥٩هـ / ٩ من فبراير ١٩٤٠م ، ص ٤.

(٣) انظر البلاغ الرسمي رقم (٦٤) في : صحيفة لم القرى ، العدد ٩٠٧ ، ٢٩ من ربيع ثان ١٣٦١هـ / ١٥ من مايو ١٩٤٢م ، ص ٢.

(٤) انظر البلاغ الرسمي رقم (٧٤) في : صحيفة لم القرى ، العدد ٩٦٩ ، ١٢ من رجب ١٣٦٢هـ / ٢٣ من يوليو ١٩٤٣م ، ص ٢.

ففي ربيع الأول ١٣٦٨هـ / الأول من يناير ١٩٤٩م رفعت مفوضية المملكة في واشنطن إلى سفاره ، ورفعت مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة إلى سفاره<sup>(١)</sup> ، وقبل الملك عبد العزيز في مارس ١٩٤٩م أوراق اعتماد السفير فوق العادة والمندوب المفوض للولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup>.

هكذا تطورت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى أعلى مستوى سياسي ، ولاشك أن من العوامل التي ساعدت على ذلك ازدياد المصالح البترولية الأمريكية في المملكة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، واحتلال الولايات المتحدة محل بريطانيا في المنطقة.

أما إيطاليا فإنها حذت حذو الدول الأوروبية التي سبقتها ، ورفعت درجة تمثيلها السياسي لدى المملكة من قنصلية إلى مفوضية في المحرم ١٣٥١هـ / يونيو ١٩٣٢م<sup>(٣)</sup>. أي في العام نفسه الذي وقعت فيه معاهدة صداقة ومعاهدة تجارة بين البلدين.

وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية وتنامي المصالح السياسية والاقتصادية بين البلدين ، رفعت درجة التمثيل السياسي إلى درجة سفاره.

ففي ذي الحجة ١٣٦٦هـ / نوفمبر ١٩٤٧م أعلنت وزارة الخارجية في كل من إيطاليا والمملكة العربية السعودية أن حكوماتها وأفقت على رفع درجة التمثيل السياسي بينهما من مفوضية إلى سفاره<sup>(٤)</sup> ، وقبل الملك عبد العزيز أوراق اعتماد الدكتور (فيليپو تزابي) Dr.Fillippo Tzabi كأول سفير للجمهورية الإيطالية لدى المملكة<sup>(٥)</sup>.

أما التمثيل السياسي لجمهورية تشيكوسلوفاكيا لدى المملكة ، فلم تنشر صحيفة أم القرى حتى منتصف عام ١٩٣٦م أنه تحول من قنصلية

(١) انظر البلاغ الرسمي رقم (١٢٥) في : صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٤٥، ١٢٤٥ من ربى الأول ١٣٦٨هـ / ٢١ من يناير ١٩٤٩م ، ص ٢.

(٢) انظر البلاغ الرسمي رقم (١٢٧) في : صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٥٤، ١٢٥٤ من جمادى الأول ١٣٦٨هـ / ٢٥ من مارس ١٩٤٩م ، ص ٣.

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٩٠، ٣٩٠ من محرم ١٣٥١هـ / ٣ من يونيو ١٩٣٢م ، ص ٨.

(٤) انظر البلاغ الرسمي رقم (١٠٩) في : صحيفة أم القرى ، العدد ١١٨٣، ١١٨٣ من ذي الحجة ١٣٦٦هـ / ٧ من نوفمبر ١٩٤٧م ، ص ١.

(٥) انظر البلاغ الرسمي رقم (١٠٧) في : صحيفة أم القرى ، العدد ١١٨٣، ١١٨٣ من ذي الحجة ١٣٦٦هـ / ٧ من نوفمبر ، ص ١.

إلى مفوضية<sup>(١)</sup> ولاشك أن هذا راجع لعدم تنامي المصالح الاقتصادية بين البلدين آنذاك.

أما عن التمثيل السياسي لكل من الأرجنتين ولتوبيا وأسبانيا والمكسيك لدى المملكة ، فلم تشر صحفة أم القرى في أعدادها أنه تطور من مفوضية إلى سفارة<sup>(٢)</sup> .

ولعل هذه الدول اكتفت بهذا التمثيل السياسي المحدود ولم تطوره ، على اعتبار أن هذا يكفي لإنجاز مصالحها المحدودة في المملكة ، خاصة أن هذه الدول لم تعقد معاهدات صداقة أو معاهدات تجارة مع المملكة ، وهذا يدل على أن طبيعة العلاقات كانت محدودة ولم تستدعي وجود تمثيل سياسي رفيع على مستوى السفاررة.

أما عن التمثيل السياسي العربي لدى المملكة ، فلم يكن بنفس قوة التمثيل الأجنبي سواء من حيث درجة التمثيل السياسي أو عدد الدول العربية التي لها تمثيل لدى المملكة ، فقد كان التمثيل السياسي العربي مقصوراً على القنصليات والمفوضيات فقط ، بينما التمثيل السياسي الأجنبي وصل إلى درجة سفارة ، كما أن عدد الدول الأجنبية التي لها تمثيل لدى المملكة كانت أكثر من عدد الدول العربية ، لعل ذلك راجع للأوضاع السياسية التي كانت تمر بها الدول العربية آنذاك فمعظمها كان يقع تحت السيطرة الأجنبية وكان استقلالها ستقلاً غير كاملٍ .

فالدول العربية التي كان لها تمثيل سياسي لدى المملكة قبل الحرب العالمية الثانية إمارة شرق الأردن ، والملكة العراقية ، والملكة المصرية ، وكان هذا التمثيل تمثيلاً قنصلياً ، ثم رفع إلى مستوى المفوضية ، إلا أن المملكة المصرية كانت أسبق هذه الدول في رفع تمثيلها القنصلي إلى درجة المفوضية .

ففي ذي الحجة ١٣٥٥هـ / فبراير ١٩٣٧م تحولت القنصليات المصرية في جدة إلى مفوضية ، وكان السيد عبد الحميد منير أول وزير مفوض للملكة المصرية لدى المملكة السعودية<sup>(٣)</sup> .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٤٤٠، ٢٤ من محرم ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م ، ص ٢ والعدد ٥٨٢، ١١ من ذي الحجة ١٣٥٤هـ / ٦ مارس ١٩٣٦م ، ص ٢.

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٣٣، عام ١٩٤٨م ، ص ٦ ، والعدد ١٢٦٣، عام ١٩٤٩م ، ص ٤ ، والعدد ١٣٥٦، عام ١٩٥١م ، ص ٢ ، والعدد ١٤٢٩، عام ١٩٥٢م ، ص ١.

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٦٣٥، ٢٣ من ذي القعده ١٣٥٥هـ / ٥ فبراير ١٩٣٧م ، ص ٤.

ثم تلا ذلك رفع التمثيل السياسي القنصلي للدول العربية إلى درجة المفوضية .

ففي شوال ١٣٥٧هـ / ديسمبر ١٩٣٨م رفع التمثيل القنصلي بين المملكة العربية السعودية والبلاد العربية المجاورة لها إلى درجة مفوضية<sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة للتمثيل السياسي لكل من سوريا ولبنان لدى المملكة العربية السعودية فالرغم من أن صحيفة أم القرى لم تنشر أن هناك تمثيلاً سياسياً ، إلا أنه يتبيّن لنا أنه كان هناك تمثيل سياسي على درجة المفوضية لكل منها ، والدليل على ذلك البلاغ الرسمي رقم (٩٣) الذي ذكر أن السيد جميل مردم قدم أوراق اعتماده للملك عبد العزيز في أول يناير ١٩٤٥م باعتباره مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً للجمهورية السورية لدى المملكة<sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة للجمهورية اللبنانية فقد نشرت صحيفة أم القرى في ١٥ من مارس ١٩٤٦م أن الشيخ سامي الخوري قدّم أوراق اعتماده للأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي ، بصفته وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة للجمهورية اللبنانية لدى المملكة<sup>(٣)</sup> .

ويتبين من ذلك أن كلاماً من سوريا ولبنان كان لهما تمثيل سياسي لدى المملكة على درجة المفوضية إبان الحرب العالمية الثانية .

هذا بالنسبة للتمثيل السياسي العربي لدى المملكة أما عن التمثيل السياسي للدول الإسلامية لدى المملكة ، فقد كان أيضاً تمثيلاً محدوداً ، شبيهاً بالتمثيل العربي من حيث درجة التمثيل ومن حيث عدد الدول .

فقد كان التمثيل السياسي للدول الإسلامية لدى المملكة مقصراً على درجة المفوضية ، كما أن عدد الدول الإسلامية التي لها تمثيل سياسي - لدى المملكة - محدود ، ولعل تفسير ذلك أن معظم الدول الإسلامية كانت تحت الاستعمار الأجنبي آنذاك .

وتأتي إيران في مقدمة الدول الإسلامية التي لها تمثيل سياسي لدى المملكة ، وفي الوقت الذي تم فيه الاعتراف الإيرلندي بالمملكة نشأ التمثيل الإيرلندي لدى المملكة على مستوى القنصلية وفي آخر عام ١٩٢٩م رفع

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٧٣١، ٢٤ من شوال ١٣٥٧هـ / ١٦ من ديسمبر ١٩٣٨م ، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ١٠٨٧، غرة صفر ١٣٦٥هـ / ٤ من يناير ١٩٤٥م ، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ١٠٩٨ ، ١٢ من ربیع ثان ١٣٦٥هـ / ١٥ من مارس ١٩٤٦م ،

ص ٢

هذا التمثيل لمستوى المفوضية<sup>(١)</sup>.

وتوجت العلاقات بين الدولتين الإسلاميةتين بايرام معايدة صداقة بينهما في ١٨ من ربى الأول ١٣٤٨هـ / ٢٣ من أغسطس ١٩٢٩م في مدينة طهران والتي بمقتضها تم تأسيس العلاقات بين البلدين<sup>(٢)</sup>. إلا أن صحيفة أم القرى لم تشر إلى أن التمثيل الإيرلندي لدى المملكة ارتفع إلى مستوى السفارة خلال عهد الملك عبد العزيز.

أما عن التمثيل السياسي لمملكة أفغانستان لدى المملكة، فكان على مستوى القنصليّة، وبدأ هذا التمثيل بمقتضى معايدة الصداقة التي وقعت بين الدولتين الإسلاميةتين في ٢٩ من ذي الحجة ١٣٥٠هـ / ٥ من مايو ١٩٣٢م<sup>(٣)</sup>، وصدرت الإرادة الملكية بإجازة براءة تعين (صلاح الدين خان سلجوقي) قنصلاً لحكومة أفغانستان في جهة اعتباراً من ٦ من ذي الحجة ١٣٥١هـ / ١١ من أبريل ١٩٣٣م<sup>(٤)</sup>، إلا أنه في فبراير ١٩٣٥م طلبت الحكومة الأفغانية من حكومة المملكة العربية السعودية رفع درجة التمثيل بينهما إلى درجة مفوضية، وتعين محمد صادق خان المجددي<sup>(٥)</sup>، مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً لحكومة أفغانستان لدى المملكة<sup>(٦)</sup>.

أما عن التمثيل السياسي لجمهورية إندونيسيا الإسلامية لدى المملكة، فقد جاء بعد حصول إندونيسيا على استقلالها عام ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩م، وكان على مستوى المفوضية، وقبل الملك عبد العزيز أوراق اعتماد محمد رشيد المنذوب فوق العادة والوزير المفوض الإندونيسي لدى المملكة في أبريل ١٩٥٠م<sup>(٧)</sup>.

أما التمثيل السياسي لدولة باكستان لدى المملكة العربية السعودية، فقد كان هو الآخر على مستوى المفوضية، وبعد حصول باكستان على استقلالها في عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧م تم الاعتراف المتبادل بينها وبين المملكة، ثم أبرمت معايدة صداقة بين الدولتين الإسلاميةتين في

(١) د. أحمد حسين العقبي : المرجع السابق ، ص ٢٥.

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٢٨٨ ، ١٧ من محرم ١٣٤٩هـ / ١٣ من يونيو ١٩٣٠م ، ص ١.

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٤٨٧ ، ٢٨ من ذي الحجة ١٣٥٢هـ / ١٣ من أبريل ١٩٣٤م ، ص ١.

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ٤٣٥ ، ١١ من ذي الحجة ١٣٥١هـ / ٦ من أبريل ١٩٣٣م ، ص ٢.

(\*) الوزير الأفغاني المفوض بالقاهرة .

(٥) صحيفة أم القرى ، العدد ٥٢٩ ، ٢٦ من شوال ١٣٥٣هـ / أول فبراير ١٩٣٥م ، ص ٢.

(٦) انظر البلاغ الرسمي رقم (١٤٠) في صحيفة أم القرى ، العدد ١٣٠٩ ، ١١ من رجب

١٣٦٩هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٥٠م ، ص ٢.

٢٥ من صفر ١٣٧١هـ / ٢٥ من نوفمبر ١٩٥١م وبموجبها تأسست العلاقات السياسية بين البلدين<sup>(١)</sup> ، وكان ( عبد الستار سيد ) أول وزير مفوض لباكستان لدى المملكة<sup>(٢)</sup> .

وأهم ما يلاحظ على التمثيل السياسي للدول الإسلامية لدى المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز أنه كان على مستوى المفروضية ولم يرتفع إلى مستوى السفارية ، ولعل ذلك راجع إلى أن العلاقات بين المملكة وشقيقاتها من الدول الإسلامية لم تستدع أكثر من ذلك حينذاك ، وأن التمثيل السياسي على مستوى المفروضية يستطيع أن يراعي مصالح حجاج تلك البلاد .

### ثانياً : التمثيل السياسي السعودي في الخارج :

بعد دخول الملك عبد العزيز الحجاز ، بدأ ينظم علاقاته بالدول على أساس المعاملة بالمثل ، طبقاً لما هو معمول به بين الدول ، وبدأ التمثيل السياسي المتبدل مع كثير من الدول سواء كانت عربية أم إسلامية أم أخوبية .

وفي هذا الإطار أصدر الملك عبد العزيز في ربيع الأول ١٣٤٤هـ / سبتمبر ١٩٢٦م ، قراره بتأسيس " مديرية الشؤون الخارجية" ونص المرسوم على أن الملك بشخصه هو المسئول عن الشؤون السياسية والقانونية ، وأن مدير الشؤون الخارجية مسئول عن القضايا الإدارية والقنصلية<sup>(٣)</sup> .

وتبع ذلك إنشاء عدد من القنصليات والمفوضيات في الخارج ، منها القنصلية الحجازية في سوريا عام ١٩٢٧ حيث قدم ( ياسين الرواف ) أوراق اعتماده كأول قنصل لمملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها لدى سوريا إلى المندوب السامي الفرنسي<sup>(٤)</sup> ، حيث إن سوريا آنذاك كانت تحت الانتداب الفرنسي .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ١٤٦٠ ، ٢٥ من شعبان ١٣٧٢هـ / ١٧ من أبريل ١٩٥٣م ، ص ١

(٢) انظر البلاغ الرسمي رقم (١٢٢) في صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٢٠ ، ٥ من ذي الحجة ١٣٦٧هـ / ٨ من أكتوبر ، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٩٠ ، ٢٥ من صفر ١٣٤٥هـ / ٧ من سبتمبر ١٩٢٦م ، ص ٣، ٤

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ١١٠ ، ١٧ من رجب ١٣٤٥هـ / ٢١ من يناير ١٩٢٧م ، ص ٢

وفي عام ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م، تم إنشاء المفوضية الحجازية في لندن حيث قدم حافظ ولهه<sup>(١)</sup> أوراق اعتماده لحكومة بريطانيا كأول وزير مفوض من قبل الملك عبد العزيز في لندن<sup>(٢)</sup>. ثم أعقب ذلك مباشرة صدور المرسوم الملكي ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م بالموافقة على تعيين حافظ ولهه الوزير المفوض لحكومة الملك عبد العزيز في لندن لكي يكون وزيراً مفوضاً لحكومة المملكة في لاهاي أيضاً<sup>(٣)</sup>.

وبذلك يتبع مصالح مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في كل من بريطانيا وهولندا في آن واحد، حيث كانت المصالح الحجازية في أوروبا في ذلك الوقت محدودة ويمكن أن يقوم وزير مفوض واحد بإنجازها.

وفي العام نفسه الذي تم فيه إنشاء مفوضية حجازية في هولندا، تأسست أيضاً فرعية حجازية في جزيرة جاوه التي كانت تتبع هولندا في ذلك الوقت. وفي صفر ١٣٥٠هـ / يوليو ١٩٣١م، صدر المرسوم الملكي بالموافقة على تعيين حمزة الغوث<sup>(٤)</sup> فرعياً لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في جزر الهند الشرقية الهولندية جاوه<sup>(٥)</sup>.

ثم تلا ذلك مباشرة تأسيس مفوضية في بغداد في ربيع الأول ١٣٥٠هـ / يوليو ١٩٣١م. حيث صدر المرسوم الملكي بالموافقة على إنشاء مفوضية حجازية في بغداد وتعيين رشيد الناصر، فرعياً عاماً وقائماً بأعمال المفوضية<sup>(٦)</sup>.

(١) حافظ ولهه، من أصل مصري ولد في القاهرة ١٨٨٩م، وتعلم في الأزهر، ومدرسة العلوم الشرعية، ولم يتم تعليمه، سافر للتركيا ليعمل في الصحافة، وشنط بالتربيس بالكويت، وفيها تعرف على عبد العزيز عام ١٩١٦م، والتحق في خدمته عام ١٩٢٣م فصار لحد مستشاريه، فوزيراً للمعارف، فوزيراً مفوضاً في لندن، انظر: حافظ ولهه: خمسون عاماً في جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٦٠هـ / ١٩٨٠م، ص ١٢، ١٣.

(٢) صحيفة أم القرى، العدد ٣١٢، من رجب ١٣٤٩هـ / ٢٨ من نوفمبر ١٩٣٠م، ص ٢.

(٣) صحيفة أم القرى، العدد ٣٤٣، ٢٤ من صفر ١٣٥٠هـ / ١٠ من يوليو ١٩٣١م، ص ٢.

(٤) حمزة الغوث، حجازي من المدينة المنورة، انخرط في خدمة الملك عبد العزيز بعد سقوط حائل، التي كان فيها يعمل مستشاراً لأميرها للشؤون الخارجية، فأصبح من مستشاري الملك عبد العزيز، وكان رئيس وفده في مؤتمر الكويت، وصار وزير مفوضاً في العراق، وسفيراً في إيران. انظر: فؤاد حمزة: قلب جزيرة العرب، الرياض، ١٩٦٨هـ / ١٣٨٨م.

(٥) صحيفة أم القرى، العدد ٣٤٣، ٢٤ من صفر ١٣٥٠هـ / ١٠ من يوليو ١٩٣١م، ص ٢.

(٦) صحيفة أم القرى، العدد ٣٤٦، ١٥ من ربيع الأول ١٣٥٠هـ / ١١ من يوليو ١٩٣١م، ص ٢.

وفي عام ١٣٦٢هـ / ١٩٤٢م تأسست قنصلية للمملكة العربية السعودية في البصرة وعين فخري شيخ الأرض قنصلاً فيها و محمد الحمد الشبيلي نائباً له<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على تنامي المصالح السياسية والاقتصادية بين البلدين الشقيقين.

والدليل على ذلك إبرام أكثر من معاهدة واتفاقية بينهما سواء أكانت معاہدات خاصة بالصداقة بين البلدين أم تسليم المجرمين أم اتفاقية خاصة بالمنطقة المحايدة بين البلدين أم اتفاق بشأن طريق الحج البري بين البلدين ، وتوج كل ذلك بإنشاء حلف عراقي سعودي عام ١٩٣٦م ، ثم إبرام معاهدة أخوة عربية وتحالف ثلاثي بين السعودية والعراق واليمن في ديسمبر ١٩٣٧م ، كل ذلك يدل على تنامي العلاقات بين البلدين ، ولذلك أسست قنصليتان سعوديتان في العراق ، إداحتها في بغداد على مستوى المفوضية ، وثانيتهما في البصرة على مستوى القنصلية .

وفي عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م تم إنشاء مفوضية للمملكة العربية السعودية في القاهرة<sup>(٢)</sup> ، وذلك بعد زوال أسباب التوتر بين البلدين<sup>(٣)</sup> وتولي الملك فاروق حكم مصر خلفاً لوالده الملك فؤاد<sup>(٤)</sup> ، وبذلك تحسنت العلاقات بين البلدين الشقيقين

بينما تأسست المفوضية السعودية لدى الحكومة الفرنسية في عام ١٣٥٨هـ / ١٩٣٩م ، بمقتضى المرسوم الملكي رقم (٤٥)<sup>(٥)</sup> .

وإبان الحرب العالمية الثانية انفردت صحيفة أم القرى عن غيرها من الصحف السعودية ، باعتبارها الصحيفة الوحيدة التي كانت تصدر إبان الحرب ، بنشر البلاغات التي تقيد إقامة تمثيل سياسي سعودي لدى كل من فلسطين وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية .

ففي ربيع الأول ١٣٦٠هـ / أبريل ١٩٤١م ، تأسست القنصلية السعودية في فلسطين ، وعين يوسف الفوزان قنصلاً عاماً لدى حكومة فلسطين<sup>(٦)</sup> .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٩٧٦ ، ١١ من رمضان ١٣٦٢هـ / ١٠ من سبتمبر ١٩٤٢م ، ص ٢

(٢) د. فهد بن عبد الله السماري : المرجع السابق ، ص ١٥

(\*) راجع ، ص ١٨ .

(\*\*) توفي الملك فؤاد في ٦ صفر ١٣٥٥هـ / ٢٨ من أبريل ١٩٣٦م ، انظر صحيفة أم القرى ، العدد ٥٩٧ ، ٥٩٧ صفر ١٣٥٥هـ / ١٥ من مايو ١٩٣٦م ، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٧٧٨ ، ٢٨ من رمضان ١٣٥٨هـ / ١٠ من نوفمبر ١٩٣٩م ، ص ٤

(٤) صحيفة أم القرى ، العدد ٨٥٠ ، ١١ من ربيع الأول ١٣٦٠هـ / ٤ من أبريل ١٩٤١م ، ص ٢

و عندما أعلن قيام حكومة عموم فلسطين في عام ١٩٤٨ هـ ١٣٦٧هـ اعترفت المملكة العربية السعودية بها<sup>(١)</sup>

وتلا تأسيس المفوضية السعودية في فلسطين، تأسيس المفوضية السعودية في أنقرة، ففي ١٣٦٢هـ ١٩٤٣م، صدر البلاغ رقم (٧٠) بتأسيس المفوضية السعودية لدى الحكومة التركية، وعيّن فؤاد حمزة وزيراً مفوضاً ومندوباً فوق العادة ممثلاً لحكومة المملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup>

وقبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها أصدر الملك عبد العزيز مرسوماً ملكياً بإنشاء مفوضية سعودية لدى الولايات المتحدة الأمريكية. في نوفمبر ١٩٤٥م صدر الأمر السامي بإنشاء المفوضية السعودية في واشنطن وعيّن أسعد الفقيه (الوزير المفوض والقنصل العام في بغداد) وزيراً مفوضاً لدى الحكومة الأمريكية، وعيّن أحمد عبد الجبار بوظيفة سكرتير أول المفوضية<sup>(٣)</sup>

وفي عام ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م تأسست فنصلية سعودية في الهند، وعيّن يوسف عبد الله الفوزان قنصلاً عاماً لدى الحكومة الهندية في يومي<sup>(٤)</sup>، وهو يعد أول قنصل سعودي لدى حكومة الهند.

وفي عام ١٣٧٠هـ ١٩٥١م، صدر المرسوم الملكي رقم (٧٦١٣/٢٠/١) بإنشاء مفوضية سعودية في روما وعيّن موفقاً الألوسي مندوباً فوق العادة وزيراً مفوضاً لحكومة السعودية لدى الحكومة الإيطالية<sup>(٥)</sup>.

ونلاحظ أن التمثيل السعودي لدى إيطاليا جاء في مرحلة متاخرة، بالرغم من أن التمثيل الإيطالي كان في مقدمة التمثيل الأجنبي لدى المملكة، كما أن القنصل الإيطالي لدى المملكة كان أول قنصل يهنى الملك عبد العزيز بالعهد الجديد في المملكة باعتباره عميد السلك السياسي لدى المملكة، ويبدو أن هذا التأخر جاء بسبب عدم وجود نشاط للمصالح السعودية لدى إيطاليا آنذاك، ويؤكد على السياسة التي اتبعها الملك عبد العزيز في عدم التورط في المشاكل السياسية الخارجية.

(١) صحيفة أم القرى، العدد ١٢٣٢، ١٢٣٢هـ / ٢٢ من ذي الحجة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م، ص ٢

(٢) صحيفة أم القرى، العدد ٩٥٥، ١١ من جمادى الأولى ١٣٦٢هـ / ١٦ إبريل ١٩٤٣م، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى، العدد ١٠٨٢، ٢٥ من ذي الحجة ١٣٦٤هـ / ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥م، ص ٢

(٤) صحيفة أم القرى، العدد ١٢٧٤، ٢٥ من شوال ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م، ص ٢

(٥) صحيفة أم القرى، العدد ١٣٤٤، ٢٦ من ربيع الأول ١٣٧٠هـ / ٥ من يناير ١٩٥١م، ص ٢

أما عن آخر المفوضيات التي أنشأتها المملكة العربية السعودية في الخارج في عهد الملك عبد العزيز ، فكانت المفوضية السعودية في إندونيسيا .

بعد حصول إندونيسيا على استقلالها من هولندا عام ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩م واعتراف المملكة العربية السعودية بها كدولة ذات سيادة ، أصدر الملك عبد العزيز مرسوماً ملكياً بإنشاء مفوضية سعودية في إندونيسيا وعين فخري شيخ الأرض مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً للمملكة لدى إندونيسيا<sup>(١)</sup> .

هذا بالنسبة للتمثيل السياسي السعودي في الخارج على مستوى القنصليات والمفوضيات أما عن التمثيل السياسي على مستوى السفارات فلم يبدأ إلا في أواخر عقد الأربعينيات من القرن العشرين الميلادي .

ففي عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م رفع مستوى التمثيل السياسي السعودي في بريطانيا من مستوى المفوضية إلى مستوى السفارة ، وعين حافظ وهب سفيراً للمملكة العربية السعودية في لندن<sup>(٢)</sup> .

وهذا يعد أرفع تمثيل سياسي سعودي في الخارج ، فالسفارة السعودية في لندن هي أول سفارة سعودية في الخارج ، وحافظ وهب يعد أول سفير يمثل الحكومة السعودية في الخارج .

ولاشك أن ارتفاع مستوى التمثيل السياسي بين كل من بريطانيا والمملكة العربية السعودية يرجع لازدياد المصالح السياسية والاقتصادية بين البلدين ، وحرص كل منها على توطيد هذه العلاقة .

ثم تلا ذلك افتتاح السفارة السعودية في واشنطن ، حيث أصدر الملك عبد العزيز مرسوماً ملكياً في مارس ١٩٤٩م برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي السعودي لدى الولايات المتحدة الأمريكية من مستوى المفوضية إلى مستوى السفارة<sup>(٣)</sup> .

وفي أوائل عقد الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي رفع مستوى التمثيل السياسي السعودي في كل من سوريا ومصر وفرنسا إلى مستوى السفارة .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ١٣٥٤، ٧ من جمادى الثاني ١٣٧٠هـ / ١٦ من مارس ١٩٥١م ، ص ٢

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ١١٩٩، ١٧ من ربى الثاني ١٣٦٧هـ / ٢٧ من فبراير ١٩٤٨م ، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٤٥، ٢٢ من ربى الأول ١٣٦٨هـ / ٢١ من يناير ١٩٤٩م ، ص ٢

ففي ذي الحجة ١٣٧١هـ / أغسطس ١٩٥٢م صدر الأمر الملكي برفع درجة التمثيل السياسي للمملكة العربية السعودية في سوريا إلى مستوى السفارة ، وقدم عبد العزيز بن زيد أوراق اعتماده كسفير للمملكة لدى سوريا <sup>(١)</sup> .

وبعد أقل من شهر من رفع مستوى التمثيل السعودي في دمشق ، رفع مستوى التمثيل السياسي السعودي في القاهرة . ففي المحرم ١٣٧٢هـ الموافق سبتمبر ١٩٥٢م رُفعت المفوضية السعودية في القاهرة إلى درجة السفارة ، وقدم عبد الله الإبراهيم الفضلي أوراق اعتماده للحكومة المصرية لاعتماده كسفير سعودي <sup>(٢)</sup> لدى الحكومة المصرية ، وهو يعد أول سفير سعودي في مصر .

أما عن آخر السفارات السعودية التي افتتحت في الخارج في عهد الملك عبد العزيز ، فهي السفارة السعودية في باريس . ففي العام نفسه وبعد أقل من شهر من افتتاح السفارة السعودية في القاهرة ، افتتحت السفارة السعودية في باريس ، ففي المحرم ١٣٧٢هـ - أكتوبر ١٩٥٢م رُفعت المفوضية السعودية في باريس إلى مستوى السفارة وعيّن الدكتور رشاد فرعون كأول سفير سعودي لدى الحكومة الفرنسية <sup>(٣)</sup> .

يتضح مما سبق أن صحيفة أم القرى التي واكبت نشأة الدولة السعودية الجديدة ، استطاعت أن ترصد اعترافات الدول سواءً أكانت عربية أم إسلامية أم أجنبية بالدولة الجديدة وكانت هذه الاعترافات بمثابة شهادة ميلاد لهذه الدولة ضمن المجتمع الدولي .

كما رصدت التمثيل السياسي العربي والإسلامي والأجنبى لدى المملكة ومراحل تطوره ، وكذلك التمثيل السياسي السعودي في الخارج ومراحل تطوره ، وتعد الفترة من عام ١٩٤٤م إلى عام ١٩٥٣م ، أي منذ فتح الحجاز وحتى وفاة الملك عبد العزيز ، من أخصب مراحل الدولة السعودية المعاصرة . فهي مرحلة التأسيس لكيان الجديد فظهرت خلالها كل مؤسسات الدولة بمفهومها الحديث آنذاك واستطاعت أن تكون علاقات مع بعض دول العالم على أساس الصداقة المتبادلة والمصالح المشتركة والمعاملة بالمثل من خلال عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والجماعية .

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ١٤٢٦، غرة ذي الحجة ١٣٧١هـ / ٢٢ أغسطس ١٩٥٢م، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ١٤٣١، ٧ من المحرم ١٣٧٢هـ / ٢٦ من سبتمبر ١٩٥٢م، ص ٢

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ١٤٣٤، ٢٧ من المحرم ١٣٧٢هـ / ١٧ من أكتوبر ١٩٥٢م، ص ٣

## المعاهدات والاتفاقيات

تعد المعاهدات<sup>(١)</sup> والاتفاقيات<sup>(٢)</sup> أحد أدوات الدولة في التحرك السياسي على صعيد العلاقات الدولية في السياسة الخارجية ، ولاشك أن هذا التحرك يخدم في النهاية مصالح الدولة خارجياً وداخلياً.

والمعاهدات والاتفاقيات في المفهوم الاصطلاحي الحديث لا يختلفان ، فتعاهد دولتين على تحقيق السلام بينهما ، كاتفاقهما على التعاون أو التفاهم أو الحوار ، بهدف حل ما يعترض سبيل تحقيق علاقاتهما أو تحقيق مطامعهما ، وقد تكون بين طرفين أو أكثر ، وقد يتحقق طرفان أو أكثر على تعاون وتبادل منفعة ، أو على أمور كانت مدار خلاف ، أو من أجل عقد تحالف تضامناً أو نكتلاً لقوى لمواجهة خطر يهدد كيانات مشابهة.

وفي عهد الملك عبد العزيز أبرم العديد من المعاهدات والاتفاقيات ، سواء مع دول عربية أم إسلامية أم أجنبية ، وقد علمته التجارب أساليب القاوض ، وأهلها ذكاوه كشف الأعيب السياسة ، وأهداف الدول ، ففاوض من موقع قوة ، وثقة بالنفس من أجل حماية دولته الناشئة ، وهذا ما سلحوظه في جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها .

وكان من ضمن وسائله للوصول إلى غاياته ، الابتعاد عن الصراع الدولي ، والاقرابة من الحيوية السياسية ، حماية للنفس وتلقي الدور الذي يلعبه على الساحة العربية ، فعقد المعاهدات ، وأبرم الاتفاقيات ، واضعاً في ذهنه تعريف كيان دولته ، وظهورها ككيان مستقل.

وقد تميز الملك عبد العزيز بانتقاء مساعديه ومستشاريه ممن لهم إطلاع على الأوضاع الدولية ، منهم ابنه الأمير "فيصل" بن عبد العزيز" الذي تولى منصب وزير الخارجية طوال عهده عليه ، وـ "حافظ وهبة" <sup>(٣)</sup> مستشار الملك عبد العزيز ، وـ "فؤاد حمزة" <sup>(٤)</sup> وكيل وزارة الشؤون الخارجية ، وـ "يوسف ياسين" <sup>(٥)</sup> السكرتير الخاص للملك

(١) المعاهدة مشقة من العهد ، ويقال للشخص "يتعهد بالأمور ويتقدما" أي أنه مسؤول عنها ، ومنها يتعاهدان أو يتعاهدون على أمر من أجل تنفيذه ، انظر : لويس معلوم : المنجد في اللغة والأدب والعلوم ، منشورات المكتبة الكاثوليكية ، الطبعة الـ ١٩ ، بيروت ، (دت) ، ص ٥٣٥.

(٢) الاتفاقية أنت من الاتفاق أو الوفاق على شأن من الشؤون وليس التحالف . لويس معلوم : المرجع السابق ، ص ٩١١.

(٣) من أصل مصرى.

(٤) من أصل سوري.

(٥) من أصل سوري.

عبد العزيز ورئيس الشعبة السياسية في الديوان العالي ونائب وزير الخارجية وأول رئيس تحرير لصحيفة أم القرى والذي قام بمساعي سياسية كبيرة لعقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات.

وقد عقد الملك عبد العزيز معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات شتى مع مختلف الدول منها ما هو ثانوي أي بين دولتين، أو جماعي بين أكثر من دولة، سواء معاهدات سياسية، أو اقتصادية، أو حدودية، أو أمنية، أو عسكرية، أو برivity، أو صحية، أو بيئية، أو اتصالات، أو شؤون إسلامية، أو غير ذلك، منها ما هو مستمر العمل بها، ومنها ما انتهى مفعولها بانتهاء أمدها، ولكننا نثبّتها هنا للتاريخ. وسوف ننتهي نموذجاً واحداً من هذه المعاهدات على أساس أنه مصدر للتاريخ السعودي المعاصر.

والنموذج المختار لهذه الدراسة مجموعة "معاهدات الصداقة وحسن التفاهم"، ويرجع السبب في اختيار هذا النموذج دون سواه لأمور كثيرة منها:

أولاً: صعوبة دراسة كل المعاهدات، لأنها تفوق الوصف سواء من حيث الكم أم النوع، ولعل في اختيار هذا النموذج ما يحقق الغرض من هذه الدراسة على أساس أنها مصدر وثائق أصيل ومهم في كتابة تاريخ المملكة العربية السعودية المعاصر.

ثانياً: هذه المعاهدات تمثل نموذجاً منكاماً للعلاقات الخارجية، فقد عقدت المملكة العديد من معاهدات الصداقة وحسن التفاهم، سواء مع دول عربية، أو إسلامية، أو أجنبية.

ثالثاً: هذا النموذج من المعاهدات يبرز العلاقات الخارجية للمملكة وخاصة العلاقات السياسية.

رابعاً: هذا النموذج من المعاهدات هو الذي وضع أساس عقد معاهدات أخرى جديدة، وفتح قنوات اتصال بين المملكة وغيرها من الدول الأخرى.

وقد بلغ عدد معاهدات الصداقة وحسن التفاهم خمس عشرة معاهدة، نشرتها جميراً صحيفـة أم القرى. وقد رأينا في عرض هذه المعاهدات التسلسل الزمني بداية بالأقدم ثم الأحدث على أساس تاريخ إبرام كل معاهدة.

#### ١- معاهدة الصداقة السعودية البريطانية ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م

في ١٨ من ذي القعدة ١٣٤٥هـ الموافق ٢٠ من مايو ١٩٢٧م ، تم توقيع معايدة الصداقة بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) في مدينة جدة وتم التصديق عليها من كلا الطرفين في ٢١ من ربيع الأول ١٣٤٦هـ الموافق ٧ من سبتمبر ١٩٢٧م<sup>(١)</sup>.

وتعتبر هذه المعايدة من أهم المعاهدات التي وقعتها المملكة العربية السعودية (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) مع بريطانيا ، فبمقتضاهما اعترفت بريطانيا بإلغاء معايدة الحماية (معايدة القطيف ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م ) (المادة التاسعة) والتي كان الملك عبد العزيز بن سعود دائم التفكير في وجوب التخلص منها ، كما اعترفت باستقلال ابن سعود التام ببلاده (المادة الأولى) وتعهد ابن سعود بمساعدة بريطانيا ، على عدم الاعتداء على الإمارات العربية الواقعة على الخليج العربي والداخلة تحت الحماية البريطانية.

وكانت معايدة الصداقة السعودية البريطانية بمولدها الإحدى عشر على جانب كبير من الأهمية للجوانب السياسية ، فقد كانت تهدف إلى توطيد العلاقات الثانية ، ووضع أسس للتفاهم حول ما يثار من مشكلات بين الحكومتين.

حقيقة ابن فترة فعالية معايدة الصداقة السعودية البريطانية ، كانت سبع سنوات فقط من الناحية النظرية تبدأ من تاريخ التصديق عليها ، وتبادل وثائق الإبرام (لذى كان في يوم ١١ من ربيع الأول ١٣٤٦هـ الموافق ٧ من سبتمبر ١٩٢٧م) غير أنها احتوت على مادة تجددها بطريقة آلية (المادة الثامنة) مالم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بأنه يريد إبطال المعايدة.

وبناءً على ذلك عقد اجتماع في ١٧ من رجب ١٣٥٥هـ / ٣ من أكتوبر ١٩٣٦م في مكتب وزير الخارجية السعودية بجدة بحضور يوسف ياسين وبعض موظفي وزارة الخارجية السعودية وسيير بولا رد (Sir Baulard) الوزير البريطاني المفوض في جدة وبعض موظفي المفوضية وجرى تبادل مذكرتين ، وقعت إدراهما من صاحب السمو الملكي وزير الخارجية السعودي ووقعته الثانية ردًا عليها من الوزير البريطاني في جدة نيابة عن الحكومة البريطانية لتمديد مفعول معايدة جدة لمدة سبعة سنوات جديدة بعد تعديل بعض

(١) صحيفة لم القرى ، العدد ١٤٥، ٢٧ ربيع الأول ١٣٤٦هـ / ٢٣ سبتمبر ١٩٢٧م ص ٢٠١

أحكام واردة فيها<sup>(١)</sup> ، أبرزها تنازل الحكومة البريطانية عن حق عتق الأرقاء الذين كانوا يلجنون للقضاء البريطاني بجدة ، واحتفظت الحكومة العربية السعودية بحقها في منطقة العقبة ومعان<sup>(٢)</sup> .

ولم نلاحظ من هذا التجديد إلا العزم من الطرفين على تمديد أمد تلك المعاهدة مع تحويل بسيط في بعض الأمور التي نص عليها في المعاهدة والكتب الملحة بها .

وبعد مرور السنوات السبع للمرة الثانية وانتهاء معااهدة جدة في ٤ من شوال ١٣٦٢ هـ / ٣ من أكتوبر ١٩٤٣ م ، جرى تبادل كتابين بين يوسف ياسين وبين مساتر أستانلي رو برت جوردن(Mr.S.R.Jordon) . الوزير المفوض والمندوب فوق العادة للحكومة البريطانية بجدة لكي يجري تمديد مفعول معااهدة جدة أبداً ، تتجدد بطبعتها سبع سنوات أخرى وهكذا<sup>(٣)</sup> ، مالم يعلم أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر قبل انتهاء أي سبع سنوات من السنوات المقبلة بستة أشهر رغبته في تعديلها أو إلغائها<sup>(٤)</sup> .

ومن اللافت للنظر في معااهدة الصداقة السعودية البريطانية أنها حددت فترة زمنية لاستمرارها ، وهي سبع سنوات لماذا؟ ولماذا وجد هذا البند أصلاً في المعاهدة؟ والمفترض أن معااهدات الصداقة مستمرة وليس محددة بفترة زمنية ، شأنها في ذلك شأن معااهدات الصداقة التي سوف تتناولها مع الدول الأخرى .

وعلى الرغم من ذلك فإن معااهدة الصداقة السعودية البريطانية تعد أول معااهدة صداقة وحسن تفاهم وقعتها المملكة العربية السعودية ( مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ) ، وكانت الحكومة السعودية لديها الرغبة فيبقاء هذه المعااهدة سارية المفعول ، ولهذا اقترحت أن تتجدد تلقائياً ابتداءً من ٤ من شوال ١٣٦٢ هـ / ٣ من أكتوبر ١٩٤٣ م ، ولعل الظروف التي كان يمر بها المجتمع الدولي آنذاك ، واستمرار نشوب

(١) انظر البلاغ الرسمي رقم (١٣) في صحيفة أم القرى ، العدد ٦١٨، ٦٢٣ من رب ١٣٥٥ هـ / ٩ من أكتوبر ١٩٣٦ م ، ص ١ . وانظر كذلك المذكرة المتبادلة في صحيفة أم القرى ، العدد ٦٣٨، ٦٣٧ من ذي الحجة ١٣٥٥ هـ / ٢٨ من فبراير ١٩٣٧ م ، ص ٥ .

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٦١٨، ٦٢٣ من رب ١٣٥٥ هـ / ٩ من أكتوبر ١٩٣٦ م ، ص ١ .

(٣) انظر البلاغ الرسمي رقم (٧٩) في صحيفة أم القرى ، العدد ٩٨١، ٩٦ من شوال ١٣٦٢ هـ / ٢٠ من أكتوبر ١٩٤٣ م ، ص ١ .

(٤) انظر البلاغ الرسمي رقم (٨٥) في صحيفة أم القرى ، العدد ١٠١٣، غرة شعبان ١٣٦٣ هـ / ٢١ من يوليو ١٩٤٤ م ، ص ١ .

الحرب العالمية الثانية جعل الحكومة السعودية ترحب في استمرار صداقتها لبريطانيا ، والحفاظ على توطيد العلاقات الثنائية بينهما.

**٢- معايدة الصداقة السعودية الألمانية ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م :**  
جرت مساعي الملك عبد العزيز منذ عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٦م للاتصال بالدول ذات الوزن السياسي للاعتراف بالدولة السعودية الجديدة ، وكان من ضمن هذه الدول ألمانيا ، غير أن الحكومة الألمانية لم تستجب إلا مع بداية عام ١٣٤٦هـ / نهاية عام ١٩٢٧م، عندما قامت وزارة الخارجية الألمانية بإبلاغ القنصل الألماني في القاهرة حول استعداد الحكومة الألمانية للتفاوض مع الملك عبد العزيز إذا ما اقررت تقويض وكياء بالقاهرة في القيام بمثل تلك المفاوضات <sup>(١)</sup>.

وبدأت المفاوضات في القاهرة ، عندما أرسل وزير الخارجية الألماني "جوستاف ستريzman" Gustav Stresemann رسالة إلى نظيره السعودي ، ذكر فيها بأن الحكومة الألمانية حريصة على إقامة العلاقات مع الحكومة السعودية . وارفق ستريzman مسودة معايدة لبيان التفاوض على موادها مع "فون ستورر" F. stohrer المنصب فوق العادة والوزير المفوض الألماني في القاهرة .

واستجاب الملك عبد العزيز على الفور لذلك العرض وأصدر تعليماته إلى فوزان السابق القنصل السعودي في القاهرة لبيان المفاوضات نيابة عنه مع الوزير المفوض الألماني في القاهرة .

وفي ٦ من ذي القعدة ١٣٤٧هـ / ٢٦ من أبريل ١٩٢٩م تم توقيع معايدة الصداقة السعودية الألمانية في القاهرة <sup>(٢)</sup> وتم التصديق عليها من كلا الطرفين في غرة المحرم ١٣٤٨هـ / ٧ من يونيو ١٩٢٩م <sup>(٣)</sup> .

وبالتلمس إلى مواد معايدة الصداقة السعودية الألمانية نجد أنها تتكون من خمس مواد فقط وعلى الرغم من ذلك فقد اهتمت بالتوابي السياسية والاقتصادية معا ، وهذا ما لم نلحظه في معايدة الصداقة السعودية البريطانية التي اقتصرت على التوابي السياسية فقط .

كما تميزت هذه المعايدة بتضمينها نصا بمحاجة يتمتع رعيا كلا الدولتين في الدولة الأخرى ، بحق الدولة الأكثر رعاية (المادة الثالثة) ، وهذا ما انفرد وتميزت به معايدة الصداقة السعودية الألمانية ، ولم

(١) د. فهد عبد الله السماري : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٢) انظر بنود المعايدة في صحيفة أم القرى ، العدد ٢٢٧ ، ٢٢ من ذي القعدة ١٣٤٧هـ / ٢ من مايو ١٩٢٩م ، ص ١

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٠٩ ، ١٦ من جمادي الثانية ١٣٤٩هـ / ٧ نوفمبر ١٩٣٠م ، ص ١

تتميز به معايدة الصداقة السعودية البريطانية ولقد أرسست معايدة الصداقة السعودية الألمانية الأساس لقيام العلاقات السياسية والتجارية بين ألمانيا والمملكة العربية السعودية وكان هدفها الأول أن تيسر التجارة والتصدير والاستيراد بين البلدين . وقد تم التأكيد على حماية التجارة والنشاطات التجارية والنقل في المادتين الثالثة والرابعة من المعاهدة .

وتعود هذه المعايدة بمثابة اعتراف سياسي بالدولة السعودية ، وهذا ما كان يهدف إليه الملك عبد العزيز ، وتأكيد ذلك أن المادة الثانية من المعايدة نصت على إقامة ممثليات في كل من البلدين ترعى وتبشر المصالح التجارية لكلا الطرفين .

وترجع أهمية هذه المعايدة إلى كونها أول وثيقة رسمية لفتح قنوات اتصال بين الدولتين ، خاصة في النواحي التجارية ، وتعود بمثابة نواة للتنظيم القانوني للنشاطات الاقتصادية الألمانية في شبة الجزيرة العربية ، كما أن هذه المعايدة تعد بمثابة جبهة اقتصادية جديدة للنشاط الألماني في الجزيرة العربية لم تكن موجودة من قبل .

ومما هو جدير بالذكر أن معايدة الصداقة السعودية الألمانية عندما نشرت في صحيفة أم القرى في ٧ من نوفمبر ١٩٣٠م وجد أن هناك خطأ في المادة الثالثة منها ، فقد كتبت خطأ كما يلى :

" كذلك تعامل سفن كل من الدولتين في موانئ الدولة الأخرى بنفس المعاملة التي يتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحانتها من كل وجه " ، مع أن النص الرسمي لذلك هو كما يلى :

" كذلك تعامل سفن كل من الدولتين المتعاہدین وشحانتها في موانئ الدولة الأخرى بنفس المعاملة التي يتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية وشحانتها من كل وجه " (١) . ولهذا وجوب التقويم .

**٣- معايدة الصداقة السعودية التركية ١٣٤٨ـ / ١٩٢٩ م:**  
رغبة من حكومة المملكة العربية السعودية ( ملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ) وحكومة الجمهورية التركية في توطيد علاقات الصداقة ووضعها على أساس حسن التفاهم ، فقد جرت المفاوضات بينهما في مكة المكرمة من أجل تأسيس العلاقات بين بلديهما وتوصيل الطرفين إلى إبرام معايدة الصداقة في ٢٧ من صفر ١٣٤٨ـ / ٣٠ من أغسطس

(١) صحيفة أم القرى العدد ٣١٢ ، من رجب ١٣٤٩ـ / ٢٨ من نوفمبر ١٩٣٠م حص ٢

١٩٢٩م، وتم التصديق عليها من كلا الطرفين وتبادل قرارات إبرام المعاهدة في ٢٠ من رجب ١٣٤٩هـ / ١٠ من ديسمبر ١٩٣٠م<sup>(١)</sup>.

وقد احتوت هذه المعاهدة على خمس مواد بالإضافة إلى المذكرات المتبادلة بين الطرفين وبروتوكول التبادل، وقد وضعت هذه المعاهدة الأساس لقيام العلاقات السياسية بين البلدين، ولعل أبرز ما جاء بالمعاهدة اعتراف الجمهورية التركية بالاستقلال التام المطلق للملكة الحجازية النجدية وملحقاتها، كما جاء في المادة الأولى من المعاهدة. وعلاوة على ذلك فقد فتحت المعاهدة قنوات الاتصال بين البلدين، من أجل عقد اتفاقيات خاصة بتنظيم الأمور التجارية والقتصلية بين البلدين كما جاء في المادة الرابعة.

وعلى الرغم من بساطة هذه المعاهدة، غير أنها كانت ذات دلالة كبيرة ومهمة، وهي إرساء الأوضاع السياسية في العلاقات الثانية بين البلدين، والتأكيد على أن يسود السلم والسكنينة الدائمة بين الجمهورية التركية والمملكة الحجازية النجدية وملحقاتها.

**٤- معاهدة الصداقة السعودية الفارسية ١٣٤٨هـ / ١٩٢٩م :**  
اجتمع في طهران وفد مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها برئاسة الشيخ عبد الله الفضل مساعد صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية، ووفد المملكة الفارسية برئاسة مهدي قلبي خان هدایت رئيس الوزراء الإيراني، كمذوبين مفوضين عن حكومتهما لأجل توقيع معاهدة الصداقة السعودية الفارسية، وبالفعل توصل الطرفان إلى توقيع المعاهدة في ١٨ من ربى الأول ١٣٤٨هـ / ٢٣ من أغسطس ١٩٢٩م<sup>(٢)</sup>، وتم التصديق عليها من كلا الطرفين في ١٠ من جمادى الثانية ١٣٤٨هـ / ٢ من نوفمبر ١٩٢٩م وتم تبادل قرارات الإبرام في مكتب الخارجية السعودية بجدة في ١٢ من محرم ١٣٤٩هـ / ٧ من يونيو ١٩٣٠م.

وتضمنت معاهدة الصداقة السعودية الفارسية على خمس مواد فقط، شأنها شأن المعاهدتين السابقتين، وعلى الرغم من بساطتها غير أنها وضعت أساس العلاقات السياسية بين البلدين. وأبدى كلا الطرفين رغبته

(١) انظر بنود المعاهدة في : صحيفة أم القرى ، العدد ٣١٤، ٢٢ من رجب ١٣٤٩هـ / ١٢ من ديسمبر ١٩٣٠م ، ص ١.

(٢) انظر بنود المعاهدة في صحيفة أم القرى ، العدد ٢٨٨، ١٧ من المحرم ١٣٤٩هـ / ١٣ من يونيو ١٩٣٠م ، ص ١.

في تبادل الوزراء المفوضين والقنصليين (المادة الثانية) ، وتعهد كلاً من الطرفين أيضاً بأن يمنحك كل منهما رعاياه الطرف الآخر جميع الحقوق والمزايا التي يتمتع بها رعايا أولى الأمم بالتفصيل (المادة الثالثة).

وأهم ما يميز معااهدة الصداقة السعودية الفارسية ، احتواها على بندين ص على تعهد حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها بأن تعامل الحجاج الإيرانيين في جميع المعاملات كباقي الحجاج الوافدين من الدول الأخرى ، وأن لا تسمح بإقامة العراقيل في سبيل أدائهم مناسك الحج والفرائض الدينية ، وأن يسهل لهم وسائل الأمن والراحة والطمأنينة<sup>(١)</sup>.

ولعل حرص الحكومة الإيرانية على إدراج هذا النص في المعااهدة خوفاً على رعاياها مما كان يشاع عن عدم توفير الأمن والاستقرار للحجاج<sup>(٢)</sup> ، وربما لأن الحكومة الإيرانية كانت تخشى على حجاجها بسبب أداء طقوسهم الشيعية التي تختلف طقوس أهل السنة ونعتقد أن الرأي الأخير هو الأقرب للصواب ويرجع ذلك لسبعين : أولهما شدد أهل نجد وعدم رضاهم عن أداء مناسك فيها بدع تخلف ديننا الحنيف ، وثانيهما أن كثيراً من الحجاج العائدين إلى بلادهم كانوا يشيدون بما لا يراه من الأمان والراحة والطمأنينة أثناء أداء مناسكهم<sup>(٣)</sup>.

كما فتحت معااهدة الصداقة السعودية الفارسية قنوات الاتصال بين الدولتين لعقد اتفاقيات أخرى خاصة بالنواحي السياسية والتجارية والاقتصادية كما ترجع أهمية هذه المعااهدة إلى أنها أول معااهدة صداقة تعقدتها الحكومة السعودية مع دولة إسلامية.

كما يتضح لنا مما سبق أن عام ١٣٤٨هـ / ١٩٢٩م من الأعوام المهمة بالنسبة للمملكة العربية السعودية (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) فقد عقدت خلالها ثالث معااهدات صداقة أولاهما مع ألمانيا، ثانيةهما مع تركيا وثالثهما مع فارس.

**٥- معااهدة الصداقة السعودية العراقية ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م :**  
لم تكن معااهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها) والمملكة العراقية أول معااهدة توقيع بين الطرفين ، فقد سبق أن وقعت بينهما اتفاقية تعرف باسم اتفاقية بحرة (\*)

(١) انظر المادة الثالثة من المعااهدة في : صحيفة أم القرى ، العدد ٢٨٨ ، ٢٠١٧ من محرم ١٣٤٩هـ / ١٣ من يونيو ١٩٣٠م ، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٥ ، ٨ من صفر ١٣٤٤هـ / ٢٨ من أغسطس ١٩٢٥م ، ص ٢

(٣) نفس المصدر والمكان .

(\*) بحرة بلدة تقع بين مكة المكرمة وجدة .

وقد وقعتها الحكومة البريطانية - بصفتها الدولة المنتدبة على العراق آنذاك - نيابة عن العراق في ١٤ ربيع الثاني ١٣٤٤هـ / أول نوفمبر ١٩٢٥م ، بهدف تسوية المشكلات الحدوية ومعالجة أوضاع القبائل . ومعاهدة الصداقة السعودية العراقية قد سبقها اجتماع بين الملك عبد العزيز ملك الحجاز ونجد وملحقاتها وبين الملك فيصل بن الحسين ملك العراق في ٣٠ من مارس ١٩٣٠م على إحدى البوارج البريطانية في الخليج العربي "لوبيين" وذلك بالقرب من مياه الكويت<sup>(١)</sup> .

وقد أثمر الاجتماع عن تحسين الأجراء بين العاهلين واتفاقهما على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار ، ومعاهدة تسليم المجرمين ، وبروتوكول تحكيم ، وقد وقع مندوبهم عنهم في الكويت بصفة مبدئية على الخطوط العريضة لهاتين المعاهدين و البروتوكول في ٤ من رمضان ١٣٤٨هـ / ٢٣ من أبريل ١٩٣٠م ، غير أن التوقيع النهائي لم يتم إلا في مكة المكرمة في ٢٠ من ذي القعدة ١٣٤٩هـ / ٧ من أبريل ١٩٣١م<sup>(٢)</sup> ،

وتم التصديق عليها في المحرم ١٣٥٠هـ / مايو ١٩٣١م<sup>(٣)</sup> . وكانت معاهدة الصداقة السعودية العراقية بمودها الستة عشر على جانب كبير من الأهمية للجوانب السياسية وللعلاقات الثانية بين الدولتين.

وقد ركزت هذه المعاهدة على عدة نقاط أبرزها مايلي :

- ١- أن يسود بين البلدين سلم دائم وصداقة وضيدة لا يمكن الإخلال بهما ، وأن يبذل كل ما في وسعهما للمحافظة عليها .
- ٢- تأسيس علاقات تمثل سياسي وقنصلي بين البلدين في أسرع وقت ممكن .

٣- كل طرف يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده كقاعدة للأعمال غير القانونية تجاه بلاد الطرف الآخر .

٤- إعطاء العشائر في كلا البلدين الحرية في التقليل في أراضي البلدين بقصد الرعاي والمتاجرة بدون أي عراقيل .

٥- تشكيل لجنة حدود دائمة تجتمع مرة واحدة كل ستة أشهر ، لرسم أي مشكلة قد تنشأ بطريقة ودية ، فيما يختص بالرعاي وتنقلات العشائر

(١) عبد الله العلي الزامل : "صدق البنود في تاريخ عبد العزيز آل سعود ، المؤسسة التجارية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، بيروت ، ص ٣٧١ .

(٢) انظر بنود معاهدة الصداقة وحسن الجوار في صحيفة أم القرى ، العدد ٣٣٣ ، ٢ من صفر ١٣٤٩هـ / أول مايو ١٩٣١م ، ص ٢ .

(٣) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٣٦ ، ٤ من محرم ١٣٥٠هـ / ٢٢ من مايو ١٩٣١م ، ص ٢ .

ومنازعاتها وتقدير الخسائر وغير ذلك مما يتعلق بمسائل الحدود .

٦- التعهد على أن يكون هناك بروتوكول تحكيم للفصل في المنازعات بين البلدين والتعهد بتنفيذ أحكامه .

٧- منع الأجانب المقيمين لدى كل طرف في اجتياز حدود الطرف الآخر بدون إذن مسبق .

٨- فتح قنوات اتصال بين الطرفين في أقرب وقت ممكن لعقد اتفاقيات خاصة بالنواحي الاقتصادية والقضائية والإقامة والجنسية .

يتضح من هذه المعاهدة أنها اهتمت بكل العناصر التي من شأنها أن تثير المشاكل بين الجانبين سواء من جانب الحدود أو تنقل القبائل، ومحاولة حلها بالطرق السلمية عن طريق التحكيم فيما بينهما .

كما أنها اهتمت بوضع الأسس السياسية من حيث إقامة تمثيل سياسي وقضائي ، وفتح قنوات اتصال لعقد مزيد من الاتفاقيات بين البلدين .

هكذا كانت معاهدة الصداقة السعودية العراقية نواة للتنظيم القانوني للنشاطات السياسية والاقتصادية والحدودية والقبلية .

كما يتضح أن معاهدة الصداقة السعودية العراقية تعد أول معاهدة صداقة تعقدتها المملكة العربية السعودية (مملكة الحجاز ونجف ولحقاتها) مع دولة عربية . وهذا يؤكد أهمية هذه العلاقات الثانية . والدليل على ذلك أنه عقدت بين الجانبين خلال فترة حكم الملك عبد العزيز عشر معاهدات لتنظيم العلاقات فيما بينهما ، وهي تمثل أكبر عدد من المعاهدات عقدتها المملكة العربية السعودية مع دولة عربية ولعل ذلك راجع للموقع الجغرافي وعلاقات الجوار بين البلدين وحركة القبائل المستمرة والنزاع على الحدود ، كل ذلك أدى إلى عقد الكثير من المعاهدات لتنظيم هذه العلاقات .

**٦- معاهدة الصداقة السعودية الفرنسية ١٩٣٥ـ / ١٩٣١ م:**

أبرمت معاهدة الصداقة السعودية الفرنسية في ٢٩ من جمادي الثانية ١٣٥٠ـ / ١٠ من نوفمبر ١٩٣١م في مدينة جدة وعرفت باسم معاهدة "الجزيرة" وتم التصديق عليها من قبل الملك عبد العزيز في ١٠ من ذي القعدة ١٣٥٠ـ / ١٨ من مارس ١٩٣٢م<sup>(١)</sup> وتم تبادل قرارات إيرام المعاهدة في ١٩ من صفر ١٣٥١ـ / ٢٤ من يونيو ١٩٣٢م .

(١) انظر بنود هذه المعاهدة في : صحيفة لم القرى ، العدد ٤٠٠ ، ٩ من ربى الثاني ١٣٥١ـ / ١٢ من أغسطس ١٩٣٢م ، ص ١

١٩٣٢ م (١)

وقدت هذه المعاهدة في إطار سعي الملك عبد العزيز للحصول على اعتراف الدول المعتبرة ذات النفوذ السياسي ، وقد تحقق له ما أراد من خلال عقد هذه المعاهدة فالمادتين الأولى والستة توكلان على أن اعتراف الجمهورية الفرنسية بأن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها دولة حرة ذات سيادة ومستقلة استقلالاً تماماً مطلاقاً كما جاء بالمادة الأولى ، كما أكدت المادة السادسة على الاعتراف المتبادل بين الدولتين . وتعد هذه المعاهدة هي ثالث معاهدة صداقة توقعها المملكة العربية السعودية ( مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ) مع دولة أوربية بعد إنجلترا وألمانيا .

وقد تضمنت معاهدة الصداقة السعودية الفرنسية عشر مواد ، أرسست أساس قيام العلاقات السياسية بين البلدين ، وقد تم التأكيد على أن يعامل الممثلون السياسيون والقنصليون لدى الطرفين ، على قواعد القوانين الدولية العامة كما جاء في البند الثاني من المعاهدة .

كما تضمنت المعاهدة بندأ ينص على أن يمنح كل طرف من الأطراف المتعاهدة حق معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، فيما يتعلق بالرسوم وممارسة المهن والصنائع والتجارة والمالحة ، ليس في بلديهما فقط وإنما في البلاد التابعة لكل منها .

ولاشك أن الذي استفاد من هذا النص في الفقرة الأخيرة منه دولة فرنسا لأنها هي الدولة التي لها بلاد تابعة لها من خلال انتدابها عليها ، بينما مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ليس لها بلاد تابعة لها .

كما نصت المعاهدة في المادة الخامسة منها ، على الحفاظ على متروكات الرعايا الفرنسيين المتوفين في الحجاز ونجد وكذلك بالنسبة للرعايا الحجازيين والنجبيين المتوفين في فرنسا ، وأن تسلم إلى الممثلين السياسيين في كل منها ، وذلك بعد إتمام الإجراءات الرسمية ودفع الرسوم المقررة بموجب القوانين المحلية في كل من فرنسا والجاز ونجد . وتضمنت المعاهدة نصاً<sup>(٢)</sup> بتحديد مدتها بعشرين سنوات اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الإبرام ( ١٠ من ذي القعده ١٣٥٠ هـ / ١٨ من مارس ١٩٣٢ م ) قابلة للتجديد لمدة مماثلة مالم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الآخر عزمه بإلغائها قبل ستة أشهر من انتهاء مدة

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٩٤ ، ٢٦ من صفر ١٣٥١ هـ / أول يوليو ١٩٣٢ م ، ص ٢

(٢) انظر البند التاسع من المعاهدة .

العشر سنوات .

ومن الملاحظ أن النص ( تحديد مدة المعاهدة ) لم يكن له شبيه إلا في معاهدة الصداقة السعودية البريطانية التي نصت على أن مدة المعاهدة سبع سنوات قابلة للتجديد بموافقة الطرفين ، بينما معاهدات الصداقة الأخرى السابق الإشارة إليها لم تحدد فترة زمنية لالمعاهدة .

ومن أوجه الشبه بين معاهدة الصداقة السعودية البريطانية ، ومعاهدة الصداقة السعودية الفرنسية ، أن الأولى أطلق عليها ( معاهدة جدة ) ، والثانية أطلق عليها ( معاهدة الجزيرة ) ، بينما باقي معاهدات الصداقة الأخرى لم يطلق عليها أسماء بل عُرفت بأسماء دولها .

وهذا بدل على أن الصياغة القانونية لكل من الدبلوماسية البريطانية والدبلوماسية الفرنسية متشابهة في عقد المعاهدات التي توقعها من اختيار أسماء للمعاهدات ، ومن حيث تحديد فترات زمنية للمعاهدات ، وهذه تعد إحدى سمات الدبلوماسية البريطانية والفرنسية في انتقاء الألفاظ وتفسيرها .

وفي هذا الإطار أكد مندوب الدولتين الموقعتين على معاهدة الصداقة أن تفسير جملة " الأنظمة السارية المفعول " التي جاءت في المادة السادسة تدل على الأنظمة الموجودة يوم إمضاء المعاهدة وأنظمة التي توضع في المستقبل خلال مدة المعاهدة .

ومما هو جدير بالذكر أن الحكومة الفرنسية وضعت نصاً في معاهدة الصداقة التي وقعتها مع السعودية ( المادة الرابعة ) ينص على أن المسلمين التابعين لفرنسا سواء رعايا أو محظيين الذين يذهبون لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها لأداء مناسك الحج ، يتمتعون أثناء إقامتهم في الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم .

ومن اللافت للنظر أن معاهدة الصداقة السعودية الفرنسية تضمنت نصاً ( المادة الثالثة ) يقول : " يتعدّد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر " .

والنص نفسه جاء في معاهدة الصداقة السعودية العراقية السابق الإشارة إليها ونحن نرى أن هذا النص منطقياً أن يذكر في معاهدة الصداقة السعودية العراقية بحكم الحدود المشتركة ودول الجوار وتنقل القبائل ، ويخشى من ذلك أن تكون أي من العراق أو من السعودية قاعدة

للأعمال غير القانونية تجاه الدولة الأخرى ، بينما ذكر هذا النص في معايدة الصداقة السعودية الفرنسية غير منطقي في ذلك الوقت ، فليس هناك ما يدعو لاستخدام فرنسا أو السعودية كقاعدة للأعمال غير القانونية تجاه الدولة الأخرى ، خاصة أنه ليس هناك حدود مشتركة بينهما تؤدي للنزاع وتيسر للخارجين على القانون استخدام أي من البلدين كقاعدة للأعمال غير المشروعة.

كما تضمنت معايدة الصداقة السعودية الفرنسية نصاً (المادة الثامنة) يشير إلى أن العلاقات السعودية مع دولتي سوريا ولبنان ستكون موضوعاً لاتفاقية خاصة توقعها فرنسا مع السعودية بالنيابة عن دولتي سوريا ولبنان بحكم أن فرنسا الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان.

#### ٧- معايدة الصداقة السعودية - السورية اللبنانية ١٣٥ هـ

١٩٣١ م

في الوقت الذي عُقدت فيه معايدة الصداقة السعودية الفرنسية أبرمت فرنسا اتفاقية صداقة أخرى مع السعودية نيابة عن سوريا ولبنان، منفصلة عن الاتفاقية الأولى.

وقد وقع هذه المعايدة الأمير فیصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي نيابة عن الحكومة السعودية ، ومسیو . ر. میغریه R.Migreeh القائم بأعمال المفوضية الفرنسية في جدة مندوباً عن الحكومة الفرنسية . وتضمنت هذه المعايدة ثمانية عشرة مادة ، شملت أربعة أقسام رئيسية:

القسم الأول : أحكام عمومية .

القسم الثاني : أحكام تتعلق بالعشائر .

القسم الثالث : أحكام تتعلق بالتجارة .

القسم الرابع : أحكام خصوصية .

وتعتبر معايدة الصداقة السعودية - السورية اللبنانية من المعاهدات الشاملة ، ويمكن أن نصنف المواد التي وردت فيها في ثلاثة موضوعات رئيسية هي

١- الرعايا ٢- العشائر ٣- التجارة

فهي لم تكن مقصورة على الصداقة فقط ، ولعل الحكومة الفرنسية على أساس أنها الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان حرصت على أن توقع معايدة واحدة نيابة عن سوريا ولبنان تشمل كل الموضوعات في وقت واحد .

ومما هو جدير بالذكر أن حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها والحكومة الفرنسية - بالنيابة عن دولتي سوريا ولبنان - حرستا على أن تكون المادة الأولى من المعاهدة متعلقة بعدم السماح باستخدام أراضيها بأي عمل غير مشروع من شأنه الإخلال بالأمن أو النظام في أراضي الفريق الآخر، بمعنى عدم مساعدة القوى المعاوقة لنظام الحكم في كلا البلدين.

وقد اهتمت هذه المعاهدة بحقوق الرعایا :

أولاً : فيما يختص بالإقامة والضرائب وممارسة الصناعات والحرف والمهن والتجارة والملاحة نصت المادة الثانية بأن يعامل رعایا كل طرف لدى الطرف الآخر معاملة أولى الأمم بالتفضيل .

ثانياً : فيما يتعلق بممتلكات الرعایا المتوفين لدى كل طرف ، نصت المادة الخامسة ، على أن تسلم هذه الممتلكات للممثل السياسي الذي يتبعه هؤلاء الرعایا بعد إتمام الإجراءات الرسمية ودفع الرسوم المقررة بموجب القوانين المحلية .

ثالثاً : فيما يتعلق بالرعایا السوريين واللبنانيين الذين يذهبون للديار الحجازية الإسلامية المقدسة لأداء مناسك الحج فقد نصت المادة الرابعة على أن تتعهد الحكومة الحجازية والنجدية وملحقاتها بأن يتمتع هؤلاء الرعایا أثناء إقامتهم في الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم وبالمعاملة المعترف بها لرعایا أولى الأمم بالتفضيل .

أما فيما يتعلق بالعشائر فقد نصت معااهدة الصداقة السعودية - السورية اللبنانية في المواد السادسة والسابعة والثامنة على حرية الانتقال إلى أراضي كل طرف بقصد الرعي بعد أخذ موافقة سلطات الطرف الآخر ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى فإن هؤلاء العشائر الذين انتقلوا إلى أراضي الطرف الآخر فإنهم يخضعون خلال مدة إقامتهم للقوانين والأنظمة النافذة المفعول في بلاد الطرف الآخر ، ومن ناحية ثالثة إذا اعتقدت إحدى العشائر التابعة لإحدى الطرفين أثناء إقامتها في بلاد الطرف الآخر ، فإنها تكون مجبرة على دفع التعويضات فوراً .  
ولاشك أن الذي دعا إلى ذلك كثرة تنقل العشائر وراء الكلام من أجل الرعي وكانت تحدث نزاعات مستمرة ، ولأجل تنظيم ذلك حرص مندوبي الحكومتين المتعاهدين على إدراج ذلك في المعاهدة .

كما حذرت معايدة الصداقة السعودية - السورية اللبنانية من التعامل مع رؤساء وشيوخ العشائر التابعة للطرف الآخر في الأمور السياسية أو الرسمية.

أما فيما يتعلق بالتجارة بين الطرفين المتعاهدين ، فقد نصت المادة الرابعة عشرة ، على تعهد الطرفين بمتابعة المفاوضات لعقد اتفاق خاص بالمسائل الجمركية والاقتصادية بين الطرفين . كما نصت المادة الخامسة عشر على أنه لا يحق لرؤساء القبائلأخذ أي رسم من القوافل أو المتاجر العابرة للحدود بدعوى عادات قديمة . وأخيراً نصت المادة السادسة عشرة على أنه يجب على القوافل العاملة للبضائع بين كلا البلدين أن تحمل شهادة مصدر حاوية جميع التفاصيل فيما يختص بالبضائع المشحونة ، وقد أضيفت إليها جملة جاءت في الكتب المتبادلة تؤكد بضرورة الحصول على شهادة من قبل البضائع أو البائع متضمنة الجملة الآتية : " نؤكد بأن القائمة الحاضرة صحيحة وأنها النسخة الوحيدة التي حررناها للبضائع المذكورة فيها ، وأنها تبين القيمة الحقيقية لهذه البضائع دون أن يخفي منها أي قسط وأن الـ" مصدر نجدي لغير <sup>(١)</sup> .

لاشك أن الهدف من وراء إضافة هذه الجملة منع التلاعب في أسعار البضائع وبالتالي يمكن تقدير قيمة الرسوم الجمركية تقديرًا حقيقياً .

وعلى أي الأحوال نستطيع أن نقول إن معايدة الصداقة السعودية - السورية اللبنانية التي وقعتها الحكومة الفرنسية نيابة عن سوريا ولبنان ، تعد أول معايدة شاملة لموضوعات متعددة ، وكأنها ثلاثة معايدات في معايدة واحدة ، ولعل الذي جعل حكومة الانتداب الفرنسية تفعل ذلك هو وضع النقاط على الحروف في أكثر من مسألة كانت تشير إلى القلق بين الطرفين ، والتركيز على الموضوعات الرئيسية وإباحة الفرصة لتفاصيل هذه الموضوعات في معايدات أخرى تعقد بين الطرفين في وقت لاحق .

وتعد معايدة الصداقة السعودية - السورية اللبنانية ثاني معايدة صداقة تعقدها مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها مع دولة عربية بعد معايدة الصداقة التي عقدتها مع العراق ، ومن الملحوظ أن هاتين المعايدتين لم توقعها حكوماتهما وإنما وقعتها بدلاً منهما حكومات الانتداب .

(١) انظر الكتب المتبادلة في صحيفة أم القرى ، العدد ٤٠٠ ، ٩ من ربيع الثاني ١٣٥١ هـ / ١٢ من أغسطس ١٩٣٢ م ، ص ٣

وأخيراً تضمنت المعاهدة نصاً يحدد مدة المعاهدة بسبعين سنة تبدأ من تاريخ تبادل قرارات الإبرام (١٩٣١ هـ / ٢٤ من يونيو ١٩٣٢ م) ، وإن لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر قبل انتهاء السبع سنوات أشهراً بأنه يريد إلغاء المعاهدة وإلا تبقى المعاهدة نافذة المفعول .

#### ٨. معاهدة الصداقة السعودية اليمنية ١٩٣٠ هـ / ١٩٣١ م:

إن موضوع العلاقات السعودية اليمنية يعد موضوعاً على جانب كبير من الأهمية ، وقد كانت العلاقات بينهما غير مستقرة ومرت بمراحل متغيرة من الصداقة إلى الفتور الحذر إلى الصدام المسلح ، وقد كان الأدلة وآمارتهم من أساسيات الخلاف بين الملك عبد العزيز والإمام يحيى حميد الدين .

فبعد اتفاقية مكة المكرمة التي عقدها الملك عبد العزيز مع الحسن بن علي الإدريسي إمام عسير في ٤ من ربيع الثاني ١٣٤٥ هـ / ٢١ من أكتوبر ١٩٢٦ م ، والتي بموجبها يدخل السيد حسن الإدريسي تحت الحماية السعودية وتترك له الشؤون الإدارية والمالية فقط في إمارته<sup>(١)</sup> ، إلا أن الإدارة المحلية الإدريسيّة خلال سنتين فقط من الاتفاق أثبتت فشلها في إدارة الأمور وتجنيبها الأموال مما دفع الإدريسي عام ١٣٤٩ هـ / ١٩٣٠ م إلى نقل الشؤون الإدارية والمالية إلى الملك عبد العزيز ليكون المسئول عنها وذلك بموجب الاتفاقية التي عقدت بينهما في ١٧ من جمادى الأولى ١٣٤٩ هـ / ٩ من أكتوبر ١٩٣٠ م<sup>(٢)</sup> ، وتنازل، بموجبها الإدريسي عن الحكم في إمارة عسير ، وانضمت إلى ممتلكات الملك عبد العزيز .

وبذلك أصبحت جيزان إحدى مقاطعات مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، إلا أن حسن الإدريسي بعد ذلك شعر بالندم إزاء تنازله عن الحكم في جيزان ، حيث لم يعد بيده حل ولا ربط ، وهذا دفعه بتشجيع بعض ذوي الأطماع إلى القيام بثورة عصيان مسلحة ضد سلطة الملك عبد العزيز عام ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م ، وطلب الإدريسي الحماية من الإمام يحيى إمام اليمن ، ورحب به الإمام يحيى<sup>(٣)</sup> .

(١) صحيفـة لـم القرـى ، العدد ١٠٨ ، ٣ من رجب ١٣٤٥ هـ / ٧ من يناير ١٩٢٦ م ، ص ١

(٢) صحيفـة لـم القرـى ، العدد ٣١٠ ، ٢٣ من جـمـادـى الثـانـيـة ١٣٤٩ هـ / ١٤ نـوـفـيـرـ ١٩٣٠ م ، ص ٢

(٣) صالح عـون هـاشـمـ الغـامـدـيـ : العـلـاقـاتـ السـعـودـيـةـ - الـيـمـنـيـةـ ١٩٢٦ هـ / ١٣٤٥ م - ١٣٥٣ هـ / ١٩٣٤ م ، درـاسـةـ وـثـائقـيةـ ، دـارـ المـعـرـفـةـ الجـامـعـيـةـ ، الإـسكنـدـرـيـةـ ، ١٩٩٢ م ، ص ١٥

وترتب على ذلك توتر العلاقات السعودية اليمنية ، وقامت القوات اليمنية بالإغارة على " جبل العرو " <sup>(١)</sup> ، التابع لمقاطعة الإدريسية واستولت عليه وطلبو من أهل هذه المناطق الدخول في طاعة الإمام يحيى إمام اليمن ، ونقض عهده مع الملك عبد العزيز . وفي ذلك الوقت وصل إلى أ بها الأمير عبد العزيز بن جلوي الذي قاد الجيش السعودي ودخل الإمارة الإدريسية ، حيث قضى نهائيا على الثورة الإدريسية في جميع مناطق جازان وتهامة ، وبناء على ذلك أصدرت الحكومة السعودية بيانا يتضمن إلغاء إمارتي صبيا <sup>(٢)</sup> وأبى عريش <sup>(٣)</sup> وضمها إلى المملكة العربية السعودية ( مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ) <sup>(٤)</sup> .

ورضى الطرفان - مؤقتا - بتطبيق سياسة " الوضع الراهن " ، أو ما عرف في ذلك الوقت بسياسة " لنا ما تحت أيدينا ولكن ما تحت أيديكم " إلى أن دخل الطرفان ( السعودي واليمني ) في مفاوضات في أو آخر عام ١٩٣١ م من أجل عقد معايدة صداقة سعودية يمنية ، وكانت هيئة المفاوضات السعودية مؤلفة على النحو التالي : عبد الله بن محمد معمر رئيسا للوفد ، يعاونه فهد بن زعير ، عبد الوهاب بن محمد أبو ملحه ، محمد بن دليم ، حمد العبد لي ، محمد بن علي الحازمي . أما هيئة المفاوضات اليمنية فكانت مؤلفة من القاضي عبد الله بن أحمد رئيسا للوفد ، يعاونه كل من عبد الله بن علي مناع ، أبو طالب بن محمد محجب .

وبدأت المفاوضات في بلدة أبي عريش ، وتوصل الطرفان إلى توقيع معايدة صداقة وحسن جوار في ٥ من شعبان ١٣٥٠ هـ / ١٥ من ديسمبر ١٩٣١ م <sup>(٥)</sup> .

وقد تضمنت هذه المعايدة ثمانى مواد ركزت على جزأين رئيسين غير منفصلين هما تسليم المجرمين والرعايا .

(\*) إحدى المرتفعات الكبيرة بالقرب من نجران على الحدود السعودية اليمنية

(\*\*) مدينة قائمة على عدوة الوادي الذي سميت باسمه ، تبعد مركزا تجاريها على خط جازان - الحجاز ، وكانت عاصمة لمنطقة جازان منذ ١٢٢٦ هـ - ١٢٥١ هـ ، وبالقرب منها صبيا الجديدة التي أخطافها الإدريسي عام ١٢٣٨ هـ . انظر : صالح عون هاشم الغامدي : المرجع السابق ، ص ٧١ .

(\*\*\* ) مدينة من أشهر مدن منطقة جيزان تبعد حوالي ٣٢ كم عن مدينة جيزان وترتفع عن سطح البحر بحوالي ٢٥٠ قدما . انظر : صالح عون هاشم : المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(١) صالح عون هاشم الغامدي : المرجع السابق ، ص ١٦ .  
(٢) انظر بنود المعايدة في : صحيفة أم القرى ، العدد ٣٦٧ ، ١٩١٩ م من شوال ١٣٥٠ هـ / ٢٦ فبراير ١٩٣٢ م ، ص ١ .

أما تسليم المجرمين فقد نصت المادة الثانية أن تتعهد كلا الدولتين على تسليم المجرمين السياسيين وغير السياسيين إلى بلادهم عند طلب حكوماتهم لهم.

أما بالنسبة للرعايا فقد تضمنت المواد الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ، معاملة رعايا الدولتين في كل من السعودية واليمن حسب الأحكام الشرعية ، كما تعهدت الدولتان بضبط وتسليم رعايا الدولة الأخرى المطلوب القبض عليهم ، كما تعهدت كل من الدولتان أيضاً عدم قبول من يفر عن طاعة دولته إلى الدولة الأخرى، سواءً كان كبيراً أم صغيراً ، موظفاً أم غير موظف ، وإرجاعه مرة أخرى إلى دولته فوراً ، كما نصت المعاهدة أيضاً على أنه إذا حدث اعتداء من أحد رعايا الحكومتين في بلاد الدولة الأخرى ، فعلى المعادي أن يحاكم طبقاً لقوانين ومحاكم الدولة التي حدث فيها الاعتداء وأخيراً تعهدت كلا الدولتين بتسليم الرعايا القاطنين فيها من رعايا الدولة الأخرى بناءً على طلب حكومتهم .

وباللقاء نظرة سريعة على مواد هذه المعاهدة يتضح لنا أن مندوبى الملك عبد العزيز كانت لهم اليد الطولى في وضع غالبية المواد ، فعلى الرغم من أنها تخدم كلا الطرفين في إقرار السلام ، ونشر الطمأنينة على طول الحدود إلا أن الملك عبد العزيز كان يدرك بأن هناك العديد من المناوين لحكمه يقيمون في اليمن وبعضهم الآخر يتحين الفرصة للقيام بالثورة في المنطقة الجنوبية القرية من الحدود اليمنية السعودية ، ولذلك نجد سبع مواد من الثمانية تخص الرعايا والمناوين والمجرمين بهدف سد الطريق عليهم حتى تفشل مخططاتهم .

وتعتبر هذه المعاهدة نقطة تحول مهمة في تاريخ الدولتين ، فبعد أن كانت العلاقات بينهما متوترة ، أصبحت علاقات ودية قائمة على الصداقة ود من الجوار ، وعدم إدخال الضرر في بلاد كل طرف من الأطراف المتعاهدة . كما ترجع أهمية هذه المعاهدة في أن الطرفين الموقعين عليها اعترفوا ضمنياً بخط الحدود بين البلدين ، طالما أنهم رضوا بالتعاون معاً وعقدوا اتفاقاً فيما بينهم .

وبعد هذه المعاهدة حدث التراضي من مندوبى الملك عبد العزيز آل سعود ، ومندوبى الإمام يحيى حميد الدين ، وبدأت صفحة جديدة بين البلدين .

**٩- معايدة الصداقة السعودية الإيطالية ١٣٥٠ هـ / ١٩٣٢ م**  
تعد معايدة الصداقة السعودية الإيطالية رابع معايدة صداقة وقعتها المملكة العربية السعودية (مملكة الحجاز ونجد ولحقاتها) مع دولة أوروبية ، وقد وقعتها في مدينة جدة في ٣ من شوال ١٣٥٠ هـ / ١٠ فبراير ١٩٣٢ م ، وقد وقعتها عن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية وعن الجانب الإيطالي (جويدو سوللاتسو Goydo Sollatso) المندوب المفوض بجدة ومما هو جدير بالذكر أنه في اليوم نفسه الذي وقعت فيه معايدة الصداقة بين البلدين ، وقعت بينهما أيضاً معايدة تجارية<sup>(١)</sup>.

ولاشك أنه كان هناك رغبة من ملكي الدولتين لتوقيع معاهدي صداقة وتجارة بين البلدين لتحقيق مصالح مشتركة بينهما ، فإيطاليا تريد أن تنظم علاقات اقتصادية تجارية مع مملكة الحجاز ونجد ولحقاتها ، وتنظم عملية الصيد في المياه الساحلية في البحر الأحمر بين الحجاز ونجد ولحقاتها وبين مستعمرة إريترية التي تخضع للنفوذ الإيطالي<sup>(٢)</sup>.

بينما مملكة الحجاز ونجد ولحقاتها ت يريد أن تحصل بهذه المعاهدات على هدف سياسي ، فقد كان الملك عبد العزيز يسعى إليه حيث جاء بمثابة اعتراف سياسي بالدولة السعودية كما جاء في المادة الأولى ، وكان لهذا الاعتراف قيمة خاصة لدى الملك عبد العزيز لأنَّه صدر عن دولة لها نفوذها السياسي والاقتصادي في العالم ، فضلاً عن ذلك فقد فتحت المعايدة قنوات الاتصال مع إيطاليا التي كان الملك عبد العزيز يريدها لتحقيق المشروعات للدولة السعودية الجديدة .

كانت معايدة الصداقة السعودية - الإيطالية بموادها السبعة على جانب كبير من الأهمية للجوانب السياسية في العلاقات بين البلدين ، فرغم بساطته إلا أنه كان مهما لإرساء الأوضاع على الجانب السياسي . لقد أرسست معايدة الصداقة الأساس لقيام العلاقات السياسية بين إيطاليا والمملكة العربية السعودية ، فقد انقق الطرفان كما جاء في المادة الثانية على إنشاء علاقات سياسية وقنصلية بينهما وأجل ذلك فإن الممثلين السياسيين والقنصليين لكل من الطرفين المتعاقدين يتمتعون

(١) انظر بنود المعاهدين في : صحيفة أم القرى ، العدد ٣٨٥، ٢٣ من ذي الحجة ١٣٥٠ هـ / ٢٩ من لبريل ١٩٣٢ م، ص ٢١

(٢) نفس المصدر والمكان.

حينما يكونون في بلاد الطرف الآخر بالمعاملة المقررة في مبادئ القانون الدولي العام ، كما أنهم يتمتعون بالمعاملة الممنوحة لأولى الأمم بالرعاية .

كما نصت المعاهدة في المادة الثالثة ، على أن تبذل كل من الدولتين جهودهما لمنع اتخاذ بلادهما من قبل أي من كان ، قاعدة للأعمال غير المشروعة ضد بلاد الطرف الآخر .

كما اهتمت معاهدة الصداقة السعودية الإيطالية بأمر رعاياها في كل من البلدين ، وأن يتمتع رعايا كل طرف في بلاد الطرف الآخر بمعاملة أولى الأمم بالتفضيل ، وأن تمنح المعاملة ذاتها لشركات كل طرف في بلاد الطرف الآخر .

في إطار الاهتمام بالرعاية أيضاً ، فقد اشترطت إيطاليا في المادة السادسة أن يقدم الجانب السعودي التسهيلات والحماية لرعايا الإيطاليين الذين يدينون بالدين الإسلامي من يقصدون الحج لـ أداء فريضة الحج أسوة بسائر حجاج الأمم الأخرى ، بل يتعدى الجانب السعودي بتسليم أموال الحجاج الإيطاليين المتوفين في الحج لفندق إيطالي في جدة وذلك بعد إجراء المعاملات القضائية المقررة وبعد استيفاء الرسوم المقررة في القوانين السعودية .

ولعل من أهم ما جاء بالمعاهدة أنها تضمنت في المادة الخامسة منها نصاً على أن يتم الاعتراف المتبادل بالجنسية لجميع رعايا الدولتين المتعاہدتين . بمعنى أن يعترف ملك إيطاليا بالجنسية السعودية لجميع رعايا المملكة العربية السعودية . الذين يقيمون في إيطاليا . وكذلك يعترف ملك المملكة العربية السعودية بالجنسية الإيطالية لجميع الرعايا الإيطاليين المقيمين في السعودية وهذا البند يعد تأكيداً للاعتراف المتبادل بين الدولتين سواء بالدولة أو بالرعاية .

هكذا حققت معاهدة الصداقة السعودية الإيطالية ما كان يريده الملك عبد العزيز وهو الحصول على الاعتراف الإيطالي بدولته الناشئة ، بل وتوقيع معاهدة ثانية مع إيطاليا خاصة بالتجارة وبالتالي يحقق أيضاً التنمية الاقتصادية لبلاده .

وتعد معاهدة الصداقة السعودية الإيطالية آخر معاهدة وقعتها (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ) قبل أن يتحول اسمها إلى "المملكة العربية السعودية " .

كما نلاحظ أنه منذ أن وقعت مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها أول معاهدة صداقة عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م مع بريطانيا ، وحتى توقيع معاهدة الصداقة مع إيطاليا ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م ، أي أنه خلال خمس سنوات نجحت مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها أن توقع تسعة معاهدات صداقة مع مختلف الدول سواء أكانت دولاً عربية أم أجنبية ، غير أن معاهدات الصداقة مع الدول الأجنبية كانت أكثر مما وقع مع الدول العربية والإسلامية ، ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها كانت حرفيصة أن توقع مع الدول الأجنبية ذات النفوذ السياسي والاقتصادي معاهدات صداقة تعتبر بالنسبة لها بمثابة اعتراف بالدولة السعودية الناشئة .

#### ١٠- معاهدة الصداقة السعودية الأفغانية ١٣٥٠هـ

١٩٣٢م :

تعد معاهدة الصداقة السعودية الأفغانية أول معاهدة صداقة وقعتها الحكومة السعودية بعد أن تغير اسمها إلى المملكة العربية السعودية بدلاً من مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، فقد أبرمت هذه المعاهدة في مدينة جدة في ٢٩ من ذي الحجة ١٣٥٠هـ / ١٥ مايو ١٩٣٢م ، وقد صدق عليها في مكة المكرمة في غرة ذي الحجة ١٣٥٢هـ / ١٧ من مارس ١٩٣٤م <sup>(١)</sup> .

وربما يكون تأخر التصديق عليها راجعاً إلى تغيير الأوضاع السياسية في أفغانستان في تلك الوقت ، فقد اغتيل الملك محمد نادر خان في عام ١٩٣٣م وخلفه ابنه محمد ظاهر شاه <sup>(٢)</sup> .

وقد هدفت هذه المعاهدة إلى تقوية العلاقات الودية بين البلدين ، تأييداً للأخوة الإسلامية وتوطيداً للعلاقات الصداقة الإسلامية ووضعها على أساس حسن التفاهم المتبادل بين الدولتين .

وقد حرص ملوك البلدين ، الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، والملك محمد نادر خان ملك أفغانستان ، على أن يوقع على هذه المعاهدة مسؤولو البلاتط لدى كل منهما ، فقد وقعا عن الجانب السعودي الشيخ يوسف ياسين رئيس الشعبة السياسية في الديوان

(١) انظر بنود هذه المعاهدة في : صحيفة أم القرى ، العدد ٤٨٧ ، ٢٨ من ذي الحجة ١٣٥٢هـ / ١٣ من أبريل ١٩٣٤م ، ص ١

(٢) جميل عبد الله محمد المصري : حاضر العالم الإسلامي وقضايا العصر ، الطبعة الرابعة ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٠م / ١٤٢١هـ ، ص ٤٤٠

العالى و عن الجانب الأفغاني السردار أحمد شاه خان وزير البلاط الملكي الأفغاني<sup>(١)</sup>

وقد تضمنت معايدة الصداقة السعودية الأفغانية على سبع مواد فقط ، وبالرغم من بساطتها إلا أن أبرز ما فيها الاعتراف المتبادل بين البلدين ، والحرص على أن يسود السلام الدائم والصداقة الخالصة بين البلدين الإسلاميين .

فقد كانت هذه المعايدة بمثابة اعتراف سياسى باستقلال كل منها ، وتأكيد ذلك من خلال حرص الدولتين على تبادل الممثلين السياسيين والقنصليين كما جاء في المادة الثالثة من المعايدة .

كما هدفت هذه المعايدة إلى أن يتمتع رعايا الدولتين في بلاد الطرف الآخر بمعاملة أولى الأمم بالتفصيل كما جاء في المادة الرابعة . وفي هذه المعايدة طلب الجانب الأفغاني أن يتتعهد الملك عبد العزيز بتقديم التسهيلات والحماية للرعايا الأفغانيين الذين يفدون للملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج .

وفي إطار الاهتمام بحقوق الرعايا ، أضاف الطرفان في المادة الخامسة ، أن يتتعهد الطرفان المتعاقدان بتسلیم مخلفات المتوفين من رعاياهما حينما يتوفون في بلاد الطرف الآخر ، إلى الممثلين السياسيين المقيمين في تلك البلاد وذلك بعد الانتهاء من المعاملات القضائية واستيفاء الرسوم المقررة .

وقد حرص الموقعون على المعايدة أن يضعوا بندًا يفيد أن المعايدة تعتبر نافذة "مفعول بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل نسخ الإبرام" (غرة ذي الحجة ١٣٥٢هـ)

وقد كتبت المعايدة من أربع نسخ ، نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الفارسية وكل من النسخ العربية والفارسية حق المساواة . ومما هو جدير بالذكر أن هذه المعايدة تعد ثاني معايدة وقعتها المملكة العربية السعودية مع دولة إسلامية ، بعد فارس .

#### ١١- معايدة الصداقة السعودية الأردنية ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م :

تعد العلاقات السعودية الأردنية على جانب كبير من الأهمية ، فكلتا هما دولتان متقارستان ، والحدود بينهما مشتركة ، وقد ترتب على ذلك أن العشير مختلطة بحكم حركتها وتنقلها المستمر ، وأدى ذلك إلى زيادة الخلافات بين الطرفين ، وانعكس ذلك على أنظمة الحكم ، فقد

(١) صحيفة أم القرى ، العدد ٣٨٦ ، ٣٠ من ذي الحجة ١٣٥٠هـ / ٦ من مايو ١٩٣٢م ، ص ٢

كانت العلاقات بين الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، والأمير عبد الله بن الحسين أمير إمارة شرق الأردن يشوبها التوتر لفترة طويلة .

وكانت المشكلات السعودية الأردنية شبيهه بالمشكلات السعودية العراقية ، ومثلاً وقعت بريطانيا "اتفاقية بحرة" نيابة عن العراق في ٤ من ربيع الثاني ١٣٤٤هـ / أول من نوفمبر ١٩٢٥م ، وقعت أيضاً "اتفاقية جدة" نيابة عن إمارة شرق الأردن في التاريخ نفسه ، بهدف تسوية المشكلات الدودية ، ومعالجة أوضاع القبائل .

ولهذا فقد جاءت معاهدة الصداقة وحسن الجوار السعودية الأردنية ، بعد تسوية المشكلات الحدودية بين البلدين .

وقد أبرمت معاهدة الصداقة بين البلدين في مدينة القدس في ٥ من ربيع الثاني ١٣٥٢هـ / ٢٧ من يونيو ١٩٣٣م<sup>(١)</sup> ، وقد وقعا عن الجانب السعودي فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية ، ووقعها عن الجانب الأردني توفيق أبو الهدى رئيس وزراء إمارة شرق الأردن بالوكالة ، وقد تبادلت النسخ المبرمة الخاصة بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار في القاهرة في رمضان ١٣٥٢هـ / ديسمبر ١٩٣٣م .

ومما هو جدير بالذكر أنه في الوقت الذي وقعت فيه معاهدة الصداقة السعودية الأردنية ، وقع أيضاً على بروتوكول تحكيم بين البلدين ، وعلى ملحق خاص بالمعاهدة ، وتبادلت مع المعاهدة ست كتب تفسيرية لبيانو المعاهدة .

وتعد معاهدة الصداقة السعودية الأردنية من أكبر معاهدات الصداقة التي وقعتها المملكة العربية السعودية ، فقد تضمنت أربع عشرة مادة ، بالإضافة إلى بروتوكول تحكيم ، وكذلك ملحق ، والكتب المتبادلة بين رئيسين الوفدين الموقعين على المعاهدة وكلها متعلقة بالمعاهدة ، وهي تعد أكبر عدد من الكتب المتبادلة فقد بلغ عددها ستة كتب لم يسبق أن تبادل قبل ذلك مثل هذا العدد في معاهدات الصداقة السابقة ، وإن دل ذلك على شيء ، فإنما يدل على مدى حرص الجانبين السعودي والأردني على حل المشاكل المتعلقة بينهما .

(١) انظر بنود المعاهدة في : صحيفة أم القرى ، العدد ٤٧١ ، ٥ من رمضان ١٣٥٢هـ / ٢٢ من ديسمبر ١٩٣٣م ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

- ومن أبرز البنود التي جاءت في المعاهدة ما يلي<sup>(١)</sup> :
- ١- أن يسود "السلم الدائم" و"الصداقة الوطنية" بين الطرفين ، وأن يبذل جهودهما لمحافظة عليهما ، بحيث لا يمكن الإخلال بهما.
  - ٢- كل طرف يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده كقاعدة للأعمال غير القانونية تجاه بلاد الطرف الآخر .
  - ٣- أن تعين كل بلد مأمورين مخصوصين في المناطق المجاورة للحدود ، للقيام باتخاذ التدابير الضرورية لتأمين تطبيق أحكام المعاهدة، و التعاون معًا من أجل سلامة الأمن في جهة الطرف الآخر .
  - ٤- تعهد الطرفان بارجاع جميع المنهوبات والمسلوبات التي تسليها القبائل المعنية من أي منها .
  - ٥- اجتماع مأموري البلدين مرة كل ستة أشهر على الأقل ، وأن يجتمعوا على فترات أكثر في حالة الاقتضاء لتسوية مسائل تختص بمناطق الحدود والعشائر الضاربة فيها .
  - ٦- على المأمورين المخصوصين ، بينما ينظرون في الأمور الداخلة ضمن نطاق اختصاصاتهم أن يراعوا القواعد العامة المبينة في الملحق المرفق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار وهذه القواعد كما يلي<sup>(٢)</sup> :
- أ- في حالة إعادة المنهوبات يعطى الشخص الذي يستلم المنهوبات شهادة رسمية تثبت الأشياء التي قام باستلامها .
  - ب- لا يسمح بحجز الغلال أو الأموال في أي جانب من جانبي الحدود لإلزام إعادة خال أو أموال أخرى منهوبة .
  - ج- لا يجوز القبض على الماشي التي توجد بحوزة رعايا أحد الطرفين من قبل مأمورى الطرف الآخر .
  - د- في حالة دية المقتول : على كل من الطرفين أن يستحصل من القاتل التابع له دية المقتول من الجانب الآخر .
  - هـ- في حالة التعويض عن الخسائر : أن الأشخاص الذين يرتكبون عمداً جنایات اعتداء كالغزو والسطو يلزمون بتعويض جميع الخسائر التي تلحق المنكوبين من جراء الاعتداء .
  - و- عند إعادة الأموال والماشى منهوبة يجب ألا يخصم منها أي شيء مقابل الخدمة أو المكافأة .

(١) نفس المصدر والمكان .

(٢) انظر ملحق معاهدة الصداقة وحسن الجوار : في المصدر السابق ، ص ٢

ز- في حالة تعريف البدو : كل شخص يقبض عليه مشتركا في غزو يقع من قبل القبائل الرحيل يعتبر بدويا ، ما لم يثبت عكس ذلك أمام جهة الاختصاص .

٧- جميع القرارات بالاتفاق المشترك من قبل المأمورين في المسائل التي تنشأ على الحدود أو بين القبائل تدون خطيا ويوقع عليها المأمورون، وتصبح نافذة المفعول وي العمل بها في الحال ، بينما المسائل التي لا يمكن المأمورون من الاتفاق عليها ترفع لحكومة البلدين من أجل حلها .

٨- إعطاء القبائل في كلا البلدين حرية الانتقال من مكان إلى مكان في البلدين من أجل الرعي أو التجارة ، إلا إذا وجدت إحدى الحكومتين ضرورة لتحديد حرية الانتقال لأجل مصلحة النظام أو بسبب ضرورة اقتصادية .

٩- لا يجوز لأحد الطرفين المتعاقدين إجبار رعايا الطرف الآخر على الانتحاق بأية قوات مسلحة تابعة له سواء أكانت نظامية أم غير نظامية .

١٠- لا يجوز لأي من مأمورى الطرفين اجتياز حدود الطرف الآخر إلا بإذن مسبق من الطرف الآخر .

١١- منع الأجانب المقيمين لدى كل طرف من اجتياز حدود الطرف الآخر بدون إذن مسبق من السلطات المختصة من الطرف الذي يعنيه الأمر :

١٢- التعهد بأن يكون هناك بروتوكول تحكيم للفصل في المنازعات بين البلدين والتعهد بتنفيذ أحكام المعاهدة أو أحكام غيرها من الاتفاقيات التي تتناول العلاقات بين البلدين .

ومن الجدير بالذكر أن تشير إلى أن المادة الرابعة عشر من المعاهدة تذكر أن مدة المعاهدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ تبادل قرارات الإبرام ، وإن لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر قبل إنتهاء السنوات الخمس بستة أشهر أنه يريد إنهاء المعاهدة فتبقى نافذة ولا تعتبر ملغا إلا بعد مضي ستة أشهر ابتداء من اليوم الذي يعلن فيه أحد الطرفين إلغاءها للطرف الآخر .

ولاشك أن هذه المادة التي حددت فترة زمنية للمعاهدة تأثرت فيها الدبلوماسية السعودية والأردنية بالدبلوماسية البريطانية التي كانت تتض

في المعاهدة التي توقع عليها على تحديد فترة زمنية ، والدليل على ذلك معايدة " بحرة " التي وقعتها بريطانيا نيابة عن العراق ، ومعاهدة " جدة " التي وقعتها بريطانيا نيابة عن إمارة شرق الأردن فيهما نص على تحديد فترة زمنية للمعاهدات ، وكذلك معاهدة الصداقة التي أبرمتها بريطانيا مع المملكة العربية السعودية حدثت فترة زمنية للمعاهدة .

هذه المعاهدة أضحت منها مدى حرص البلدين على الاهتمام بمشاكل الحدود لدرجة أنه وضع من لجلها عدة بنود ، تشمل المواد الثانية والثالثة والرابعة الخامسة والسادسة والتاسعة والحادية عشرة والثانية عشرة .

وهذا يدل على أن مشكلة الحدود بين البلدين هي التي كانت تقلق حكومتي البلدين ولهذا وضعوا كثيراً من الضوابط والقواعد من أجل تسوية قضية الحدود ومعالجة مشاكل القبائل .

وبالقاء نظرة على معاهدة الصداقة السعودية الأردنية ومعاهدة الصداقة السعودية العراقية ، نرى أنه يوجد بينهما أوجه شبه وأوجه اختلاف تكمن في النقاط التالية :

#### أولاً : أوجه التشابه :

١- المادة الأولى في كلا المعاهتين واحدة نصاً وأسلوباً وهي تكمن في الحرص على أن يسود السلم الدائم والصداقة الوطيدة .

٢- كما تتشابه المادة الثانية من معاهدة الصداقة السعودية الأردنية ، مع المادة الثالثة من معاهدة الصداقة السعودية العراقية و هما تتضمان على أن يتبع كل الطرفين بمنع استعمال بلاديهما كقاعدة للأعمال غير القانونية .

٣- كما تتشابه المادة الرابعة في كلا المعاهتين و هما تتضمان على مايلي : " عندما تبلغ السلطات المختصة المعنية أن في أو اضيئها استعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أكثر بقصد ارتكاب أعمال السلب أو النهب أو الغزو أو غيرها من الأعمال غير القانونية الأخرى التي من شأنها الإخلال بالسلم على الحدود بين البلدين يجب أن تتنزّل تلك السلطات بحداهمما الأخرى .

٤- كما تتشابه المادة السادسة من معاهدة الصداقة السعودية العراقية ، مع المادة التاسعة من معاهدة الصداقة السعودية الأردنية ، فهما تتضمان على حرية العشائر في الانتقال من مكان إلى آخر بقصد الرعي والمتاجرة .

- ٥- كما تتشابه المادة السابعة في معايدة الصداقة السعودية العراقية مع المادة العاشرة من معايدة الصداقة السعودية الأردنية، فهما تتصان على عدم إجبار رعايا هذه البلاد على الالتحاق بأية قوات مسلحة تابعة للطرف الآخر سواء أكانت نظامية أم غير نظامية.
- ٦- كما تتشابه المادة الثامنة من معايدة الصداقة السعودية العراقية مع المادة الثالثة من معايدة الصداقة السعودية الأردنية وهم المنوط بهما تعين أشخاص مخصوصين في المناطق المجاورة للحدود من أجل تنظيم التعاون العام والقيام بالتدابير الأمنية .
- ٧- كما تتشابه المادة الثالثة عشر من معايدة الصداقة السعودية العراقية مع المادة الثانية عشر من معايدة الصداقة السعودية الأردنية ، وهم متعلقان باتخاذ التدابير لمنع الأجانب المقيمين في هذه البلاد أو القادمين منها من اجتياز حدود بلاد الطرف الآخر بدون إذن مسبق .
- ٨- كما تتشابه المادة الخامسة عشرة من معايدة الصداقة السعودية العراقية مع المادة الثالثة عشرة من معايدة الصداقة السعودية الأردنية فيما يتعلق باللحظ للتحكيم بموجب البروتوكول الملحق بهاتين المعاهدين .
- ٩- كما تتشابه المعاهدتان أيضاً في كثرة عدد المواد ، فقد تضمنت معايدة الصداقة السعودية العراقية ست عشرة مادة ، بينما تضمنت معايدة الصداقة السعودية الأردنية أربع عشرة مادة ، فهما ليسا من المعاهدات البسيطة
- ١٠- ومن أوجه التشابه كذلك أن الذي وقع على معاهدي الصداقة من الجانب السعودي وزير الخارجية السعودي بينما وقع عليها من الجانب العراقي رئيس الوزراء وكذلك من الجانب الأردني رئيس الوزراء .

ولاشك أن هذا التشابه الكبير بين المعاهدين راجع لتشابه المشاكل بين هذه الدول الثلاثة ، فالململكة العراقية وإمارة شرق الأردن كلتاهما دولتان متاخرتان مع المملكة العربية السعودية وبالتالي تكمن المشكلة الكبرى بينهم في المناطق الحدودية ، سواء في التنازع على بعض المناطق ، أم في مشاكل القبائل المتحركة في المناطق الحدودية.

## ثانياً : أوجه الاختلاف:

أما عن أوجه الاختلاف بين معااهدتي الصداقة السعودية العراقية ، والصداقة السعودية الأردنية ، فتكمن فيما يلي :

١- المادة الثانية من معااهدة الصداقة السعودية العراقية نصت على تأسيس علاقات التمثيل السياسي والقنصلي بينما لم يكن هناك نص بذلك في معااهدة الصداقة السعودية الأردنية ، وذلك راجع لأن إمارة شرق الأردن والمملكة العربية السعودية قد تم الاعتراف المتبادل بينهما في أبريل ١٩٣٣م ، أي قبل توقيع معااهدة الصداقة بينهما بحوالي ثلاثة أشهر .

٢- المادة التاسعة من معااهدة الصداقة السعودية العراقية نصت على تشكيل لجنة حدود دائمة ، بينما لم يكن هناك نص على ذلك في معااهدة الصداقة السعودية الأردنية ، إنما كان هناك مأمور مخصوص من كلا البلدين ولهم قواعد وضوابط محددة يتصرف بمقتضاهما .

٣- نصت المادة الرابعة عشرة من معااهدة الصداقة السعودية العراقية على رغبة البلدين في الدخول في مفاوضات من أجل عقد اتفاقيات خاصة بالنواحي الاقتصادية والقنصلية والإقامة والجنسية ، بينما لم نجد مثل هذا النص في معااهدة الصداقة السعودية الأردنية ، وعلى الرغم من ذلك فلم توقع اتفاقية اقتصادية سواء بين السعودية والعراق أم بين السعودية والأردن خلال فترة حكم الملك عبد العزيز

٤- من أوجه الاختلاف أيضاً أن معااهدة الصداقة السعودية الأردنية تضمنت نصاً يحدد مدة المعااهدة بخمس سنوات قابلة للتجديد بموافقة الطرفين ، بينما لم نجد مثل هذا النص في معااهدة الصداقة السعودية العراقية<sup>(١)</sup> .

٥- وكذلك نجد أن معااهدة الصداقة السعودية الأردنية مرفق بها ستة كتب متبادلة بين البلدين الموقعين على معااهدة الصداقة بينما لم نجد هناك كتاباً متبادلاً في معااهدة الصداقة السعودية العراقية .

٦- من الملحوظ أيضاً أن معااهدة الصداقة السعودية وقعت في مكة المكرمة ، بينما معااهدة الصداقة السعودية الأردنية وقعت بالقدس وكلتاها مدينتان مقدسات لدى المسلمين .

١٢- **معاهدة الصداقة السعودية المصرية** المصرية ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م : تعد معااهدة الصداقة السعودية المصرية رابع معااهدة صداقة وقعتها

(١) راجع معااهدة الصداقة السعودية العراقية ، ص ٦

المملكة العربية السعودية مع دولة عربية ، وقد وقعت في القاهرة في ٦ من صفر ١٣٥٥هـ / ٧ من مايو ١٩٣٦م<sup>(١)</sup> ، أي بعد شهر من توقيع المعاهدة السعودية - العراقية (معاهدة الأخوة العربية والتحالف) ١٠ من محرم ١٣٥٥هـ / ٢ من أبريل ١٩٣٦م<sup>(٢)</sup> .

ولاشك أن السبب وراء التأخر في عقد معاهدة الصداقة السعودية المصرية راجع إلى أنه كان يسود العلاقات بين البلدين الشقيقين الفتور بسبب ما تعرض له المحمل المصري عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م من اعتداء من أهل نجد ، لما كان يصاحب المحمل من موسيقى كان ينكرها أهل نجد لأنها تلهي عن ذكر الله ، وحدث اعتداء من الجانبين أسفراً عن توتر العلاقات بين البلدين ، ترتب عليه امتناع الحكومة المصرية عن إرسال المحمل المصري ، ومنعت إرسال كسوة الكعبة الشريفة ، وأضررت عن إرسالها منذ العام التالي للحادث عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م ولمدة عشر سنوات .

غير أنه في عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م حدث تغيير في الوضع السياسي في مصر ، وتوفي الملك فؤاد وتولى بدلاً منه ابنه الملك فاروق وحدث تحسن في العلاقات المصرية السعودية ، ولبي الملك عبد العزيز دعوة على ماهر باشا رئيس وزراء مصر لعقد معاهدة سعودية مصرية تتضمن إقامة العلاقات بين البلدين وتدعم التقارب العربي وتمهد لإعادة التفاهم بين البلدين الشقيقين.

وقد لاقت هذه الدعوة استجابة من الحكومة السعودية ، فقد كان لدى البلدين الرغبة في توطيد عرى الصداقة بينهما على أساس سليم . وقد رأس الوفد المصري في المفاوضات علي ماهر باشا رئيس الوزراء ، ورأس الوفد السعودي فؤاد حمزة بك وكيل وزارة الخارجية ، وقد دارت المفاوضات في القاهرة وقد أسفرت عن عقد معاهدة الصداقة بين البلدين

وترجع أهمية المعاهدة إلى أنها تعد أول معاهدة توقع بين البلدين الشقيقين ، فمنذ فتح الحجاز وتوحيد المملكة على يد الملك عبد العزيز لم تبرم بين البلدين الشقيقين أي معاهدات رغم الصلات الطيبة بين البلدين العربين المسلمين .

(١) انظر بنود المعاهدة في صحيفة أم القرى ، العدد ٥٩٧، ٢٣ من صفر ١٣٥٥هـ / ١٥ من مايو ١٩٣٦م ، ص ١

(٢) صحيفة أم القرى ، العدد ٥٩٢، ١٨ من محرم ١٣٥٥هـ / ١٠ من أبريل ١٩٣٦م ، ص ١

وقد تضمنت هذه المعاهدة سبع مواد ، كان من أبرزها المادة الأولى التي اعترفت فيها الحكومة المصرية بالملكة العربية السعودية كدولة حرة ذات سيادة مستقلة استقلالاً تاماً ولاشك أن لهذا الاعتراف قيمة خاصة لدى الملك عبد العزيز؛ لأنه صدر عن دولة شقيقة كبرى ، ذات نفوذ سياسي ورصيد حضاري .

ولعل من أهم ما جاء بالمعاهدة أنها تضمنت في البند الثالث الذي ينص على إقامة علاقات التمثيل السياسي والقنصلية في كل من البلدين لرعاية المصالح لكلا الطرفين .

كما تضمنت أيضاً نصاً تعهد فيه الملك عبد العزيز بتسهيل أداء فريضة الحج وإقامة الشعائر الدينية الإسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين .

كما تضمنت المعاهدة كذلك بندًا مهمًا حيث نصت المادة الثانية من المعاهدة على ، أن يتتعهد كل من الطرفين المتعاقدين على المحافظة على حسن العلاقات مع الطرف الآخر ، وأن يسعى كل طرف بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده كقاعدة للأعمال غير القانونية .

وزيادة على أهمية المعاهدة أنها فتحت قنوات اتصال بين البلدين لعقد مزيد من المعاهدات والاتفاقيات ، فقد نصت المادة الخامسة من المعاهدة على ما يلي:

" عملاً بالتضامن والتعاون الإسلامي يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية إذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة التطوع بعمارة الحرمين الشريفين أو إصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الإصلاح ، كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما "

و عملاً بهذه المادة ، وبانتظار لما تم الاتفاق بين الحكومتين بشأن التعاون بينهما على القيام ببعض المشاريع العمرانية في البلاد المقدسة ، فقد تم تبادل مذكرات بهذا الخصوص بين الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي وبين أحمد بهجت بك نائب القائم بأعمال المفوضية المصرية بجدة ، في ٢١ من شعبان ١٣٥٨هـ / ٥ من أكتوبر ١٩٣٩م<sup>(١)</sup> ، على أن تقوم الحكومة المصرية بمشروع تغيير الطرق بين جدة وعرفات وبتعبيد المحلات الخطيرة في طريق المدينة - مكة

(١) انظر المذكرات المتبادلة في : صحيفة أم القرى ، العدد ٧٨٢ ، ٤ من ذي القعدة ١٣٥٨هـ / ١٥ من ديسمبر ١٩٣٩م ، ص ٣ ،

والقيام بعملية توصيل الماء والكهرباء في مكة<sup>(١)</sup>.  
وفي إطار فتح قنوات الاتصال بين البلدين ، فقد نصت المادة السادسة من معايدة الصداقة السعودية المصرية على : " أن يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يقوما في أقرب فرصة ممكنة .. بمقاييس ودية لحل المسائل المعلقة بينهما ولعقد اتفاقيات جمركية ، وبريدية ، وملحية وغير ذلك من الشؤون التي تهم بلديهما " .

غير أن تنفيذ هذه المادة تأخر لأكثر من عشر سنوات ( ١٩٣٦م - ١٩٤٩م ) ، وربما يكون السبب وراء ذلك نشوب الحرب العالمية الثانية ، وتولي حكومات مصرية لفترات قصيرة لم تتمكنها من عقد مثل هذا الاتفاق ، فقد تولى الحكم خلال هذه الفترة حوالي اثنتا عشرة حكومة مصرية . بمعنى أنه تولى خلال ثلاثة عشر عاماً اثنتا عشرة حكومة بمعدل حكومة لكل عام وهذا يدل على عدم الاستقرار السياسي.

غير أنه في ٣ من شعبان ١٣٦٨هـ / ٣١ من مايو ١٩٤٩م تم توقيع اتفاقية تجارية بين الحكومتين السعودية والمصرية تناولت الجوانب الاقتصادية والاستيراد والتصدير بين البلدين<sup>(٢)</sup> .

هكذا كانت معايدة الصداقة السعودية المصرية ثمرة لقيام علاقات سياسية على أساس سليمة ، ونواة للتنظيم القانوني للنشاطات الاقتصادية بين البلدين .

١٢. **معاهدة الصداقة السعودية الكويتية ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م:**  
تعد معايدة الصداقة السعودية الكويتية آخر معايدة صداقة وقعتها المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز مع دولة عربية ، وقد أبرمت في مدينة جدة في ٤ من ربيع الثاني ١٣٦١هـ / ٢٠ من أبريل ١٩٤٢م<sup>(٣)</sup> ، في إطار عقد ثلاث معاهدات بين البلدين :  
أولاًهما : معايدة الصداقة والتحالف .  
ثانيهما : الاتفاقية التجارية .  
ثالثهما : اتفاقية تسليم المجرمين .

وقد وقعت الحكومة البريطانية هذه المعاهدات والاتفاقيات الثلاثة

(١) انظر المذكرات الأولى ، ٤٣ / ٣ في ٢١ من شعبان ١٣٥٨هـ / ٥ من أكتوبر ١٩٣٩م ، في صحيفة أم القرى ، العدد ٧٨٢ ، ذي القعدة ١٣٥٨هـ / ١٥ من ديسمبر ١٩٣٩م ، ص ٣

(٢) انظر بنود هذه الاتفاقية في صحيفة أم القرى ، العدد ١٢٧١ ، ١٢٧١هـ / ٢٦ من رمضان ١٣٦٨هـ / ١٢ من يوليو ١٩٤٩م ، ص ٢

(٣) انظر بنود المعايدة في : صحيفة أم القرى ، العدد ٩٥٨ ، ٣ من جمادى الأولى ١٣٦٢هـ

مع الحكومة السعودية نيابة عن مشيخة الكويت على أساس أن بريطانيا هي الدولة القائمة بالحماية على الكريت في ذلك الوقت . وتعتبر معايدة الصداقة السعودية الكويتية هي معايدة الصداقة الوحيدة التي أبرمتها المملكة العربية السعودية إبان الحرب العالمية الثانية .

وهذا يدل على أهمية هذه المعايدة للطرفين آنذاك وحرصهما على توطيد الصداقة وحسن الجوار ، وألا تستخدم بلديهما كقاعدة لأي عمل غير مشروع ضد الأمن والسلم في بلاد الطرف الآخر .

كما تعد معايدة الصداقة السعودية الكويتية آخر معايدة صداقة وقعتها المملكة العربية السعودية مع دولة من دول الجوار - بعد العراق وإمارة شرق الأردن واليمن - وربما يرجع تأخر عقد هذه المعايدة إلى أن الحدود المشتركة بين البلدين كانت أقل الحدود توترة مقارنة بما كان يحدث على الحدود العراقية السعودية ، واليمنية السعودية .

ولاشك أن ذلك راجع إلى أن آل سعود وآل صباح أقرباء نسب ، فربطت الأسرتين علاقات وثيقة ، حرص أفرادهما على تمييزها ورعايتها ، بالإضافة إلى أنه توجد في الكويت قبائل نجدية كبيرة ، هاجرت إليها ، واستقرت فيها ، فنشأت روابط المصاهرة ، مما ترتب عليه الامتزاج ، إضافة إلى الجوار والمصالح المشتركة<sup>(١)</sup> .

كانت معايدة الصداقة السعودية الكويتية بمدادها الأولى عشرة على جانب كبير من الأهمية للجوانب الأمنية والاقتصادية في العلاقات بين الدولتين .

فقد تضمنت المادة الأولى من المعايدة إرساء الأسس لقيام علاقات يسودها السلم الدائم والصداقة الثابتة بين البلدين . فضلاً عن ذلك فقد تضمنت المادة الثانية من المعايدة أن يبذل النظران جهودهما للمحافظة على حسن العلاقات بينهما والسعى بكل ما لديهما من الوسائل لمنع اتخاذ بلادهما قاعدة لأي عمل غير قانوني في بلاد الطرف الآخر .

ومن أجل تحقيق ذلك اتفقت حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الكويت على تعيين موظفين في المناطق المجاورة للحدود لتنظيم التعاون المشترك والقيام بذلك باhir الضرورية لضمان إنفاذ ما نصت عليه المعايدة من أجل المحافظة على سلامة الأمن في بلاد

(١) عبد الله بن محمد الشهيل : فترة تأسيس الدولة السعودية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار الوطن ، الرياض ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، ص ١٦٢

## الطرف الآخر<sup>(١)</sup>

وقد حددت معايدة الصداقة السعودية الكويتية القواعد والأسس التي يتعاون عليها موظفو الحدود بين البلدين فيما يلي :

- (١) حق المراسلة بين موظفي حدود البلدين .
- (٢) تبادل المعلومات بين موظفي حدود البلدين .
- (٣) إرجاع المسلوبات والمنهوبات والمهربات بأكملها فوراً مما يوجد بحوزة المعتدين .
- (٤) اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة المعتدين إذا كانوا من بلادهم .
- (٥) تسليم المعتدين إذا كانوا من بلاد الطرف الآخر لمحاكمتهم طبقاً لنصوص اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بين البلدين .
- (٦) الاجتماع بين موظفي الحدود بين البلدين من حين لآخر لحل مشاكل القبائل .
- (٧) القرارات التي تقرر بالاتفاق المشترك من قبل موظفي حدود البلدين تصبح نافذة المفعول والأمور التي لا يمكن الموظفون من الاتفاق عليها تحال إلى الحكومتين لحلها بالاتفاق فيما بينهما .

ومن زاوية أخرى فقد اهتمت معايدة الصداقة السعودية الكويتية بشؤون رعاياها :

فقد حددت الفقرة (أ) من المادة التاسعة من المعايدة حرية انتقال رعاياها على الحدود من أجل الرعي وحرية التجارة والانتقال من مكان لآخر ، إلا إذا وجدت إحدى الحكومتين ضرورة لتحديد حرية انتقال رعاياها للبلاد الأخرى .

ومن اللافت للنظر في معايدة الصداقة السعودية الكويتية أنها أضافت مادة جديدة غير مسبوقة في معاييرات الصداقة السابقة وهي تتضمن على ما يلي :

"إذا اقتضت مصلحة إحدى الحكومتين الاتصال برعاياها المقيمين في البلاد الأخرى لاستحصل الزكاة أو أي أمر آخر فيمكن لها مراجعة الحكومة الأخرى من أجل ذلك ، وعلى الحكومة الأخرى إما أن تسمح بدخول الموظفين المختصين للغرض المطلوب أو تخرج القبائل أو الأشخاص المشار إليهم إلى بلادهم الأصلية"

(١) انظر المادة الثالثة من معايدة الصداقة السعودية الكويتية في : صحيفة أم القرى ، العدد ٩٥٨ ، ٣ من جمادى الأولى ١٣٦٢هـ / ٧ من مايو ١٩٤٣م ، ص ١

وهذا يدل على التراضي بين الحكومتين لحل الأمور المتعلقة برعاياهما دون المساس باستقلال الطرف الآخر.

كما أشارت معايدة الصداقة السعودية الكويتية إلى ما يقتضيه التعاون التجاري بين البلدين ، وتسهيل حسن المواصلات بينهما . ومن أجل ذلك عقد اتفاقية تجارية بين البلدين ووقع عليها في الوقت نفسه الذي وقعت فيه معايدة الصداقة بين البلدين من أجل تنظيم التجارة بين الطرفين<sup>(١)</sup> . ووضع أساس التبادل التجاري.

كما أضافت المعايدة بذاتها تقرير في معايدات الصداقة السابقة وهو ينص على ما يلى : " إن الحكومة العربية السعودية وحكومة الكويت يمنعن الأشخاص الأجانب القادمين أو المقيمين في بلديهما من عبور الحدود إلى بلاد الحكومة الأخرى بقصد السفر أو الاكتشاف أو الصيد أو أي غرض آخر بدون استحصلان ابن مسبق من السلطات المختصة في بلاد الحكومة الأخرى ولا تكون الحكومة التي يدخل أولئك إلى بلادهما مسؤولة عن سلامتهم إذا كان دخولهم بغير ابن سابق<sup>(٢)</sup> " .

وأخيراً حدثت المعايدة فترة زمنية لسريانها مدتها خمس سنوات تبدأ من تاريخ تبادل قرارات الإبرام ( ٢٦ من ربيع الثاني ١٣٦٢ هـ / مايو ١٩٤٣ م ) ، وإن لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر قبل انتهاء السنوات الخمس بستة أشهر بأنه يريد إنهاء الاتفاقية أو تعديلها تبقى نافذة ولا تعتبر ملغاة إلا بعد مضي ستة أشهر من اليوم الذي يعلن فيه أحد الطرفين الآخر<sup>(٣)</sup> .

وباللقاء نظر على معايدة الصداقة السعودية الكويتية، نجد أنها كانت أكثر وضوحاً من معايدات سابقة سواء أكانت في الصياغة أم في الأسلوب لم في جوهر البنود المذكورة فيها أم في تحديد مهام الطرفين المتعاقدين، ويتبين منها أيضاً أنها كانت بين طرفين يسود بينهما الود والتراضي.

وبالرغم من أن الحكومة البريطانية هي التي وقعت هذه المعايدة نيابة عن الحكومة الكويتية ، إلا أنه يتضح من بنود المعايدة أنها كانت بين بلدين شقيقين تجمع بينهما أواصر الصداقة والجوار والمصالح المشتركة ، ولم يكن واضحاً من المعايدة أن بريطانيا لها مصلحة ما من

(١) انظر بنود الاتفاقية التجارية بين المملكة العربية السعودية ومشيخة الكويت في : صحيفة أم القرى ، العدد ٩٥٨ ، ٣ من جمادى الأولى ١٣٦٢ هـ / ٧ من مايو ١٩٤٣ م ، ص ٣

(٢) انظر المادة الحادية عشر من معايدة الصداقة السعودية الكويتية : المصدر السابق ، ص ٢

(٣) انظر المادة الثانية عشر من المعايدة المصدر السابق ، ص ٢

قريب أو من بعيد ، وهذا يدل على نجاح الدبلوماسية البريطانية في إبرام مثل هذه المعاهدات ، فقد سبق لها إبرام معاهدتين للصداقة أيضاً مع الحكومة السعودية نيابة عن كل من الحكومة العراقية والأردنية .

#### ٤- معايدة الصداقة السعودية الصينية ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م:

لم تكن الصين من الدول التي لها علاقات بالمملكة العربية السعودية قبل توقيع معايدة الصداقة بينهما في عام ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م فعندما كانت المملكة العربية السعودية ( مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ) لم تعلن الصين اعترافها بها ، ولم تحاول مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها من ناحيتها الحصول على هذا الاعتراف كما كانت تفعل مع الدول الأوروبية ذات النفوذ السياسي في العالم آنذاك - ولعل ذلك راجع لعدة احتمالات منها :

- ١- عدم وجود مصالح مشتركة .
- ٢- عدم وجود رعايا صينيين في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها .
- ٣- اختلاف الأسس الدينية التي تقوم عليها كل من السعودية والصين . فالملكة العربية السعودية اتخذت من الشريعة الإسلامية منهاجاً لها في الحكم ، بينما الصين لم يكن لها ديانة رسمية بل الديانة حرة ، وكانت تعامل المسلمين بحذر وتوجس<sup>(١)</sup> .

كما أنه لم يكن هناك تمثيل سياسي بين الدولتين ، غير أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، جرت المفاوضات بين الدولتين من أجل تأسيس العلاقات وتقويتها بينها ، فعينت الحكومة السعودية يوسف ياسين وزير خارجيتها بالنيابة ، وعينت الحكومة الصينية جينغ يي تون ( Jing Yee Toon ) سفيرها ومندوبها فوق العادة في إيران ، من أجل توقيع معايدة صداقة بين الدولتين<sup>(٢)</sup> .

وبالفعل أبرمت في مدينة جدة في ٢٢ من ذي الحجة ١٣٦٥هـ / ١٥ من نوفمبر ١٩٤٦م معايدة الصداقة السعودية الصينية<sup>(٣)</sup> ، وتم التصديق عليها في ٦ من شوال ١٣٦٦هـ / ٢ من سبتمبر ١٩٤٧م .

(١) د. جميل عبد الله محمد المصري : المرجع السابق ، ص ٥٧٤

(٢) انظر البلاغ الرسمي رقم (٩٦) في صحيفة أم القرى ، العدد ١١٣٤ ، ٢٩ من ذي الحجة ١٣٦٥هـ / ١٥ من نوفمبر ١٩٤٦م ، ص ٢

(٣) انظر البلاغ الرسمي رقم (١١٧) في صحيفة أم القرى ، العدد ١١٩٩ ، ١٧ من ربى الثاني ١٣٦٧هـ / ٢٧ من فبراير ١٩٤٨م ، ص ١

وكانت معايدة الصداقة السعودية الصينية بموادها السبع<sup>(١)</sup> على جانب كبير من الأهمية للجوانب السياسية والتجارية في العلاقات بين الدولتين. فهي تعد أول وثيقة رسمية لفتح قنوات اتصال بين البلدين ، سواءً سياسياً أم اقتصادياً .

فقد كانت المعايدة بمثابة اعتراف سياسي بالمملكة العربية السعودية، وكان لهذا الاعتراف قيمة خاصة لدى الملك عبد العزيز لأنّه صدر عن أكبر دولة في قارة آسيا من حيث المساحة والسكان والتقليل السياسي آنذاك.

لقد أرست المعايدة الأساس لقيام العلاقات السياسية بين الدولتين ، كما جاء في البندين الأول والثاني ، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على تأسيس علاقات سياسية بينهما ، وإنشاء قنصليات في كل من البلدين ، على أن يتمتع الموظفون القنصليون لكل من الطرفين المتعاقدين بالمعاملة بالمثل طبقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي العام .

ولعل من أهم ماجاء بالمعاهدة أنها تضمنت في البند الرابع منها نصاً يمنح رعيايا كل من الطرفين المقيمين أو المسافرين في أراضي الطرف الآخر معاملة أولى الأمم بالتفصيل سواء فيما يتعلق بالأفراد أم الممتلكات .

لقد تم التأكيد على حماية ممتلكات هؤلاء الرعيايا - خاصة المتوفين منهم - كما جاء في المادة الخامسة التي تضمنت " أنه في حالة وفاة أحد رعيايا أي من الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف الآخر ، أن تسلم مخلفاته ( ممتلكاته ) إلى أقرب موظف قنصلي لبلده وذلك لتسليمها إلى ورثته الشرعيين ، بعد اتخاذ الإجراءات القضائية الخاصة " .

كما ترجم أهمية المعايدة إلى أنها وضعت نصاً<sup>(٢)</sup> لتنظيم العلاقات التجارية بين السعودية والصين من خلال عقد اتفاقية تحدد بينهما فيما بعد، غير أن هذا النص من المعايدة ، لم يوضع موضع التنفيذ خلال حكم الملك عبد العزيز ، فلم تتعقد بين البلدين أي اتفاقية تجارية حتى وفاة الملك عبد العزيز في ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م .

وقد كتبت هذه المعايدة بثلاث لغات ، العربية والصينية والإنجليزية وهي جمعاً على درجة واحدة من الأهمية ، كما حرص موقع المعايدة

(١) انظر بنود المعايدة في صحيفة لم القرى ، العدد ١٢٠٨، ٢١ من جمادى الثانية ١٣٦٢هـ / ٣٠ من أبريل ١٩٤٨م ، ص ١

(٢) انظر للبند السادس من معايدة الصداقة السعودية الصينية : المصدر السابق ، ص ١

أيضاً على أن يسجلوا التاريخ الصيني إلى جانب التاريخ الهجري والميلادي ، وهو الموافق لليوم الخامس من الشهر الحادي عشر من السنة الخامسة والثلاثين للجمهورية الصينية<sup>(\*)</sup> .

إلا أن أهم ما يميز هذه المعاهدة عن غيرها من المعاهدات السابقة بساطتها ، فقد كانت تحتوي على سبع مواد فقط ، كما أنها لم يكن لها ملاحق ولا مذكرات متبادلة ، ولكن على الرغم من ذلك فقد كانت تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية ، ووضعت الأساس السياسي للعلاقات بين البلدين ، وفتحت المجال لعقد المزيد من المعاهدات في المستقبل ، كما أنها لم تحدد فترة زمنية لانتهاء المعاهدة ، ومعنى ذلك استمراريتها وسريان مفعولها إلى أن يعلن أحد الطرفين رغبته في إنهائها .

أما ما يؤخذ على معاهدة الصداقة السعودية الصينية فيكون في أنها لم تحتو على نص تطلب فيه الصين من المملكة العربية السعودية أن تعامل الحجاج الصينيين الذين يأتون للمناطق المقدسة كباقي الحجاج الوافدين من الدول الأخرى ، على الرغم من أن مسلمي الصين يمثلون أقلية كبيرة في الصين تصل نسبتهم إلى أكثر من ١٠٪ تمثل أحد الشعوب الخمس<sup>(\*\*)</sup> التي تتكون منها الأمة الصينية .

ولعل ذلك راجع إلى أن الحكومة الصينية كانت راغبة في دمج مسلمي الصين في الشعوب الأخرى ، والدليل على ذلك أن الحكومة الصينية ألغت العلم الذي يرمز للشعوب الخمسة ، واعتبرت شعوب الصين الرئيسة ثلاثة ، وليس المسلمون فرعاً منها<sup>(١)</sup> بهدف تلبي الهوية الإسلامية .

**٥ - معاهدة الصداقة السعودية الباكستانية ١٣٧١ / ١٩٥١:**  
تعد معاهدة الصداقة السعودية الباكستانية آخر معاهدة صداقة وقعتها المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز بصفة عامة . وقد وقعت في مدينة جدة في ٢٥ من صفر ١٣٧١ هـ / ٢٥ من نوفمبر ١٩٥١ ، وتم التصديق عليها من الملك عبد العزيز في ٢٥ من محرم ١٣٧٢ هـ / ٢٥ من أكتوبر ١٩٥٢ ، وتم تبادل وثائق إبرامها في ١٧ من

(\*) تأسست جمهورية الصين الوطنية في عام ١٩١١ م / ١٣٢٩ هـ على يد الدكتور صن يات صن .

(\*\*) الشعوب الخمسة هي : الهان ، والمانشو ، والمنغ ، والهوى ( المسلمين ) ، والتانج : انظر د. جميل عبد الله المصري : المراجع السابق ، ص ٥٧٢ ، ٥٥٧ .

جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ / ٣ من مارس ١٩٥٣م<sup>(١)</sup>، إبان الزيارة التي قام بها السيد غلام محمد حاكم عام باكستان للملكة العربية السعودية في أواخر شهر فبراير وأوائل مارس ١٩٥٣م<sup>(٢)</sup>.

وقد وقعاً عن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية، وعن الجانب الباكستاني الحاج عبد الستار سيت وزير باكستان المفوض ومندوبها فوق العادة في المملكة العربية السعودية، بهدف تأسيس العلاقات بين البلدين، تأييداً للأخوة الإسلامية ورغبة منها في توطيد علاقات الصداقة الإسلامية الخالصة وتشييدها ووضعها على أساس ثابت، وتوسيعاً لنطاق التعاون القائم بين البلدين، وتأييداً لمبادئ السلام العام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتعد معايدة الصداقة السعودية الباكستانية أول وثيقة رسمية تعقد بين الدولتين الإسلاميةين بعد حصول باكستان على استقلالها عام ١٣٦٧هـ / ١٩٤٧م، وقد أرسست الأساس لقيام العلاقات السياسية بين الدولتين.

وأتفق الطرفان على أن يتمتع الممثلون السياسيون في كل من الدولتين حينما يكونون في ممتلكات الدولة الأخرى بالامتيازات والحقوق المستمدة من القانون الدولي العام.

كما اتفق الطرفان على منع استعمال بلادهما قاعدة لأعمال غير مشروعة ضد بلاد الطرف الآخر، كما جاء في البند الثالث. وهذا البند كانت تحرص عليه دائمة الدبلوماسية السعودية في معظم معاهدات الصداقة السابقة حتى يسود الأمن والاستقرار في الأماكن المقدسة.

كما ترجع أهمية هذه المعايدة أنها تضمنت في البند الرابع منها اتفاق في الجانبين على عقد اتفاقيات خاصة بشأن التسهيلات للحجاج، والأمور الفنصلية والتجارية والجمركية والإقامة والمرور والمواصلات والثقافة وتسليم المجرمين.

وتعد معايدة الصداقة السعودية الباكستانية على الرغم من بساطتها، غير أنها كانت النواة لبدء علاقات طيبة يسودها السلم الدائم والصداقة الخالصة التي لا يمكن الإخلال بها.

(١) انظر بنود هذه المعايدة في: صحيفة أم القرى، العدد ١٤٦٠، ٣ من شعبان ١٣٢٢هـ / ١٧ من أبريل ١٩٥٣، ص

(٢) صحيفة أم القرى، العدد ١٤٥٤، ٢٠ من جمادى الآخرة ١٣٧٢هـ / ٦ من مارس ١٩٥٣م، ص ٨

## الخاتمة

أكملت الدراسة أن صحيفة أم القرى تعد من أهم مصادر التاريخ السعودي المعاصر ، حيث واكبت نشأة الدولة السعودية المعاصرة، وضمت بين صفحاتها أعدادها القديمة مادةً تاريخيةً وفيرةً وغنيةً بالأحداث التاريخية المهمة داخلياً وخارجياً.

كما أوضحت الدراسة أن صحيفة أم القرى انفردت عن غيرها من الصحف السعودية بالصدور في فترتين لم يكن يصدر غيرها من الصحف السعودية ، أو لا هما من عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م إلى عام ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م ، حيث لم يصدر في المملكة العربية السعودية في تلك الفترة غير صحيفة أم القرى ، ثانيةً لها فقد كانت إبان الحرب العالمية الثانية من عام ١٣٦٠هـ / ١٩٤١م إلى ١٣٦٥هـ / ١٩٤٧م ، وخلال هاتين الفترتين انفردت صحيفة أم القرى بنشر الكثير والكثير من الأحداث المهمة وعدت المصدر الوحيد في هاتين الفترتين.

كما بينت الدراسة أن صحيفة أم القرى انفردت عن غيرها من الصحف السعودية باهتمام الملك عبد العزيز ، فهي الصحيفة الرسمية للدولة والناطق الرسمي باسمها ، وهي الصحيفة السعودية الوحيدة التي استمرت في الصدور منذ نشأتها وحتى الآن بدون انقطاع على الرغم من أزمة الورق التي اجتاحت المملكة إبان الحرب العالمية الثانية والتي ترتب عليها إصدار الملك عبد العزيز مرسوماً ملكياً بإيقاف جميع الصحف السعودية غير أنه استثنى من ذلك صحيفة أم القرى التي استمرت في الصدور بدون توقف ونشرت إبان هذه الفترة أحداثاً متنفسة.

كما تبين لنا من الدراسة أن صحيفة أم القرى شهدت مولد الدولة السعودية الجديدة ، من خلال اعترافات الدول بها ، فقد رصدت صحيفة أم القرى الاعترافات الدولية بالعهد الجديد سواءً أكانت دولةً أجنبيةً أم دولاً عربيةً.

وقد أوضحت الدراسة أن الملك عبد العزيز كان حريصاً على أن يحصل على اعترافات الدول الكبرى ذات النفوذ السياسي بدولته الناشئة، فقد سعى إلى ذلك وقد تحقق له ما أراد ، فقد كانت حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية في مقدمة الحكومات التي اعترفت بالدولة الجديدة وتلتها بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية ، ذات النفوذ المعترض ، بينما تعد العراق أول الدول العربية التي اعترفت بالملك عبد

عبد العزيز ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها ، وتلتها اليمن وإمارة شرق الأردن وغيرها من الدول العربية ، بينما تعد فارس في مقدمة الدول الإسلامية غير العربية التي اعترفت بالوضع الجديد في المملكة العربية السعودية وتلتها أفغانستان وإندونيسيا وباكستان وغيرها من الدول .

ويتبين مما سبق أنه في خلال ثمانية وعشرين عاماً ، أي منذ دخول الملك عبد العزيز جدة ١٩٢٥م ، وحتى وفاته عام ١٩٥٣م ، نشرت صحفة أم القرى اعترافات حوالي ثمان وعشرين دولة بالمملكة ، وهناك دولة أخرى كثيرة اعترفت بالدولة السعودية ، من خلال التبادل дипломاسي ومن خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات .

ومما هو جدير بالذكر أن اعترافات الدول العربية الإسلامية جاءت في مرحلة لاحقة لاعترافات الدول الأجنبية ، وذلك راجع لأن الدول العربية والإسلامية كانت آنذاك تخضع لنفوذ الدول الاستعمارية . كما بينت الدراسة ، أنه بعد أن توطد وضع البلاد السياسي ، واعترفت بها كثير من الدول ، أخذ الملك عبد العزيز يسعى في إيجاد علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى ، ونستطيع أن نقول أن الدبلوماسية السعودية نجحت في التحرك في ثلاثة دوائر في وقت واحد ، الدائرة الأجنبية والدائرة العربية ، والدائرة الإسلامية .

وحرص الملك عبد العزيز على التبادل السياسي بين بلاده وبين غيرها من الدول الأخرى ، في إطار من التنظيم الصحيح على أساس قواعد المعاملة بالمثل والصداقة المتبادلة ، ولذا أنشأ لأول مرة مديرية خاصة بالشئون الخارجية ، وذلك لما تطلبه التوسع في عقد المعاهدات والاتفاقيات والمشاركة في المؤتمرات ، ثم تحولت مديرية الشئون الخارجية إلى وزارة الشئون الخارجية ، وهي تعد من أوائل الوزارات التي أنشأها الملك عبد العزيز ، وتبع ذلك إنشاء عدد من المفوضيات السعودية في الخارج وبالمثل قامت الدول الأخرى بإنشاء مفوضيات لها في المملكة .

وانتفع من الدراسة أيضاً أن الدول الأوروبية ، هي أولي الدول التي كان لها تمثيل سياسي في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها (المملكة العربية السعودية ) ، وكانت في مقدمة الدول التي لها تمثيل سياسي في السعودية هي اتحاد الجمبيوزيات السوفيتية ، ثم تلتها بريطانيا وفرنسا ثم بقية الدول الأوروبية وكان درجة التمثيل على مستوى القنصلية ورفع

بعد ذلك إلى مستوى المفوضية في أوائل عقد الثلاثينيات من القرن العشرين ، إلا أن هذا التمثيل لم يرتفع إلى درجة السفارة إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولا شك أن ذلك راجع لازدياد أهمية المملكة في المجال الدولي ، وزيادة مصالح هذه الدول مع المملكة العربية السعودية.

أما عن التمثيل السياسي العربي لدى المملكة ، فلم يكن بنفس قوة التمثيل الأجنبي سواء من حيث درجة التمثيل السياسي أم من حيث عدد الدول العربية التي لها تمثيل لدى المملكة ، فقد كان عدد الدول العربية التي لها تمثيل سياسي لدى المملكة محدوداً ، وتمثيلها السياسي مقصوراً على القنصليات والمفوضيات فقط ، ولعل ذلك راجع للأوضاع السياسية التي كانت تمر بها الدول العربية آنذاك فمعظمها كان يقع تحت السيطرة الأجنبية وكان استقلالها غير كامل ، ولكن بعد أن حصلت الدول العربية على استقلالها الكامل رفع تمثيلها السياسي لدى المملكة إلى درجة السفارة .

وأوضحت الدراسة أيضاً أن التمثيل السياسي للدول الإسلامية لدى المملكة ، كان تمثيلاً محدوداً أيضاً شبيهاً بالتمثيل السياسي العربي سواء من حيث انخفاض درجة التمثيل أم من حيث قلة عدد الدول .

وأوضح من الدراسة أن إيران كانت في مقدمة الدول الإسلامية التي لها تمثيل سياسي لدى المملكة العربية السعودية ثم تلتها أفغانستان وإندونيسيا وباكستان.

أما عن التمثيل السياسي السعودي في الخارج ، فقد أوضحت الدراسة أن أول قنصلية للمملكة في الخارج أنشئت في دمشق عام ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م ، وتلتها القنصلية السعودية في لندن عام ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م ، وفي لاهي عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣١م ، ثم تتابع بعد ذلك إنشاء القنصليات والمفوضيات السعودية في الخارج ، وفي أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية رفع مستوى التمثيل السياسي السعودي في الخارج من المفوضية إلى سفارة .

هكذا رصدت صحفة أم القرى التمثيل السياسي العربي والإسلامي والأجنبي لدى المملكة ومراحل تطوره ، وكذا التمثيل السياسي السعودي في الخارج ومراحل تطوره .

كما أوضحت الدراسة أن الفترة من عام ١٩٢٤م إلى عام ١٩٥٣م ، أي منذ فتح الحجاز وحتى وفاة الملك عبد العزيز ، تعد من أهم وأخطر مراحل الدولة السعودية المعاصرة ، فهي مرحلة التأسيس والتكون

للكيان الجديد ، فظهرت خلالها كل مؤسسات الدولة بمفهومها الحديث  
أذناك لأول مرة .

كما أوضحت الدراسة أن الدبلوماسية السعودية كانت على درجة  
كبيرة من المهارة والذكاء والحكمة السياسية بقيادة الملك عبد العزيز آل  
 سعود باعتباره قمة السلطة السياسية في المملكة ، ونجاحه في اختيار  
 مساعديه ومستشاريه والذين نجحوا في إبرام العديد من المعاهدات  
 والاتفاقيات في مختلف المجالات سواء سياسية ، أم اقتصادية ، أم حدودية  
 أم أمنية ، أم عسكرية ، أم برية ، أم صحية ، أم بترولية ، أم اتصالات ،  
 أم شؤون إسلامية ، أم غير ذلك .

كما أوضحت الدراسة أن الدبلوماسية السعودية ، نجحت في إبرام  
 خمس عشرة معاهدة للصداقة وحسن التفاهم سواء مع دول عربية ، أم  
 إسلامية ، أم أجنبية ، منها أربع معاهدات مع دول أوروبية يأتي في  
 مقدمتها معاهدة الصداقة السعودية البريطانية التي أبرمت في ١٣٤٥هـ / ١٩٢٧م ، وثلاث معاهدات للصداقة مع دول إسلامية يأتي في مقدمتها  
 معاهدة الصداقة السعودية الفارسية ، التي وقعت في ١٣٤٨هـ / ١٩٢٩م ،  
 وست معاهدات للصداقة مع دول عربية منها أربع مع دول الجوار  
 لمملكة العربية السعودية ، العراق ، وليبيا ، وشرق الأردن ، والكويت  
 يأتي في مقدمتها معاهدة الصداقة السعودية العراقية وأبرمت في  
 ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م .

كما أبرمت الدبلوماسية السعودية ، معاهديتين للصداقة مع دول  
 آسيوية - غير إسلامية - أو لاهماً معاهدة صداقة مع تركيا في عام  
 ١٣٦٠هـ / ١٩٢٩م ، وثانيتهما معاهدة صداقة مع الصين وقعت عام  
 ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م .

كما يتضح مما سبق أن من ضمن المعاهدات الخمسة عشرة التي  
 أبرمتها المملكة السعودية للصداقة مع دول أخرى ، منها تسع معاهدات  
 أبرمتها عندما كان اسمها مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، بينما أنسنت  
 معاهدات الآخريات أبرمتها عندما تحول اسمها إلى المملكة العربية  
 السعودية عام ١٩٣٢ .

كما يتضح من معاهدات الصداقة أيضاً أن هناك أربع معاهدات  
 وقعتها دولتان أوربيتان عن دول عربية ، فقد وقعت بريطانيا ثلاثة  
 معاهدات نيابة عن العراق والأردن والكويت ، بينما وقعت فرنسا  
 معاهدة واحدة ، نيابة عن سوريا ولبنان ، على أساس أن الدول العربية  
 المذكورة كانت تخضع للانتدابين البريطاني والفرنسي .